عدد 73 — 13 شوال 1440 (17 يونيو 2019)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2018–2019 : دورة أبريل 2019

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2019

صفحة

• محضر الجلسة رقم 222 ليوم الثلاثاء 15 رمضان 1440 (21 مايو 2019)..... 6068

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوعين اثنين:

المحور الأول: سياسة الحكومة لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي ببلادنا؛

صفحة

المحور الثاني: سياسة الحكومة في تدبير التوظيف في القطاع العام ورهانات تحديث الإدارة العمومية.

• محضر الجلسة رقم 223 ليوم الثلاثاء 22 رمضان 1440 (28 مايو 2019)..... 6104

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 224 ليوم الثلاثاء 22 رمضان 1440 (28 مايو 2019)..... 6135

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصين التشريعيين التاليين:

1- مشروع قانون التصفية رقم 26.18 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2016؛

2- مشروع قانون رقم 51.14 يقضي بتغييروتتميم القانون المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية (في إطار قراءة ثانية).

محضر الجلسة رقم 222

التاريخ: الثلاثاء 15 رمضان 1440هـ (21 مايو 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وسبع عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوعين اثنين:

المحور الأول: سياسة الحكومة لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي ببلادنا؛

المحور الثاني: سياسة الحكومة في تدبير التوظيف في القطاع العام ورهانات تحديث الإدارة العمومية.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 241 و242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم حول موضوعين اثنين:

يتعلق أولهما بسياسة الحكومة لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي ببلادنا؛

والموضوع الثاني يتعلق بسياسة الحكومة في تدبير التوظيف في القطاع العام ورهانات تحديث الإدارة العمومية.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين المحترم.

المستشار السيد إدريس الراضي، أمين الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

لقد توصل المجلس بالمراسلات التالية:

أولا، لقد أودع فريق العدالة والتنمية لدى مكتب المجلس مقترح قانون يتعلق بالتصريح الإجباري بالممتلكات.

أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 21 ماي 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 30 سؤال؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 15 سؤال؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 14 جواب.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الأمين المحترم.

وإذا سمحتم نشرع الآن في معالجة أسئلة المحور الأول، حول سياسة الحكومة لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي ببلادنا، وعدد الأسئلة التي توصلنا بها في هذا المحور 10.

أفتح الآن باب التدخلات، والكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

بعد تحيتي للجميع كل بصفته، سؤالنا حول سياسة الحكومة لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

زملائي الأعزاء،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يعد إصلاح منظومة التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي ثاني أولوية وطنية بعد الوحدة الترابية للمملكة وبالتالي فإن المسؤولية مشتركة بين كل القوى الحية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمجتمع المدني، للدفاع عن الحق في التعليم للجميع وتنشئة الأجيال وتحقيق الأهداف التنموية الشاملة والمستدامة.

فإلى متى سنظل نبحث عن السبيل للخروج من أزمة التعليم، ومتى سينفصل التعليم عن الأزمة وتصبح الرؤية واضحة لجميع المتدخلين في عملية التعليم.

أما حان الوقت للاعتراف بأن المشكل يكمن في السياسة العمومية المتبعة لحد الآن في مجال التعليم ببلادنا، لذا نساءلكم السيد رئيس الحكومة المحترم، عن السياسة العمومية الكفيلة بمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي ببلادنا في أفق تحقيق رؤية 2015-2030.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية المحترم، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسائلكم عن الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لمواجهة الاختلالات البنيوية التي تعاني منها منظومة التربية والتكوين؟

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الحركي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يواجه قطاع التربية والتكوين والبحث العلمي عدة تحديات بنيوية ووظيفية تؤثر سلبا على مفعوله في مجالات التنمية البشرية والمجالية المنشودة.

نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، حول معالم السياسة الحكومية المسطرة لإصلاح جوهري لمنظومة التربية والتكوين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد الرزمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

السيد الرئيس المحترم،

لا يخفى عليكم الأهمية التي يحظى بها قطاع التربية والتكوين فهو ثاني قضية وطنية بعد قضية الوحدة الوطنية الترابية للمملكة المغربية، وهو محور اهتمام ملك البلاد.

إلا أن هذا القطاع يعيش اليوم على إيقاع مجموعة من الاختلالات التي باتت معروفة ومكشوفة للجميع استدعى تدخل عبر خطاب جلالته بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب سنة 2013 الذي وضع من خلاله الأصبع على مكامن الخلل، حيث نعتبره خير مؤشر على القطاع يواجه عدة صعوبات انسجاما مع الاهتمام الملكي الذي دعا إليه جلالة الملك في مناسبة ثانية بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2017-2018 إلى اعتماد نموذج تعليمي جديد لا يقتصر على الكتابة والقراءة فقط، وإنما يضمن لأبناء المغاربة الانخراط في عالم المعرفة والتواصل من أجل الولوج والاندماج في سوق الشغل، ليساهم في الارتقاء الفردي والجماعي، بدل تخريج فئات عريضة من المعطلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعو إلى إخراج قضايا التعليم من المزايدات السياسية ومن الصراع الهوياتي المزعوم، على اعتبار أن دستورنا واضح يحمي قيم المغاربة المشتركة ويغنينا عن هذا التنافس المرفوض.

لهذا، فإننا نؤكد على أن نظامنا التعليمي في حاجة إلى استعادة وظيفته التربوية وجعل المدرسة في صلب اهتمام كافة الفاعلين وإعادة الثقة في المدرسة العمومية عبر النهوض بوضعية العاملين بها والالتزام بملائمة التكوين لاحتياجات سوق الشغل وإعادة النظر في المناهج والبرامج التربوية وتأهيل الفضاء التربوي، والاستمرار في خطة بناء المدارس الجماعاتية للتخفيف من ضغط الاكتظاظ، وإن كانت بدورها تعاني ضعف التجهيزات والربط بشبكة الماء والكهرباء والاعتناء باللغات الحية، فالمغاربة اليوم يريدون إضافة إلى اللغتين العربية والأمازيغية تدريس أبنائهم اللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والألمانية والصينية واليابانية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن اللاستقرار الذي شهدته المدرسة العمومية منذ عدة سنوات، وهذه السنة على وجه الخصوص، تجعلنا ندق ناقوس الخطر فيما يرتبط بسياسة الحكومة في تدبير هذا القطاع.

حيث عاش الجميع وعايش مجموعة من الاضطرابات والمسيرات والاعتصامات التي كادت تعصف هذه السنة وتجعلها بيضاء، مما يحتم علينا جميعا إعادة النظر في مجموعة الخطط والتدابير المرتبطة بهذا القطاع الحيوي، الذي يمس كافة شرائح المجتمع المغربي، والذي ساهم في هذه الوضعية الفاعل السياسي بشكل سلبي، حيث أعطيت الفرصة لتيار العدمية والتبخيس لنشر سمومهم وأحقادهم وعرقلت مسيرة الإصلاح.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد عكست الخطب الملكية عناية جلالته السامية الثابتة بقطاع التكوين المهني، باعتباره رافعة إستراتيجية ومسارا واعدا لتهيئ الشباب للولوج إلى الشغل والاندماج المهني، حيث أثار الانتباه إلى قضية تشغيل الشباب لاسيما في علاقتها مع إشكالية الملائمة بين التكوين والشغل، لهذا لابد أن ننوه بعمل الحكومة في إعداد استراتيجية خاصة بقطاع التكوين المهني، والتي تستلزم بدورها وقفة إذا اعتمدت على إعادة هيكلة شعب التكوين المهني وإعادة جيل جديد من مراكز التكوين وتأهيل الشباب وإقرار مجلس التوجيه مبكر نحو الشعب المهنية وتطوير التكوين بالتناوب وتعليم اللغات، وكذا النهوض بدعم وإحداث المقاولات من طرف الشباب في مجال تخصصاتهم، مشيدين في هذا الإطار بتفاعلكم الإيجابي معها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد بات تطوير تكوينات جديدة في القطاعات والمهن الواعدة مع تأهيل التكوينات في المهنة التي تنعت بالكلاسيكيات تفرض نفسها، حيث ستبقى المساطر الرئيسية لفرص الشغل بالنسبة للشباب خاصة تلك المرتبطة بقطاعات الصناعة والخدمات والبناء والأشغال العمومية والفلاحة والصيد والماء والطاقة والصناعة التقليدية، في انسجام تام مع المخططات الإستراتيجية المواكبة لهاته القطاعات، حيث تعد من ضروريات النهوض بهذا القطاع الحيوي، ناهيك عن تطوير عرض التكوين المهني بشكل أكبر من خلال تبني معايير جديدة للجودة، خاصة في قطاع الفندقة والسياحة بكيفية تحفز وتواكب الإقلاع الضروري لهذا القطاع الإستراتيجي، دون أن ننسى في هذا الإطار التكوين المهني الخاص بقطاع الصحة في الشق المرتبط بالمهن الشبه الطبية والمهني الخاص بقطاع الصحة في الشق المرتبط بالمهن الشبه الطبية والمهن التقنية للصحة، لاسيما في مجال صيانة وإصلاح التجهيزات الطبية، حيث توجد إمكانيات حقيقية للتشغيل وضرورة بلورة تكوينات مؤهلة قصيرة، تناهز مدة أربعة أشهر، تشمل وحدات لغوية وتقنية متخصصة للأشخاص الذين يتوفرون على تجربة في القطاع غير المهيكل، وذلك من أجل منحهم الفرصة للاندماج في القطاع المهيكل من تم تثمين خبراتهم وملكاتهم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الحديث عن واقع التعليم العالي والبحث العلمي ببلادنا يجرنا بشكل أفقي إلى تسليط الضوء على مجموعة من النواقص التي تعتريه، ولعل أبرزها عدم استيفاء مسطرة اعتماد المسالك وهيمنة التكوين ذي الولوج المفتوح على الولوج المحدود، وضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي والتي لا تتجاوز في أحسن الأحوال 10%.

فعلى مستوى تقييم التكوين الأساسي، فإن سير عمليات التكوين الأساسي تعتريه أيضا عدم احترام شروط التسجيل بالمسالك، حيث يتم قبول طلبات الطلبة على أساس شهادات غير تلك المنصوص عليها بالملفات الوصفية، وقبول تسجيل الطلبة دون دراسة ملفاتهم ودون اجتياز المباراة وفتح مسالك للتكوين الأساسي مؤدى عنها وتسليم ديبلومات وطنية لمسالك معتمدة في إطار ديبلومات جامعية، وهذه كلها ملاحظات كشفت عنها تقارير المجلس الأعلى للحسابات.

فريق التجمع الوطني للأحرار يسجل بخصوص التخطيط الاستراتيجي للتكوين الأساسي أن الوزارة تتوفر على الإطار المرجعي الذي من المفروض أن يضبط التوجهات ويحدد الأولويات، ويمكن من الاطلاع على عمليات التخطيط والتنظيم والتطوير والضبط والتوجيه حسب المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة، وذلك وفقا للمادة الأولى من القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي الذي يشكو مجموعة من النواقص، منها الافتقار إلى الاستمرارية في عملية التخطيط الاستراتيجي، عدم تتبع وتقييم استراتيجيات الوزارة، غياب تعاقد بين الوزارات والجامعات، الافتقار إلى التواصل بشأن المخطط الاستراتيجي للوزارة، عدم التنسيق في استراتيجيات الجامعات.

لذلك نجد أن تنفيذ هذا البرنامج قد واجه عدة صعوبات ومعوقات تمثلت على الخصوص في إخفاق نظام تتبع وتقييم بعض البرامج وعدم احترام بنود العقود المبرمة مع الجامعات وتنفيذ المشاريع الموكولة للوزارة.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي المحترم.

<u>المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:</u>

السيد رئيس الحكومة، أية مقاربة حكومية لمعالجة الاختلالات التي تعرفها منظومة التربية والتكوين؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد العربي العرائشي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة المخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، حول موضوع سياسة الحكومة لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي ببلادنا، وهو موضوع هام له أهميته، خصوصا ونحن بصدد بلورة نموذج تنموي جديد.

فكما لا يخفى عليكم فإن منظومة التربية والتكوين من العناصر الأساسية للنموذج التنموي بسبب التلازم الوثيق بين التربية والتكوين والتنمية المنشودة.

السيد الرئيس، بسبب ضيق الوقت سأركز على بعض الاقتراحات دون إغفال المكتسبات التي حققتها هذه المنظومة منذ الاستقلال.

ففي مجال التكوين المهني نسجل تطور للطاقة الاستيعابية لمؤسسات التكوين المهني التي وصلت إلى أكثر من 2000 مؤسسة ولإعداد متدربين يتجاوز 400 ألف متدرب، نسجل كذلك تنوع المتدخلين والقطاعات المكونة خصوصا بالنسبة للقطاع العام، مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل التي تشمل قطاعات الفلاحة، الصناعة التقليدية، الصيد البحري والسياحة، إلى جانب قطاع التكوين المهني الخاص والمقاولات المتدخلة في المجال وكذا القطاعات والغرف المهنية.

نسجل كذلك تنويع مسالك التكوين بهدف مواكبة الأوراش الاقتصادية ببلادنا، بلورة مجموعة من الأدوات بغية تعزيز ملائمة التكوين مع التشغيل وتحقيق حكامة أكثر ونجاعة لهذا القطاع ولاسيما مرجعية المهن والكفاءات ودلائل المهن والحرف وإرساء نظام للتقييم.

إلا أنه على الرغم من هذه المكتسبات الهامة، فإن التكوين المهني يعاني من عدة أعطاب واختلالات بنيوية تعيق بلوغ الأهداف المرجوة والمنشودة نذكر منها على الخصوص:

أولا، نموذج مبني على أساس التراكم وتداخل عدة أنواع وأنماط ومقاربات لعملية التكوين تفتقر إلى الانسجام والالتقائية الضروريين؛

ثانيا، ضعف التنسيق بين الأطراف المعنية؛

ثالثا، غياب التلاؤم بين التكوينات المقدمة مع واقع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية وهو ما تؤكده النسب الهزيلة للاندماج والتشغيل مقارنة مع التعليم العالي؛

رابعا، عدم التكافؤ الحاصل بين الوسطين الحضري والقروي.

وحتى تتمكن منظومة التكوين المهني من القيام بدورها كاملا يجب توفير الشروط الضرورية من خلال:

أولا، إدماج التكوين المهني في التعليم العام مع اعتماد الأساليب الجديدة للتدبير والتمويل وإعادة تنظيمه بما يتيح الانسجام الأكبر؛

ثانيا، تثمين التكوين المهني من خلال إعطاء صورة إيجابية عنه وتأكيد دوره المحوري بتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص والاندماج الاجتماعي؛

ثالثا، إرساء المستلزمات الضرورية لإنجاح التكوين المهني وذلك بالتأكيد على أدوار الجهات وإبراز مدى أهمية الاعتماد على المقاولات ومؤهلاتها وإمكاناتها.

السيد الرئيس،

إن الشراكة مع الوسط الاقتصادي تتيح إمكانات حقيقية وهائلة، إلا أنها تظل غير مستغلة الاستغلال الأمثل رغم انخراط فيدرالية الاتحاد العام لمقاولات المغرب وجامعاته القطاعية في برنامج التكوين المهني على جميع المستويات.

وفي هذا الإطار، فإن النموذج المقترح من طرف الاتحاد العام لمقاولات المغرب يعطي للمقاولة مكانة بارزة في قيادة وضبط وسير التكوين وتتبعه وتقييمه، لكن مع ضرورة أولا العمل بطريقة منهجية لتحسين العلاقة بين المقاولة ومنظومة التكوين المهني؛

ثانيا، اعتماد إجراءات تحفيزية تشريعية ومالية ذات سند بالدعم التقني واللوجيستيكي؛

ثالثا، تقييم إسهام التكوين المهني ووقعه على تنفيذ إستراتيجية التنمية القطاعية للمغرب.

ولتجاوز معيقات تطور التكوين المهني نقترح اعتماد هندسة للتكوين ترتكز على اكتساب الكفاءات الضرورية لمزاولة المهن، أولا؛

ثانيا، إدماج التكوين المهني بالتعليم العام مع إبراز مجالات التدخل الخاصة بقطاعات المؤسسات الحكومية والخاصة ومختلف الفاعلين في هذا القطاع وتحديد مسؤوليتهم.

وفي مجال التعليم العالي لابد من استحضار التحديات التي تنتظر منظومة التربية والتكوين في علاقتها مع سوق الشغل، حيث تؤكد مختلف الدراسات والتقارير الدولية أنه في أفق سنة 2030 سيشهد

العالم تحولات جذرية في مجال التعليم على مستوى ارتباطه بالتشغيل وتحقيق الأهداف الإنمائية.

كل هذه العناصر تؤكد أن مهمة الجامعة أصبحت تتجاوز إنتاج المعارف ونقلها، بل من هواجسها الأساسية تحقيق الاندماج الاجتماعي للشباب وانفتاحهم على المحيط عبر ربط التعليم بسوق الشغل، نسب مقلقة لمعدلات الهدر المدرسي على المستوى الجامعي، غياب مخطط رقمي في وقت يشهد فيه العالم ثورة رقمية على جميع الأصعدة.

السيد الرئيس،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نرى أنه قد حان الوقت لمباشرة مجموعة من التدابير يلعب التعليم العالي دوره كاملا كرافعة أساسية للتنمية عبر:

أولا، تجميع مختلف التكوينات وفق منظور شمولي؛

ثانيا، إعمال المرونة من خلال اعتماد أنماط بيداغوجية جديدة؛

ثالثا، اعتماد نظام الإشهاد الوطني؛

رابعا، خلق دينامية متشددة في مناهج التكوين مع تدريس اللغة الأجنبية بما يمكن الطالب من تملك المعرفة من مختلف المصادر وانفتاحه على سوق الشغل.

السيد الرئيس،

اعتبر الميثاق الوطني للتربية والتكوين أن التكوين المستمر حقا وواجبا للفرد مدى الحياة، كما أن التكوين المستمر آلية للارتقاء الاجتماعي للأخير.

وفي الأخير، لابد من الاهتمام بالبحث العلمي والابتكار من خلال الرفع من النفقات المخصصة لمجال البحث والتطوير لكونها تظل متواضعة ولا يمكنها أن تشكل محركا حقيقيا للدفع بعجلة الإنتاج والنمو.

وشكرا على انتباهكم.

السيد الرئيس:

أعطيني هذيك المداخلة، أرجو موافاتنا بالمداخلات مكتوبة باش نوثقها في ذاكرة المجلس.

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم، نسائلكم عن سياسة الحكومة لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي؟

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

تعتبر سياسة الحكومات المتعاقبة في مجال التربية والتكوين من ضمن السياسات الأكثر جدلا وإثارة للنقاش ليس فقط داخل الأوساط السياسية والنخب الفكرية بل في أوساط كبيرة من الشعب المغربي.

وتهتم هذه النقاشات بكل الجوانب المتعلقة بالتربية والتكوين، سواء تعلق الأمر بالأهداف والاستراتيجيات والبرامج والإمكانات والبنية التحتية.

لذا، نسائلكم السيد رئيس الحكومة، ما هي سياستكم في هذا المجال؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

آخر مداخلة في هذا المحور للسيد المستشار المحترم السيد عبد اللطيف أعمو أو السيد المستشار السيد عدي شجري.

أعتقد سي أوعمو، تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

نسائلكم ماذا عن البحث العلمي في سياسة حكومتكم؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الآن أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة المحترم للإجابة على هاذ المجموعة من الأسئلة. تفضل السيد الرئيس المحترم.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء وأعضاء الحكومة والمستشارين المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أشكر بطبيعة الحال الفرق، فرق مجلس المستشارين وأيضا السيدات والسادة على تفضلهم بطرح هاذ الأسئلة الهامة التي تتعلق بموضوع السياسة الحكومية لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي ببلدنا.

وأريد أن أقول منذ البداية أن هذا الموضوع حيوي ومهم، حيوي ومهم بالنظر إلى أن إصلاح منظومة التربية والتكوين يعد ويعتبر مدخل أساسي، أساسي للإصلاح ولرفع رهان التنمية المستدامة والتنمية الشاملة ببلادنا.

وأول ملاحظة بغيت نقولها هو أن كما بعض السادة المستشارين قالوا هل للحكومة رؤية؟ هل هناك رؤية؟ الرؤية موجودة هي رؤية الإستراتيجية 2015-2030 واضحة.

ما بقاش تنسولو دابا على الرؤية، خاصنا غير أشنو هي المفردات ديالها 1، 2، 3، واش هذا تنفذوه واش المواعيد ديالو إلى آخره، صافي.

الرؤية الحمد لله متوافق عليه، نوقشت بطريقة موسعة أصدرها المجلس الأعلى للتعليم أصبحت الآن متاحة وبدأت الحكومة منذ الأيام الأولى في تطبيقها، إذن هاذي النقطة الأولى، وهي رؤية إستراتيجية، طموحة، عندها أهداف واضحة، وأحيانا حتى بمدد زمنية وتحقيب واضح، رؤية إستراتيجية 2015–2030 وهي تستحضر تطلعات مدرسة المستقبل والتحولات التي تعيشها بلادنا ويعيشها مجتمعنا حالا والتي سيعيشها مستقبلا بطبيعة الحال.

ويمكن أن أقول أنه اليوم الحكومة تهدف من خلال خارطة الطريق إلى أن هذه الرؤية الإستراتيجية اللي كتشمل هاذ المنظومة كلها تفرعت عليها مخطط تنفيذي للتربية الوطنية، مخطط تنفيذي للتعليم العامل، مع وجود إستراتيجية وطنية للتكوين المهني.

لكن هناك مبادئ واختيارات تروم أهداف واضحة وأول هدف هو تحقيق مدرسة الجودة والإنصاف، تكافؤ الفرص، وذلك من خلال جملة من التوجهات الأساسية التي عملت الحكومة على تنزيلها وفقا لمقتضيات الرؤية تماما، وكنعتبرو بأن هاد التوجهات الأساسية التي تحدث عنها الرؤية هي التي خاص تكون في العمق ديالها، هي التي يجب أن تكون مجال للنقاش، مجال للبرامج، مجال للتنفيذ، ومجال التساؤل أو مساءلة.

ومن بين هذه التوجهات الإستراتيجية أولا، توسيع المدى الزمني لإلزامية التعليم، باش نحققو أولا مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص، توسيع المدى الزمني لإلزامية التعليم من خلال رفع السن الأقصى لهذه الإلزامية إلى 16 سنة وإلزامية تمدرس الأطفال في سنة 4 إلى 5 سنوات في التعليم الأولي، على أن يتم إدماج الفئة العمرية ل 3 سنوات في مرحلة لاحقة، هذه أولا.

ثانيا، التمييز الإيجابي لفائدة الأوساط القروية والأوساط الشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص.

ثالثا، إيلاء عناية خاصة للأطفال في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة لتمكينهم من حق التعلم.

رابعا، التطوير والتحسين المستمر للنموذج البيداغوجي وتطوير المناهج والبرامج والمقاربات البيداغوجية.

خامسا، إرساء هندسة لغوية ترتكز أساسا على ترسيخ استعمال اللغتين الوطنيتين الرسميتين بما ينسجم ومكانتهما الدستورية ومكانتهما الاجتماعية إلى جانب إرساء تعددية لغوية بطريقة تدرجية ومتوازنة.

ووعيا منها بأن هذه التحديات أولا هي تحديات قديمة، لأن إذا رجعنا للبرلمان ديال 1978 إذا رجعنا للبرلمان ديال 1983، إذا رجعنا للبرلمان ديال 1995، رجعنا للبرلمان ديال 2004 غادي نلقاو نفس الأسئلة، ونفس الإشكالات، فهي إشكالات بنيوية عميقة في التاريخ، عندها جذور في التاريخ ولا يمكن أن تدعي حكومة أنها ستحل هذه الإشكاليات مرة واحدة في سنتين أو 3 سنوات مرة واحدة، هاذ الشي غير ممكن، ولو كان هذا ممكنا لقامت به الحكومات السابقة.

ويمكن نقول أن أغلب الأحزاب السياسية الموجودة الآن في هذه القبة شاركت في هذا القطاع ودبرته وسيرته، إما واحد أو 2 أو 3 من هذه المكونات ديال هذه المنظومة في فترة من الفترات، وعرفت الإشكالات اللي كاينة وإشكالات عميقة وأحيانا صعبة ومعقدة.

ولكن باش نبرهن على أن الحكومة عندها إرادة قوية لحل هذا الإشكال، أنها على مستوى الموارد المالية خصصت موارد مالية غير مسبوقة لهذه المنظومة ولهذا القطاع، غير مسبوقة، من 2016 ل 2019 ازدادت الميزانية المخصصة للقطاع ب 25%، وهذا غير مسبوق في تاريخ المغرب.

وهذا يبين الأولوية فعلا عمليا وبالأرقام وبالأموال إذا بغينا نقولو وبالميزانية التي تعطيها الحكومة لهذا القطاع، وهذا واحد النقطة ضرورية غير كافية، ولكنها ضرورية، لكنها تبين فعلا هاذ الأولوية والاهتمام اللي تتعطيه الحكومة للقطاع، وبطبيعة الحال، كما قلت، تصور الحكومة للإصلاح ينطلق من الرؤية الإستراتيجية لمنظومة التربية والتكوين 2015-2030.

ما هي المكونات التي سعينا إلى أن نعطيها دفعة؟ وغادي نشوفو التأثير ديالها وقد بدأ من اليوم تظهر نتائجها:

أولا، السعي إلى تعميم التعليم الأولي، هاذ الموضوع لا يخفى أنه مهم

وأن الاستثمار في الطفولة المبكرة عندو تأثير مباشر في إنجاح منظومة التربية والتكوين، في رفع الجودة ديال التعليم، في محاربة قبل ذلك الهدر المدرسي.

وفي هذا الإطار، تعمل الحكومة جاهدة على تعميم التعليم الأولي من خلال وضع برنامج وطني طموح لهذا التعميم، والذي أعطى انطلاقته جلالة الملك حفظه الله، يوم 18 يوليوز 2018.

هذا البرنامج يستهدف تحقيق نسبة 100% من استفادة الأطفال بالتعليم الأولي، وكهدف مؤقت يهدف إلى تحقيق 67% كنسبة مرحلية في التعليم الأولي سنة 2021 قريبا، على أساس أنه اليوم عندنا 50% من الأطفال، على الأقل، أكثر من 50% شوية اللي خارج التعليم الأولي.

وقد شرعت الحكومة فعليا في تنزيل هذا البرنامج بشراكة مع مختلف الفاعلين، مع الجماعات الترابية، مع المجتمع المدني، مع القطاع الخاص ومع شركاء آخرين ومؤسسات أخرى، من خلال رصد غلاف مالي قدره مليار و350 مليون درهم برسم ميزانية 2019 لبناء وتجهيز الحجرات الدراسية ولتنفيذ هذا البرنامج.

وقد بلغ مجموع الأقسام التي تمت إضافتها هذه السنة 3771 قسم جديد لنصل إلى 43000 قسم ديال التعليم الأولي برسم هذه السنة 2018-2019، وبلغ عدد المربين والمربيات ما يفوق 380000 مربي، وهو ما مكن من الرفع من عدد المسجلين بهذا المستوى هذه السنة ب 100000 طفلة وطفل، حيث بلغ عدد الأطفال المسجلين بهذا المستوى، يعني في التعليم الأولي، في هذه السنة برسم الموسم الحالي ما مجموعه 799000 طفل وطفلة، يعني زدنا 100000 كي نصل الآن إلى ما يقرب من 60% من عدد الأطفال.

ثانيا، تحسين جودة التعليم الابتدائي، وقد بينت الدراسات بأن التعليم الأولي يعد من بين الشروط الأساسية لرفع جودة التعليم ولتخفيض الهدر المدرسي، هذا شرط من الشروط خاصنا نوفيه وخاصنا..

وبالمناسبة موازاة مع ذلك هناك اهتمام بمجال تكوين المربين والمربيات من خلال إحداث إجازات مهنية، وقد تم فتح إجازتين مهنيتين هذه السنة.

ثانيا، تحسين جودة التعليم الابتدائي والثانوي، من المعلوم أن التحديات الكبرى التي يواجهها التعليم الابتدائي والثانوي تتمثل أساسا في تعميم التمدرس، وأنتم تعرفون الجهود التي قامت بها بلادنا لتعميم التمدرس، جهود مشكورة من قبل جميع الحكومات، ولكن لا يزال نحن بعيدين عن التعميم الشامل بطبيعة الحال، وتقليص نسبة الهدر المدرسي، ونحن نعرف أن الهدر المدرسي واحد الأمر خطير جدا، لأنه أولا الجهود ديال الدولة فيما يخص التعليم تتولي تقريبا تتراجع لدى هؤلاء الأطفال عندما يخرجون هدر مدرسي، ثانيا، تندفعوهم للأمية، تنقللو القابلية ديالهم للتشغيل، عندها عدد من التأثيرات إذن.

أولا، تعميم التمدرس؛

ثانيا، تقليص نسبة الهدر المدرسي؛

ثالثا، رفع جودة التعليم.

هاذي هي 3 أهداف الأساسية ولاسيما في العالم القروي كما قلنا في البداية بأن غادي تعطى للعالم القروي وغادي تعطى لهوامش المدن والجهات اللي فيها الخصاص الأولوية.

وفي هذا الإطار ترتكز الجهود المبذولة من قبل الحكومة على أمور محددة، هناك:

أولا، تعزيز العرض المدرسي؛

ثانيا، تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي؛

ثالثا، تطوير النموذج البيداغوجي.

هاذ الثلاثة دالأمور يتم الاشتغال عليها وفي كل واحدة كاين تطوير.

أولا على مستوى العرض المدرسي هذا واحد الأمر يتطور باستمرار، راه أنتم عرفتو واحد الوقت، ما عرفتش واش الأخوات والإخوان السيدات والسادة المستشارين عقلو على واحد الوقت اللي كانت فيه الخريطة المدرسية وكنحددو النجاح، كنقولو هاذ المدرسة خاص تعطينا كذا وكذا من تلميذ لأن عندنا كذا، كذا اللي غيدخل لإعدادي وكذا وكذا اللي غيدخل للثانوي، عندنا خريطة مدرسية، ولذلك كاين بعض المرات كنزلو حتى ل 7 في المعدل بعض المرات وخا يجيب الواحد 10 في المعدل ما كيدوزش لأن الخريطة المدرسية محددة الأعداد.

دبا هاذ الشي قطعنا معه منذ فترة ما بقاش اللي ناجح كينتقل، وهذا كنا عانينا منو واحد الوقت بسبب بطبيعة الحال متفهم آنذاك، بسبب أن الخريطة المدرسية ما كتمكن إلا استيعاب عدد محدد من التلاميذ، سواء من حيث البنيات أو من حيث الأساتذة والمؤطرين.

اليوم عندنا التوسيع ديال البنية التحتية المدرسية من خلال بناء المزيد من الحجرات المدرسية، بناء المزيد من المؤسسات، وهاذ الشي كيزيد سنة بعد سنة وهاذ السنة فقط تزادت تقريبا 127 مؤسسة على المستوى الوطني، منها تقريبا 50% في العالم القروي، بما فيها مدارس جماعاتية لنصل اليوم إلى 134 مدرسة جماعاتية، وغادي نزيدو عدد المدارس الجماعاتية سنة بعد سنة لنصل إلى أننا نعممو هاذ المدارس الجماعاتية في كل أنحاء المغرب.

لكن المحور اللي مهم جدا هو تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي، ذلك أن الدراسات التي صدرت بينت أنه بقدر ما كنوسعو خدمات الدعم الاجتماعي بقدر ما كنرفعو جودة التعليم، كنخفضو الهدر المدرسي، وهاذ الشي بدراسات.

وأخيرا، راه آخر دراسة هي ديال المرصد الوطني للتنمية البشرية، اللي بين فعلا بأن خدمات الدعم الاجتماعي تقلص الهدر المدرسي

بالابتدائي ب 34% هاذي آخر دراسة باقي ما تنشراتش.

وهذه الدراسة أيضا تثبت في دراسة ميدانية أن الأسر يفضلون برنامج "تيسير" على برامج الدعم الاجتماعي الأخرى، يعني كيعترفو بأن برنامج "تيسير" هو الأكثر تأثيرا على هاذ الأمر ديال محاربة الهدر المدرسي والاستمرار في المدرسة.

ومن هنا أولت الحكومة كل الاهتمام لدعم وتعزيز خدمات الدعم الاجتماعي لتجاوز المعيقات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي التي تحول دون تمدرس أبناء الفئات المعوزة بالخصوص، وذلك عبر تحسين جودة خدمات الدعم الاجتماعي، عبر تطوير آليات الاستهداف لهذه خدمات الدعم الاجتماعي، مع الحرص دائما على التمييز الاجتماعي للفئات القروية والشبه الحضرية.

من هنا جميع برامج الدعم الاجتماعي الموجهة لهذه الفئات كلها شهدت ارتفاعا في ميزانيتها.

أولا، المدى الجغرافي لتيسير وتوسيعه وترفعات الميزانية بشكل غير مسبوق، وغادي يترفعو عدد التلاميذ من حوالي 800 ألف تلميذ سنة 2016 إلى 2 مليون و87 ألف تلميذ بميزانية سنوية تفوق 2 مليار و100 مليون درهم.

مما يعني واحد الجهد كبير، وغير هذا الإجراء ديال التوسيع ديال التعميم ديال تيسير هو إجراء نظن بأنه سيؤثر تأثير مباشر على الهدر المدرسي وعلى جودة التعليم.

ثانيا، مواصلة دعم برنامج مليون محفظة والزيادة فيه كل سنة من خلال ميزانية وهذه السنة تزادت تقريبا 160 ألف تلميذ جديد للاستفادة من هذا البرنامج، ويستفيد منه حوالي 4 مليون و230 ألف تلميذ وتلميذة، 64% منهم في العالم القروي.

رفع القيمة اليومية لمنح الداخليات والمطاعم المدرسية بكلفة إجمالية تناهز مليار و470 مليون درهم برسم سنة 2019 بزيادة تقريبا تقدر ب63% مقارنة مع السنة الفارطة، ويستفيد منها حاليا من الداخليات 111 ألف تلميذ ب 59% منهم في الوسط القروي ومليون و 264 ألف تلميذ يستفيدون من المطاعم المدرسية بزيادة تقريبا ديال 270 ألف تلميذ في هذه السنة، الجديد لهذا الموسم الدراسي وعدد الداخليات اليوم 917 داخلية منها 552 داخلية في الوسط القروي أي أكثر من 60%.

إذن هناك جميع البرامج الاجتماعية ترفعت الميزانيات ديالها، توسعت حاولنا نرفعو الجودة ديالها، ولكن أيضا في مواصلة تحسين جودة الخدمات التي تقدمها المطاعم المدرسية والداخليات صادقت الحكومة أخيرا على مرسوم هو الأول من نوعه، لأن من قبل ما كانش مرسوم 16 ماي 2019 فقط بتحديد أصناف ومقادير المنح الدراسية الخاصة بالأقسام الداخلية والمطاعم المدرسية بمؤسسة التربية والتعليم العمومي، وكذا شروط الاستفادة منها، وسيترتب عن هذا الإصلاح بهذا المرسوم رفع ميزانية الإطعام المدرسي والداخليات إلى مليار و470 مليون درهم أي بزيادة 50 لفائدة مليون و100 ألف تلميذ جلهم بالعالم القروي، وهذا الجهد سنستمر في دعمه وفي تعزيزه في السنوات المقبلة.

هناك ثالثا، على مستوى تطوير النموذج البيداغوجي، هو أيضا واحد الجانب ثالث الذي يهم تطوير جودة التربية والتكوين، وفي هذا الإطار تتم مراجعة الكتب المدرسية لاعتماد مقاربة بيداغوجية جديدة تسمى بيداغوجية الخطأ، ولكن الأهم في هذا هو تطوير المهارات الحياتية وإدماجها منذ سنوات مبكرة في التربية والتكوين وإدماجها داخل المناهج الدراسية بينت كثير من الدراسات، لا دولية ولا وطنية، أن النقص في المهارات الحياتية هو جزء من النقص الموجود في نظامنا التعليمي، وأيضا سيكون هناك تقوية الجسور بين التكوين العام والتكوين المهني من خلال إرساء المسارات المهنية بالثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي التي استفاد منها لحد الساعة حوالي ما يقرب من 40 ألف تلميذ وإرساء هندسة جديدة للتكوين الأساسي للمدرسين ترتكز على الإجازة في علوم التربية، وأنتم تعرفون بأنه أطلقنا برنامج ديال الإجازة في علوم التربية منذ شهور، وهذه السنة غادي تبدأ هذه الإجازة في علوم التربية، هذه السنة بدأت هذه الإجازة في علوم التربية تعني أنه المتخرج اللي عندو الإجازة تكون عندو الإجازة في الكيمياء وفي نفس الوقت عندو تكوين وتأهيل في مجال التربية، وبالتالي كيدخل عن طريق مباراة مباشرة إلى التدريب ليلج منظومة التربية والتكوين.

هذه المقدمات أدت إلى وجود مؤشرات أولية إيجابية، بطبيعة الحال نسبة التمدرس على المستوى الوطني تعززت، هو كانت جيدة نسبيا من قبل، ولكن تعززت أكثر في التعليم الابتدائي ما بين 2014-2018 في 4 سنوات، انتقلت نسبة التمدرس من 93% إلى 99.7% حاليا، وبالنسبة للإعدادي من 85 إلى 91% وهذا تقدم إيجابي مهم جدا وسيؤثر على مستقبل المنظومة.

فيما يتعلق بالانقطاع الدراسي، الانقطاع المدرسي كما تعرفو هو واحد المشكل كبير عانى منه التلاميذ طيلة العقود الماضية، واحنا عندنا عزم باش نقصوه ونقلصوه، نقلصوه إلى الحد الأقصى، ولذلك الحمد لله نتيجة الإجراءات اللي تمت في هاذ السنتين الأخيرتين تم تسجيل تراجع ملحوظ في الانقطاع الدراسي، ففي هذه السنة نسبة التعليم الابتدائي انتقلت من 2.9% سنة 2014، إلى 0.6% سنة 2018 وهذا تقلص مهم جدا.

كما انتقلت بالنسبة للتعليم الثانوي الإعدادي من 12% إلى 10% خلال نفس الفترة، في حين عرف عدد المنقطعين انخفاضا مهما في التعليم الثانوي، حيث انتقلت نسبة الانقطاع من 13% إلى 9% في التعليم الثانوي.

ونحن نعول على الإجراءات الجديدة التي أدخلت في الدعم الاجتماعي، في الجانب البيداغوجي، في توفير الوسائل على أن هذا سيؤدي إلى التقليص المستمر للهدر المدرسي.

وأنتما تتعرفو واحد القضية مهمة وهو أن الهدر المدرسي من بين الأمور التي تغذي نسبة الأمية في بلادنا، الهدر المدرسي المبكر بطبيعة الحال، تغذي نسبة الأمية هذا غادي يؤدي حتى لتقليص المساعدة في تقليص نسبة الأمية، الهدر المدرسي كانت منذ 11 سنة تقريبا 540 ألف واليوم تقلصت إلى أقل من 260 ألف وإن شاء الله سيستمر تقليصها إلى حد إلى أقصى حد ممكن.

كما تم تسجيل انخفاض مهم وملموس في نسبة الاكتظاظ، وهذا شيء مهم جدا، الحرص على أن تكون أقسام السنة الأولى ابتدائي، السنة الثانية ابتدائي 30 تلميذ في القسم، وفيما بعدها في الإعدادي 34، وهذا هدف سنصل إليه في السنتين المقبلتين إن شاء الله.

فيما يخص نسب استكمال الدراسة، تم تسجيل أن 95.8% من التلاميذ الذين ولجوا السنة الأولى من الابتدائي سابقا تمكنوا من استكمال دراستهم بهذا السلك التعليمي خلال السنة الدراسية 2018-2019، بينما كانت سنة 2014، 86%، إذن هذه تحسنت بما يقرب من 10% تقريبا في نسب استكمال الدراسة وهذا شيء مهم جدا يبين أن المؤشرات تسير في الاتجاه الإيجابي وفي الاتجاه الصحيح نتيجة الإصلاحات التي أدخلت والتي تهم بالخصوص العرض المدرسي وتوفيره وتوسيعه، الدعم الاجتماعي وبرامجه، وهذا أثر حتى على نسب النجاح.

وإن شاء الله عن طريق التعاون بين الجميع، بين بطبيعة الحال أسرة التعليم اللي عندها دور كبير في إنجاح هذه المنظومة، وأيضا الإدارة المدرسية والمجتمع المدني والآباء والتعليم والإدارة التربوية تعاون الجميع إن شاء الله سيمكن من تحسين هذه المؤشرات أكثر في المستقبل، ولا يكفي أن يشتغل طرف واحد ولكن خاص الجميع يتعاون للحصول إلى هذا الهدف.

ثانيا، فيما يخص تجويد منظومة التكوين المهني، لا يخفى الدور المتميز بطبيعة الحال لنظام التكوين المهني في تكوين العنصر البشري، وحظي هذا الورش باهتمام جلالة الملك اهتماما خاصا ومباشرا، وهذا الاهتمام نتيجة طابعه الاستراتيجي، هذا الاهتمام الملكي أعطى دعم قوي لعمل الحكومة في هذا المجال، ونحن سعيدون بهذا من خلال تتبع المباشر لجلالته كما تابعتم جميعا.

وقد تفضل جلالته، بترأس عدد من الجلسات المتتالية الخاصة بتأهيل منظومة التكوين المهني والتي توجت بتقديم خارطة الطريق لهذا التكوين ترتكز على خمس مرتكزات أساسية، تهم:

أولا، تأهيل عرض التكوين المهني؛

ثانيا، إحداث جيل جديد من المؤسسات؛

ثالثا، اعتماد مقاربات بيداغوجية حديثة؛

رابعا، التأهيل المهني للشباب الموجود في القطاع غير المهيكل لتيسير ولوجه للقطاع المهيكل؛

وأخيرا، التوجيه المبكر وتحسين جاذبية التكوين المهني، التي أشار إليها أحد المستشارين المحترمين منذ قليل.

هذه النقلة النوعية في ميدان التكوين المهني ستمكن من توفر كل جهة من جهات المملكة على ما نسميه بالمدن الجهوية للمهن والكفاءات متعددة الأقطاب، متعددة التخصصات، ستهم قطاعات وتكوينات مختلفة تستجيب لخصوصيات وإمكانات وحاجيات كل جهة، جهة، كما تهم توفير التكوين في مجال الذكاء الاصطناعي، في مجال مهن المستقبل، في المجال الرقمي، في ترحيل الخدمات باعتباره قطاعات واعدة تشكل قيمة مضافة على مستوى إحداث مناصب الشغل، وهذا ما أثبتته عدد من الدراسات.

إضافة إلى التكوينات الكلاسيكية الموجودة والمعاهد الموجودة، بطبيعة الحال، سيتم تجهيز هاذ المدن الجهوية للمهن والكفاءات ببنيات خاصة، مثل وحدات الإنتاج البيداغوجية، مراكز المحاكاة والفضاءات التكنولوجية، توفير الفضاء التقني والتكنولوجي الضروري لاكتساب المهارات واكتساب الكفاءات الضرورية واللازمة للممارسة الفعلية للمهن، والهدف هو رفع مستوى التشغيل بالنسبة لخريجي هاذ وحدات التكوين.

كما أن المقاربات البيداغوجية التي تقترحها خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني، تعطي أهمية كبرى للتحكم في اللغات الأجنبية، تنويع الكفاءات، إعطاء الأولوية لإشراك المهنيين، عبر تشجيع التكوين في بيئة العمل لاسيما التمدرس والتدرج المهني وتوفير فضاء التدريب.

وبالموازاة مع هذا الورش الوطني منظومة التكوين المهني سجلت عدد من الإنجازات نوعية، وهي تروم من بين ما تروم إليه، إعطاء صورة إيجابية عن التكوين المهني، وأنتم تعرفون وقد قلت هذا هنا، أن من بين أوائل القرارات التي اتخذتها الحكومة هي تمكين متدربي التكوين المهني حاملي شهادة الباكالوريا من المنحة مثل وعلى غرار جميع المسجلين في التعليم العالي الآخرين، وذلك لأول مرة في تاريخ المغرب بنفش شروط منحة الطلبة الجامعيين، وقد استفاد منها السنة الأولى 11000، هاذ السنة على الأقل أكثر من 35000 اللي استفادو منها، ونحن نهدف إلى أن يستفيد منها تدريجيا 70000 سنويا من هؤلاء المتدربين.

وهاذي الهدف منها هو إعطاء صورة إيجابية عن التكوين المهني وإعطاؤه على أنه عندو نفس المكانة بحال التعليم الجامعي، وبطبيعة الحال صاحب هذا إرساء مسالك مهنية في الباكالوريا، مسلك الباكالوريا المهنية من ثلاث سنوات في التعليم الثانوي للتمهيد، باش من تما يبدا التكوين المهني، إرساء ممرات مع التعليم العالي لفتح المجال لخريجي التكوين المهني لولوج مسالك الإجازة المهنية، وأيضا توسع

العرض بإحداث 29 مؤسسة جديدة خلال هذه الفترة هاذ 3 سنوات الأخيرة، وغيره من الإجراءات التي تهدف إلى رفع مكانة منظومة التكوين المهني.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك ارتفاع مضطرد لعدد المسجلين أو المستفيدين من تداريب التكوين المهني الأساسي ليصل هذه السنة إلى 433000 خلال الموسم التكويني 2017-2018، وبزيادة 20000 تقريبا بالمقارنة مع الموسم السابق، ونحن نهدف إلى إعطاء دفعة أكبر جودة وساعة لهذا المجال في المرحلة المقبلة.

تحسين وجودة التعليم العالي والبحث العلمي هو أيضا بطبيعة الحال تم الاهتمام به، تم إعداد خطة تنفيذية لتنزيل مقتضيات الرؤية الإستراتيجية للتربية والتكوين، ونحن نعرف جيدا الأهمية الكبرى لهذا القطاع ديال التعليم العالي والبحث العلمي في الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

في البداية، لا بد أن أشير إلى توسيع مستوى تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي لتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص واستدامة التعليم وتعزيز بنيات الاستقبال، وهذا أول مقتضى مهم جدا، وذلك لاستقبال ما يقرب من 100 ألف طالب جديد تقريبا سنويا، إحداث 20 مؤسسة جامعية جديدة موزعة على التراب الوطني، 100 ألف طالب جديد راه ماشي ساهلة، 100 ألف طالب جديد غير الرقم راه كيبين على الجهد الذي يبذل في هذا المجال.

توسيع العرض البيداغوجي في القطاع الخاص، أيضا من خلال الترخيص لمزيد من المؤسسات في القطاع الخاص، الرفع من المقاعد المتاحة في مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود، كما تعرفون سنويا كيتعزز هاذ المقاعد فيه، وقد تعزز في السنتين الأخيرتين تقريبا ب 50% في عدد المقاعد ب 50%، وهذا شيء مهم، تقوية البعد المهني وهذا شيء مهم أيضا، البعد المهني في الجامعة المغربية باعتماد أزيد من 210 مسلكا ممهننا وباش ما استطعنا نوسعو هذه المسالك الممهننة ستكون جيدة فيما يخص قابلية التشغيل بالنسبة للخريجين من هذه الجامعات.

ولكن أيضا هناك شيء مهم جدا وهو التطوير والإصلاح البيداغوجي الذي أطلق الورش ديالو في مراكش في اجتماع حضره بطبيعة الحال الإداريين ورؤساء الجامعات والعمداء، ولكن أيضا عدد من الأساتذة الباحثين ورؤساء الوحدات وعدد من الخبراء لإطلاق الورش ديال الإصلاح البيداغوجي، ويهدف هذا الإصلاح البيداغوجي بطبيعة الحال إلى التطوير والتجويد والتحديث والتطور مع المستقبل، توفير تكوين يستجيب لحاجيات المستقبل، ولكن أيضا للملاءمة بين التكوين والتشغيل والاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية، وهذا إن شاء الله ورش يهدف أولا كيسير في اتجاه واحد البلورة لتصور شمولي يمكن من الارتقاء بالمؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح، لاسيما من خلال أنظمة جديدة ناجعة وفعالة في التوجيه وتحسين المدخلات ديال المؤسسات وإعداد تنظيم وهيكلة هذه المؤسسات، اعتماد التخصص الجديدة تستجيب لتطور المهن وتنويع العرض التربوي، هندسة بيداغوجية جديدة خاصة بسلك الإجازة وغيره من عدد تطوير الإطار العام الوطني للإشهاد، وهذه كلها أمور كما رأينا في البداية تنص على أصولها الرؤية الإستراتيجية للتربية والتكوين.

لابد أن أشير في الأخير بكلمة على البحث العلمي، رفع دعم البحث العلمي والرفع من مردوديته وربطه بأهداف التنمية الشاملة، ذلك أن البحث العلمي نحن واعون بالأهمية ديالو والإشكالات ديالو وقد تلقيت منذ 3 أيام فقط التقرير الذي أعدته الأكاديمية اللي يرأسها السي عمر الفاسي للعلوم والتقنيات الأكاديمية الوطنية للعلوم والتقنيات، هذا التقرير قام بتشخيص دقيق من قبل واحد اللجنة ديال الخبراء لمنظومة البحث العلمي ببلادنا واقترح عدد من المسارات لتطوير منظومة البحث العلمي، بالطبع حتى تتكامل مع ما هو منصوص عليه في الرؤية الإستراتيجية، ولكن تزيد عليه بعض التدقيقات ذات الأهمية ونحن بصدد إن شاء الله غيتم دراسة هاذ التقرير لتبني أقصى ما يمكن من توصياته، ولكن الأهم هنا هو رفع الميزانية ديال البحث العلمي في بلادنا ورفع مستوى تحفيز البحث عبر منح التميز التي يستفيد منها حاليا 900 طالب باحث على مستوى الدكتوراه، وأيضا إطلاق مشروع تطوير النظام الوطني المندمج للمعلومات الخاص بالبحث العلمي والابتكار.

أريد أن أقول أخيرا أن تعزيز الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة أيضا هذا واحد المحور عندو اهتمام وخصصت له الوزارة وخصصت له الحكومة واحد دعم مهم جدا، فعززت مختلف الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة، توسيع قاعدة الممنوحين، ونحن نطمح إلى توسيع هذه القاعدة أكثر في المراحل المقبلة، ولكن في كل سنة عدد الطلبة الممنوحين كيزيد سنويا.

الرفع من الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية، تعزيز بنية الاستقبال على مستوى الإطعام، وصلنا دبا ل 12 مليون وجبة أي بمعدل 14 وجبة غذائية يوميا بميزانية تتعدى 300 مليون درهما سنويا.

تحسين حكامة نظام التأمين الإجباري الأساسي الخاص بالطلبة على المرض، وهذا اللي تتحمل الحكومة جميع النفقات ديالو هو مجاني بالنسبة للطلبة، الطلبة خص غير يمشيو يتسجلو فيه بالنسبة للطلبة بطبيعة الحال اللي ما عندهومش تغطية صحية أخرى مع الوالدين ديالهم، وقد بلغ عدد المنخرطين في إطار التغطية الصحية إلى نهاية يناير 2019، 57 ألف طالب وهاذ السنة عرف قفزة نتيجة التحسين وتبسيط المساطر التي قامت بها الحكومة السنة الماضية، وهاذي قفزة مهمة جدا.

إذن هناك أيضا اهتمام بالجانب الاجتماعي الذي نحن حريصون على تطويره أكثر، لأن بتطوير الجانب الاجتماعي يمكن لنا أيضا أن نوفر

البيئة والشروط الكفيلة بأن تدفع أبنائنا وبناتنا اللي فالجامعات إلى أن يهتموا أكثر بدارستهم وتكون عندهم الجودة في التحصيل وتكون النتائج إن شاء الله جيدة.

ختاما، أريد أن أقول بأنه لا يسعني إلا أن أجدد التأكيد مرة أخرى أولا على أن الحكومة عازمة على إصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، على إن عندها مخططات واضحة وفق أهداف واضحة حددتها الرؤية الإستراتيجية للتربية والتكوين وأنها تعبئ مزيد من الإمكانيات المالية والبشرية لهذا القطاع المهم.

لكن أريد أيضا التأكيد على أن هذا إحدى التحديات الكبرى لبلادنا، وهو تحدي يبقى مسؤولية جماعية، مسؤولية مشتركة وليس مسؤولية الحكومة وحدها، وهو يستدعي تضافر جهود الجميع مختلف مكونات المنظومة وانخراط كافة القوى الحية للأمة في إطار هذا المشروع وبهدف الإصلاح.

ولا شك أن مناقشة مشروع القانون الإطار المعروض على أنظار المؤسسة التشريعية الموقرة تعد فرصة سانحة لتحقيق هذه التعبئة الشاملة حول رهان الإصلاح الشامل لمنظومة التربية الوطنية وتأهيلها وتجديدها لتضطلع بأدوارها على النحو الجيد إن شاء الله.

شكرا جزيلا على الاهتمام والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقل الآن للتعقيبات على جواب السيد الرئيس، الكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة، نحن بصدد موضوع ذو أهمية قصوى للمغرب وللمغاربة، خصوصاالفئات الفقيرة والمتوسطة، فقبل الخوض في الموضوع لنتفق، ونحن متفقون أصلا فيما يخص مرجعياتنا، مرجعياتنا اثنان لا ثالثة ولا رابعة لهم، الدستور والخطب الملكية السامية.

الفصل 61 من الدستور ينص على حق المواطنين في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة، والفصل 26 ينص على مسؤولية الدولة فيما يخص البحث العلمي، ونستهل بفقرة من أحد خطب جلالة الملك المتعددة والملحة فيما يخص التعليم، يقول جلالته: "***لا يمكن أن نقبل لنظامنا التعليمي أن يستمر في تخريج أفواج من العاطلين، خاصة في بعض الشعب الجامعية التي يعرف الجميع أن حاملي الشهادات في تخصصاتها يجدون صعوبة قصوى في الاندماج في سوق الشغل، وهو هدر صارخ للموارد العمومية ولطاقة الشباب، مما يعرقل مسيرة التنمية ويؤثر في ظروف عيش العديد من المغاربة***".

انتهى كلام صاحب الجلالة.

فالحديث عن المنظومة الوطنية للتربية والتكوين لن يكون إلا بصيغة الأسى والأسف على حال المدرسة العمومية، ففي عهد حكومتكم والتي من قبلها وهما كالشوط الأول والشوط الثاني لحكومة واحدة في هذا العهد ازداد تردي ظروف التدريس، حسب آخر تقرير للمجلس الأعلى للحسابات، مؤسسة وطنية مستقلة.

المدرسة المغربية تحتضر وحكومتكم تقف عاجزة أمام هذا الأمر الخطير على البلاد ومستقبلها، ومخططاتكم لا تزيد إلا من تفاقم الوضعية وتدهور مسار بناء رأسمال بشري ذي جودة عالية، وبسبب ذلك تضطر الأسر المغربية للجوء إلى التعليم الخاص الذي يزيد من إثقال كاهلها، فمنظومة التعليم تعتبر أهم عنصر في مسار تقييم التقدم والتحضر في كل بلدان العالم، فإن السياسات الحكومية مع الأسف قد أدت إلى نتائج كارثية فيما يخص مستوى التعليم ببلادنا، وهذا المنتدى الاقتصادي منظمة عالمية غنية عن التعريف، هاذو هما النقط ديال بلادنا فيما يخص التعليم، جودة التعليم 3.5/10، جودة تدبير المؤسسات التعليمية 4/10، وجود الانترنيت بالمؤسسات 3.4/10، جودة الرياضيات والعلوم 3.8/10، كمية التعليم 3.5/10، والترتيب من 80 إلى 104 من أصل 137، هذا يعني أن بلادنا فيما يخص التعليم في الربع الأخير في هذا الترتيب.

وفي التنقيط ما كاين حتى شي نقطة اللي وصلت المعدل، وهنا تيفكرنا في التنقيط المدرسي اللي كنا تعودناه، الأستاذ ملي كان يكتب النقطة بحال هذي تيكتب حداها ضعيف جدا.

السيد رئيس الحكومة،

ندعوكم ونطالبكم إلى العمل على الرقي بجودة المدرسة العمومية وتعزيز تنافسيتها مع القطاع الخاص والبعثات الأجنبية، الرقي ببرامج التعليم العمومي في إطار من الانفتاح على التجارب الناجعة، وهي موجودة ومتعددة، تقوية مبادئ القيم المغربية المفقودة في المدرسة وفق منظور مساير للعصر الحالي وفي انسجام مع ما ينتظرنا من تحديات في سياق الثورة الصناعية الرابعة، الثورة الصناعية الرابعة، نتحدث عن هذه الثورة ونحن لانزال في حلقة مفرغة لا نعرف من أين نبتدئ.

تقوية آليات وتكوين واختيار الأطر التربوية والارتقاء بوضعيتهم الاجتماعية، جعل المدرسة العمومية قاطرة للتنمية وتعزيز جودة الرأسمال البشري، وهنا فقرة أخرى من خطب صاحب الجلالة، يقول جلالته: "***فإن إصلاح التعليم يجب أن يهدف أولا إلى تمكين المتعلم من اكتساب المعارف والمهارات وإتقان اللغات الوطنية والأجنبية، لاسيما في التخصصات العلمية والتقنية التي تفتح له أبواب الاندماج في المجتمع***".

انتهى كلام صاحب الجلالة.

فالأمر لا يتعلق بالإمكانيات عكس عدة قطاعات حكومية أخرى، تتوفرون على أكبر ميزانية 68 مليار ديال الدرهم، أي 7% من الناتج الداخلي الخام، المغاربة يريدون مقابل هذه الميزانية الضخمة تعليما ذا جودة عالية، لابد أن نشير إلى هذا الارتباك الواقع لكم، السيد رئيس الحكومة، في موضوع التعاقد، فبقدر ما يمكن أن نكون متفقين معكم، السيد الوزير، فيما يخص التوظيف الجهوي بقدر ما يجب مراعاة التخصص للمتعاقدين وصون جميع حقوقهم، مثلهم مثل زملائهم الذين يقومون بنفس المهمة.

أما التوظيف الجهوي مع التحفيزات المناسبة، فيمكن اعتباره حل من الحلول لتمكين الجهات النائية مثل درعة–تافيلالت، أزيلال، الأقاليم الجنوبية وغيرها من الموارد البشرية الكفأة والكافية.

ومن هذا المنبر، السيد رئيس الحكومة، نطالبكم بدراسة إمكانية تعميم هذا التوظيف الجهوي للقطاعات الأخرى فيما يخص اللغات، نقول هل تدريس اللغات أو لغة التدريس؟ بالنسبة لنا هما معا، ففي الوقت الذي يجب أن يكون النقاش موجها نحو إصلاح المدرسة العمومية والارتقاء بجودتها، وخصوصا تكافؤ الفرص، كما أشرتم، في الولوج إلى المعرفة، لقد تاهت الحكومة في موضوع اللغات الذي حسمه الدستور والخطب الملكية السامية، المرجعيات الاثنان التي أشرت إليها في البداية.

إن المستقبل ونجاحنا فيه يكمن أساسا في تبني منظومة لغوية متعددة ومنفتحة بصيانة العربية والأمازيغية، سواء تعلق الأمربتدريس اللغات أو لغة التدريس، وإتقان الفرنسية، الإنجليزية، الإسبانية، بل وحتى الصينية والروسية ولغات عالمية أخرى.

نحن في عالم مفتوح تطغى عليه التنافسية والمنافسة القاتلة، لهذا نريد تعليما فعالا وناجعا، يضمن لبلادنا مكانها بين الأمم في ظل التطورات السريعة في ميادين الاقتصاد والتكنولوجيا، وبأي لغة ممكنة، شرط أن نكون مؤهلين لها، ولدينا أطر تربوية لتدريسها أو تدريس المواد العليمة والتقنية بها، وتكون لها المقومات اللغوية والعلمية الضرورية، فأي نقاش خارج هذا الهدف يبقى ديماغوجي وغير مسؤول.

هنا بعض الفقرات لخطب صاحب الجلالة في موضوع اللغات، يقول جلالته: "***وخلافا لما يدعي البعض، فالانفتاح على اللغات والثقافات الأجنبية لن يمس بالهوية الوطنية، بل العكس سيساهم في إغنائها، لأن الهوية المغربية، ولله الحمد، عريقة وراسخة وتتميز بتنوع مكوناتها الممتدة من أوربا إلى أعماق إفريقيا***".

انتهى كلام صاحب الجلالة.

وفي فقرة أخرى يقول جلالته: "***لذا فإن إصلاح التعليم يجب أن يظل بعيدا عن الأنانية وعن أي حسابات سياسية، ترهن مستقبل الأجيال الصاعدة، بدعوى الحفاظ على الهوية***".

انتهى كلام صاحب الجلالة.

فبدعوى الهوية، فأية هوية؟ هل الهوية الحقيقية الغنية والمتعددة لبلادنا أم الهوية التي بها يريد البعض أن يعود بنا إلى ماض قد ولى بما له وما عليه؟

نحن ننظر إلى المستقبل لا إلى الماضي، لا للمخاطرة بأبنائنا والتوجه بهم إلى الهاوية باسم هوية معينة، هناك مشروع قانون إطاريهم التعليم وإصلاحه محاصر من طرف الحكومة، برمجتوله دورة استثنائية السيد رئيس الحكومة بدون جدوى، جبتونا بمرسوم لكم لدورة استثنائية، بقينا نتسناو حتى خلطت علينا دورة عادية، وباقيين تنتسناو، واش هاذ البلوكاج الذاتي السيد رئيس الحكومة؟ هذا c'est de l'auto freinage, l'auto blocage.

السيد رئيس الحكومة،

نطالبكم بإطلاق سراح هاذ المشروع قانون الذي وضعتموه تحت الحراسة النظرية لما يقرب 3 سنوات، إذن أطقلوا سراح إصلاح التعليم من فضلكم.

بالرجوع إلى الهوية لأنه على ما يبدو هي من أسباب البلوكاج أو (l'auto blocage) سبحان الله، سبحان الله، عاد بانت لكم الهوية، أين كنتم لما كان الأمر يتعلق بالأمازيغية المكون الرئيسي والأساسي لهذه الهوية بالذات؟ المذكرة الدستورية لكل هيئة حزبية معروفة، ويمكن أن يطلع عليها الجميع، عدد ممن يتكلمون الآن عن الهوية بمناسبة إصلاح التعليم كانوا بصراحة ضد الأمازيغية، وخليونا ساكتين، هذا ماشي الموضوع ديال اليوم، ما تقاطعنيش الله يرحم والديك، الله يرحم والديك.

<u>السيد الرئيس:</u>

كمل السيد الرئيس، ما من حق حتى شي واحد يقاطعك غيركمل.

<u>المستشار السيد الحو المربوح:</u>

بنفس المنطق، السيد رئيس الحكومة، مشروع القانون المتعلق بتنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية حكمتو عليه بالسجن في حكومتكم الأولى منذ 2011، ولازلتم تحافظون عليه رهن الاعتقال في الحكومة الثانية، 8 سنوات منذ 2011 واش كتسناونا ننساو؟ راه ما نساوش، وما مفاكينش، لأن الهوية التي تحاولون التبرير بها لا يمكن أن تكون ولن تكون بدون مكوناتها الأساسية الأمازيغية، فاطلقوا سراح الأمازيغية، أزمي تمازيغيت، أزمي تمازيغيت، تنزا ابريذناس اكستاح الأجر، أزمي تمازيغيت.

طلع علينا المجلس الأعلى للتعليم الأسبوع الماضي بأرقام صادمة

السيد رئيس الحكومة، وتيرة إصلاح التعليم حسب الأرقام تمشي بمعدل 2.5 كل 3 سنوات، يعني بهذه الوتيرة سوف نصل إلى 50% في أفق 2050 وإلى 100% في 2074، هذا ماشي احنا اللي تنقولوه. على هذا الحساب هذاك القانون الإطار اللي حابسينو لا داعي للسرعة 2074 باقية بعيدة ما كاين مشكل.

التكوين المهني، ركيزة أساسية في تأطير وتكوين الكفاءات المهنية القادرة على مسايرة تطور الاقتصاد العالمي، بما في ذلك قطاع الصناعة الذي يستوجب توفير مختصين في مختلف المجالات التقنية والفنية من حاملي الشهادات العلمية والمؤهلات التقنية، إلا مع الأسف أن التعامل الحكومي مع التكوين المهني يساهم في تخلف الرأس المال البشري الوطني، ويجعله بعيدا عن الإبداع والابتكار وبعيد عن مفهوم اقتصاد المعرفة.

السيد رئيس الحكومة،

ندعوكم ونطلب منكم حسن توجيه وتعزيز التعليم المهني الذي ينطلق من الإعدادي بجانب مسلك مهني بالثانوي التأهيلي يتوج بباكالوريا مهنية، يعد للتوجه نحو متابعة الدراسة بالتعليم العالي أو بالتكوينات المهنية المؤهلة، اللي عرفو معنا (BTS)قبل غادي يعرفو أشنو تنقول.

إن إطلاق مبادرة مدن المهن والكفاءات (les métiers et les compétences) نعتبره بصيص أمل لمستقبل آلاف الشباب التائه، ونتمنى ألا تخلف فيها الحكومة الموعد مع التاريخ، كما فعلت مع الأسف مع مجموعة من البرامج والأوراش الإصلاحية.

من جهة أخرى، السيد رئيس الحكومة، استمعنا لكم الأسبوع الماضي خلال تقديم الحصيلة المرحلية، بكل صدق، نخشى ألا تكونوا واعون بالوضعية الراهنة لأنه العام زين، كلشي زين، بعض النواقص وصافي.

أثار انتباهي شخصيا، السيد رئيس الحكومة، ومع فريقي جملة قلتموها وأنتم رئيس الحكومة، قلتم: "خاب أمل الذين كانوا يتمنون تشتت الحكومة"، يقولها رئيس الحكومة هذا خطير، فمن هم من يتمنون تشتت الحكومة؟

قلهم لنا بالاسم واللقب. فيما يخصنا احنا نحن ننادي دائما ونطالب بحكومة قوية، نريدكم حكومة قوية، نطالب بمعارضة قوية، برلمان قوي، وهذا هو بناء المؤسسات لا الأشخاص، الأشخاص تمر والمؤسسات دائمة، أولا سبحان الله ياك ما شي جيل جديد من العفاريت والتماسيح اللي بغا يضعف الحكومة، احنا معكم الحكومة متطيحش، ما تقيسش حكومتنا أبغينا الحكومة ديالنا، لأنه السيد رئيس الحكومة ابغيناكم تقولو بوضوح للمغاربة شكون هما هاذ الناس اللي بغاو هاذ الحكومة تطيح، لأنه كلام خطير، ابغينا حكومتنا تكون قوية، ابغينا مؤسساتنا تكون قوية، لهذا تكون بلادنا قوية.

إن مسار إعداد هاذ المبادرة مدن المهن والكفاءات اتسم كما العادة بتخبط حكومي واضح، تؤكده دعوة جلالة الملك لتقديم مقترحات أكثر نجاعة مما قدمته الحكومة، والذي لا يتماشى مع الجودة العالية التي يتطلع إليها جلالة الملك والشعب المغربي، وهنا ننوه ونشيد عاليا بسهر جلالة الملك ورؤيته المتبصرة لإخراج هذه المبادرة التي ستمكن من تحقيق مجموعة من الأهداف، بما فيها التكوينات الأساسية التي تلبي حاجيات المقاولات والجهات وإتقان اللغات الأجنبية والمعلوميات والتكنولوجيا الرقمية والتكنولوجيا بصفة عامة.

البحث العلمي، مع الأسف ما بقاش الوقت، اللي نقول وهو أن المؤسسات الجامعية بدا التقييم ديال المردودية ديالها باش قبل منتكلمو على البحث العلمي، الجامعة المغربية أصبحت مع الأسف مصنع للبطالة بامتياز.

أشكركم على إصغائكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله حمدا لا ينفذ.

شكرا السيد رئيس المجلس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

استبشرنا خيرا عندما دشنتم لجوابكم اليوم بموضوع التعليم كرافعة وكبوابة وكمدخل للتنمية، لكن للأسف الشديد رغم وفرة المعطيات التي وافيتمونا بها، لم نتلق ردا صريحا على سؤالين جوهريين من المفروض أن يخفرا موضوع التعليم في بلدنا من زاوية تنموية صرفة:

أولهما، واش يمكن اليوم نراهنو على منظومة التعليم في بلادنا في ظل الاختلالات التي تعتريها؟

وثانيهما، هل يمكن أن يراهن على نفس المنظومة، في ظل غياب الاهتمام برجال وبنساء التعليم؟

لم نتلق ردا، لو تلقيناه لكان أغنانا عن التعقيب والتفاعل، ولكن أما وأنكم ضللتم الطريق ليس فقط في موضوع التعليم، ولكن في جملة من القطاعات الحيوية التي تهم بلادنا، وبما أنكم كذلك اليوم تقفون على عتبة ما تبقى من هذه العهدة الحكومية، علما بأن المرحلة الأولى انقضت بيضاء لكن بسوء، دعوني أقول لكم بأن المغاربة كيتسناو منكم شوية ديال الصدق وشوية ديال المعقول، أروا المغاربة من أنفسكم خيرا، أروهم من قراراتكم ومن اختياراتكم خيرا، اجهرو من باب المسؤولية وفي ضوء النقد الذاتي بما تماديتم في التكتم عليه، أعني العجز والفشل في تدبير ملفات كبرى حساسة، والتعليم واحد من هذه

الملفات.

التعليم، السيد رئيس الحكومة، رغم ما قلتم في حالة إعاقة حقيقية، وحكومتكم بالمقابل تعاني نقصا حادا في الأفكار الدافعة والمخصبة، إن صح التعبير، للحقل التربوي والتكويني والتعليمي، تعانون نقصا في النفس وقصور في النفس السيد رئيس الحكومة.

لا يمكن أن نخفي على أنفسنا أن التعليم هان كما هان كل شيء، اليوم أتيحت الفرص ولكن أضعتموها للأسباب التي ذكرت، وآخر فرصة كان مشروع قانون الإطار اللي بالمناسبة رغم أنه السيد وزير التربية الوطنية لازال حبيس للممر الدستوري وحبيس الممر التشريعي، شرعتم في إصدار مذكرات ملزمة للمعلمين وللمتعلمين حتف أنف البرلمان، وفي هذا استهتار بالبرلمان وبمن صوت على البرلمان.

كان المفروض أن تعتبروا هاذ المناسبة محك اختبار حقيقي للحكومة، وعوض البحث عن إرضية صلبة لتنزيل الإستراتيجية ديال التغيير–أقول التغيير ولا أقول الإصلاح، لأن المغاربة سئموا لازمة الإصلاح– عوض أنكم تناقشوه بجدية عومتم النقاش في تفاصيل لا قيمة لها، لا علميا ولا فكريا.

ابتعدتم عن التحليل الموضوعي، ألبستم هاذ الموضوع لبوس السياسة، حملتم لغة التدريس من الأمر ما لا تطيق جعلتوها هي الإشكالية المركزية، جعلتم من اللغة العربية الشماعة التي علقتم عليها كل التبعات المرتبطة بفشل المنظومة، وخليني نذكرك، السيد رئيس الحكومة، بأن العرب وفقط بلغتهم العربية قادوا العالم في المعارف في عصور ظلام الغيب، خاصكم تذكرو هاذ الشي السيد رئيس الحكومة.

اليوم الإشكال الحقيقي هو أنكم كتنطلقو من مرتكزات لا تمتح من واقع الأمة، بغيتو تبنيو فلسفة تربوية وتعليمية وتكوينية على أساس لا يتمثل غاية الأمة ولا ينتصر لمصلحتها، والدليل هو أنكم اليوم أهنتم الأساتذة وأهنتم المعلمين أمام البرلمان، المعلم، الأستاذ ومربي الأجيال اللي مفروض أن يكرم وأن تصان هيبته ويحافظ على كرامته بهان أمام البرلمان.

تشتكون، السيد رئيس الحكومة، من ندرة المياه والخصاص المهول في هذه المادة الحيوية، ولكن لا تتوانون في الإسراف في استعمال ما لديكم من هاذ المادة على قلتها في تفريق المتظاهرين بخراطيم المياه أمام البرلمان، ناهيك عن الهراوات التي تتهاوى على الرؤوس وناهيك عن الأجساد التي تأكل من العصا ما لا يأكله الطبل عادة في الليالي الصاخبة السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة،

لماذا لم تؤمنوا بالجهوية؟ إلا في موضوع توظيف الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد؟ علاش ما فكرتوش جديا في طرح هذا الموضوع على المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي والمستوى اللغوي والمستوى الثقافي؟ لماذا تماطلون في حل الملفات العالقة والمعلقة بين السماء والأرض، ملف ضحايا النظامين، اللي تيشوفو اليوم السيد رئيس الحكومة بأن الحلول المقدمة لا تحمل بين ثناياها إلا الحيف.

هاذ موضوع الزنزانة 9 تجلي من تجليات الظلم البين التي أوقعته الوزارة على الموظفين ديالها، هاذ الوزارة اللي كتحرم الناس اليوم من خلال المعاهد العليا في إتمام دراستهم واستكمال مشوارهم الدراسي، بدعوى مبرر تقادم شهادة الباكالوريا، علاش ما فكرتوش السيد رئيس الحكومة في إصدار نظام أساسي متوازن يحل المشاكل كاملة؟ أنا ما تنفهمش السيد رئيس الحكومة واش احنا اللي تنديرو القوانين وتنديرو النصوص التنظيمية والقانونية وحتى الدساتير ولا العكس؟

السيد رئيس الحكومة المحترم،

حاولو تراجعو أوراقكم في موضوع التعليم، ودشنوا الإصلاح أو التغيير عفوا بمصالحة حقيقية مع الذات، اعتنوا بالعنصر البشري، المعلم والمتعلم على حد سواء، أعيدوا النظر في العلاقة بين التعليم وبين سوق الشغل، حاولوا جهد الممكن أن تقتلعوا أسباب الجفاء بين مخرجات المنظومة التعليمية في بلادنا ومتطلبات سوق الشغل، الجامعات لا تجعلوا منها مصنعا ومشتلا–كما قال زميلي السي مربوح– استنادا على الخطاب الملكي السامي، لا تجعلوا منها فضاء ومشتلا ومصنعا لإنتاج اليأس والإحباط والتطرف، ما تخليوهاش مسرح للتدافع السياسوي النفعي الضيق.

ماشي بالضرورة يكون شرط التعيين في منصب رئيس الجامعة ومدير مدرسة المهندسين ومدير مدرسة التسيير والتجارة وعميد في الكلية، ماشي بالضروري يكون هاذ المعيار ويكون هذا الشرط هو الانتماء إلى حزب بعينه، بنيو التعيين على الكفاءة على الحضور العلمي، بنيوه على الغزارة الفكرية وعلى الثراء الفكري وعلى التجارب التي راكمها هذا الشخص في مجال معين، ويمكن يصرف عن طريق هاذ المنصب هذا ويخدم بلاده ويخدم المملكة المغربية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

كيظهر لي بأنه (ما بقاش لي الوقت) فقط.. ما كاين باس، حتى أحتفظ بحق فريقي في التدخل في السؤال.

على أي، ليس في الوقت متسع، غنقول لك أودي، السيد رئيس الحكومة المحترم، ما ينقصكم اليوم هو مشروع مجتمعي ينطلق من حاجيات ومن واقع المغرب، هذا هو الإشكال الحقيقي، وهذه قناعتي أجهر بها.

صحيح غتكون عندنا مناسبة لمناقشة حصيلة نصف الولاية، ونسأل الله أن نؤجر لأننا سنهدي للحكومة عيوبها وخطاياها، لعلها تتطهر منها في هذا الشهر الأبرك.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هذه مناسبة لكي أتناول الكلمة بمناسبة نقاش منظومة التربية والتكوين في سياق وطني مطبوع بنقاش عمومي حول هذه المسألة الحيوية والحساسة والإستراتيجية.

هي مناسبة أولا لكي نهنئكم بالحصيلة المرحلية للحكومة، والتي نعتبرها حصيلة متميزة بكل موضوعية وبعيدا عن خطابات التيئيس والعدمية.

لدينا ملاحظات، لكن في نفس الوقت نحن نقدر الإنجازات حق قدرها، هذه الحصيلة التي ساهمت فيها مختلف القطاعات الحكومية بما فيها قطاع التربية والتكوين، نسجل السيد رئيس الحكومة أن قطاع التعليم تميز بزيادة مهمة على مستوى الميزانية، زيادة 25% من سنة 2016 إلى 2019، وهذا رقم مهم جدا.

تعزز نظام الدعم الاجتماعي، كما قلتم، التوسع الجغرافي لبرنامج "تيسير" بزيادة تقريبا وصلنا إلى حوالي 2 ديال الملايين ديال التلاميذ الذين يستفيدون من هذا البرنامج، الرفع من مناصب الشغل المخصصة للتدريس، تقريبا 70000 خلال 3 سنوات الأخيرة، هذا راه رقم معبر ومهم، غير أننا نسجل بكل أسف نوعا من الارتباك في إرساء ما سميتموه بآلية التوظيف الجهوي.

وفي هذا السياق ندعو إلى المزيد من التدقيق في هذا المفهوم من الناحية القانونية والتنظيمية، حتى يستجيب للضمانات الأساسية التي يقرها الدستور، على غرار النظام الأساسي للوظيفة العمومية، مع ضرورة الاستدراك السريع لحاجات أطر الأكاديميات، الذين نفتخر بهم، لكن هم في حاجة ماسة إلى التكوين النظري والميداني اللازمين، حرصا على جودة الأداء وجودة المردودية.

لا يفوتني أيضا، بصفتي رئيس لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية، أن أقول بأن هناك حاجة حيوية، وهنا اطلب من السيد وزير التربية الوطنية، حاجة حيوية ليستجيب لدعوات الفرق البرلمانية حينما تكون هناك حاجة للتواصل، سواء مناسبة الدخول المدرسي والجامعي أو بمناسبة الاحتجاجات التي يعرفها القطاع في بعض الأحيان، لأننا نحن عامل ميسر ومساهم أيضا في حل مجموعة من الإشكالات.

لا يفوتنا في فريق العدالة والتنمية أيضا أن نهئ كافة الأطر التربوية على تغليبها لصوت العقل والحكمة والمصلحة التربوية للتلاميذ على كافة الاعتبارات الأخرى، مع تأكيدنا على ضرورة مواصلة الحوار والالتزام بتنفيذ مخرجات الحوار مع النقابات الجادة والعمل على تسوية الملفات العالقة، ضحايا النظامين أساتذة السلم 9 حاملي الشواهد وغيرهم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

رغم العناية الملكية السامية بهذا القطاع الإستراتيجي والحيوي، ورغم المجهودات المبذولة من طرفكم، ورغم الإمكانات المالية والبشرية المرصودة للتعليم، فإن لدينا بعض التساؤلات أو بعض التخوفات، إن لم نقل بعض الاختلالات التي ربما ذات طبيعة بنيوية.

التخوف الأول: هو ذو طبيعة مؤسساتية وهو المتعلق بإقدام وزارة التربية الوطنية على تنزيل بعض مقتضيات الرؤية الإستراتيجية، لاسيما تعميم تدريس المواد العلمية باللغة الفرنسية، خارج منطوق الفصل الخامس من الدستور والرؤية الإستراتيجية نفسها، وأيضا تصريح غير مفهوم للسيد وزير التربية الوطنية المحترم داخل هذه الغرفة عن عزم الوزارة تنزيل الرؤية الإستراتيجية بشكل منفرد بعيدا عن أي تأطير قانوني وتشريعي.

وهنا نريد أن نذكر الجميع بأن اعتزازنا بالتوافق الوطني الكبير في إطار المجلس الأعلى للتربية والتكوين بين مختلف الفاعلين حول الرؤية الإستراتيجية لا يلغي الحقيقة الدستورية والسياسية المستقرة في الفصل 168 من الدستور الذي يعتبر المجلس هيئة استشارية مهمتها إبداء الآراء حول كل السياسات العمومية والقضايا الوطنية التي تهم التربية والتكوين والبحث العلمي، بينما يختص البرلمان بوضع السياسات العمومية بواسطة القانون، كما ذهبت إلى ذلك المحكمة الدستورية.

ولذلك نحن ندعو إلى التأني في هذا الموضوع إلى حين إصدار القانون الإطار الذي نعبر عن انخراطنا المبدئي في التعاطي معه بكل إيجابية في إطار التوافق الوطني الضروري حول هذا المشروع الاستراتيجي الكبير، ونحن جاهزون لمناقشته في مجلس المستشارين حينما يحال علينا.

التخوف الثاني، السيد رئيس الحكومة، نابع من أحد الأرقام المفزعة التي تؤكد إغلاق 191 مدرسة ابتدائية وثانوية بين عامي 2008 و2013 وهذا رقم قديم، هذا الرقم مرشح للارتفاع، وخاصة في مدينتي الرباط والدار البيضاء، وهناك مدارس حكومية أخرى مهددة بالإغلاق مما يدعو إلى القلق بشأن التزام الدولة بتوفير التعليم للجميع، مجاني وذو جودة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد نبهت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة إلى هذه المشكلة وطالبت الحكومة المغربية بالتزامات حازمة لمنع عدم المساواة في الحصول على التعليم، وتشير تقارير بعض

المنظمات غير الحكومية ولجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة إلى ما تعتبره تطورا غير محكم للتعليم الخاص في المغرب، وتعزيزا لعدم المساواة في التمتع بالحق في التعليم، ذلك أن نظامنا التعليمي بات يكرس الفوارق الاجتماعية نتيجة غياب رؤية تكاملية بين القطاع العام والخاص، وما يجري اليوم من احتجاجات لطلبة كلية الطب هو أيضا نتيجة وامتداد لغياب هذه الرؤية.

إننا ندعو في فريق العدالة والتنمية إلى اعتماد رؤية تكاملية جديدة مبدعة وخلاقة بين القطاع العام والخاص، تقوم على أساس محورية دور الدولة في إعادة بناء النظام التعليمي المغربي المنشود.

التخوف الثالث، السيد رئيس الحكومة، على مستوى العرض البيداغوجي:

لقد خلف تنزيل وإرساء مسالك جديدة بشكل مستعجل ودون وضوح في الأفق كمسلك الباكالوريا الدولية ارتباكا في صفوف الأسر والتلاميذ، ناهيك عن المشاكل التي تعرفها المدرسة العمومية منذ إلغاء التدريس ببيداغوجية الإدماج.

وفي هذا الإطار نتقاسم معكم، السيد رئيس الحكومة، طموحكم بضرورة إحداث ثورة في مجال التعليم وبالضبط في الجانب البيداغوجي ومراجعة المناهج التربوية، كما نؤكد من جهة أخرى على الحاجة الماسة إلى التخلص من مجموعة من الآفات التي يسميها النظام الفنلندي يسموها الجراثيم، لابد من التخلص من مجموعة من الجراثيم.

الآفة الأولى هي تكثيف المواد أو ما يسمى بالتعليم البنكي، يعني تخزين الطالب والتلميذ لمعلومات، ثم بعد ذلك ملاحقته بكثرة الاختبارات والامتحانات وهذه هي الآفة الثانية، وطول ساعات الدراسة التلميذ له طاقة محدودة لاستيعاب المعلومات، حينما يتم تخزين مجموعة من المعلومات في عدد ساعات طويل، هذا لا يشجع من الناحية البيداغوجية وهناك الكثير من الدراسات حول هذا الموضوع.

ثم إثقال كاهل التلميذ بالواجبات المنزلية، هذا النظام أصبح الآن متجاوزا في العالم لابد من مراجعته، لا على مستوى المدرسة العمومية ولا على مستوى النظام الخاص، وهو ما يؤكد حاجتنا بالفعل إلى ثورة حقيقية على مستوى المناهج والبرامج.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تابعنا إنجازات كبيرة على مستوى وطموح المتعلق بتعميم التعليم الأولي وهذا البرنامج نتصور أنه سيمكن بلادنا من إعطاء دفعة قوية للمدرسة العمومية، مع تسجيلنا لبعض الإشكالات والصعوبات مثل غياب آليات للمراقبة والتتبع، وأيضا التباين الكبير على مستوى البنيات التحتية بين الوسطين الحضري والقروي.

قطاع التكوين المهني، السيد رئيس الحكومة، ننوه باعتماد الحكومة خارطة طريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني وإحداث مدن المهن والكفاءات، هذه الرؤية التي أشرف عليها جلالة الملك باعتبارها إستراتيجية حقيقية لتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات وعاملا أساسيا لإدماج الشباب في سوق الشغل، وقد نظمنا كفريق لقاءا دراسيا وانتهينا إلى مجموعة من الخلاصات حتى نواكب هذه الإستراتيجية، سنزودكم بها مباشرة بعد ذلك.

السيد رئيس الحكومة،

فيما يتعلق بالتعليم العالي هناك مجهود معتبر على هذا المستوى، لكن لازلنا بعيدين عن تحقيق تعليم عالي ذي جودة ومنصف، وهو ما يعكس الترتيب المتدني للجامعات المغربية، كما أن الاعتمادات المقررة للبحث العلمي لازالت لم تصل حتى إلى 1% الذي أقره الميثاق في السابق، مازلنا تقريبا في 0.8.

ظاهرة الاكتظاظ لازالت موجودة، البنية التحتية متوسطة إلى ضعيفة، ضعف الميزانية المخصصة للجامعات تصرف أساسا في التسيير على حساب الاستثمار، لكن نشدد على ضرورة المحافظة على جو الحوار والانفتاح، الذي طبع دوما الفضاء الجامعي وتجنب التضييق على الأنشطة الفكرية والتظاهرات العلمية المنظمة داخل الجامعات.

كما ننبه إلى حالة الركوض التي تعرفها بعض الجامعات والمؤسسات التي تأخر فيها عملية تعيين المسؤولين، إما الجامعات والمؤسسات، مع تأكيدنا كذلك على ضرورة تعميق النزاهة والشفافية في اختيار المسؤولين بعيدا عن الاعتبارات الحزبية أو السياسية.

وفي الأخير، إننا في فريق العدالة والتنمية ندعو إلى استحضار مبادئ دستور 2011 والروح التوافقية التي طبعت الرؤية الإستراتيجية بين مختلف الفرقاء، خصوصا ما تعلق بلغة التدريس الذي انحرف عن مساره البيداغوجي وأصبح نقاشا إيديولوجيا، نعبر مرة أخرى على استعدادنا للتوافق حول هذا القانون.

شكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم على توضيحاتكم الهامة.

وتفاعلا مع هذه التوضيحات فإننا نود في الفريق الحركي أن نعرض منظورنا لإصلاح منظومة التربية والتكوين بعيدا عن التشخيص الذي نختلف حوله جميعا، كما لا نختلف عن الحاجة إلى الإصلاح، ولكن بالتأكيد قد نختلف في الطريق إليه وفي نوع الإصلاح المنشود.

أولا، نعتقد جازمين أن مشروع القانون الإطار للتربية والتكوين هو مدخل أساسي وخارطة طريق نحو تعليم ناجع، مبني على خيط ناظم يؤسس لتكامل التعليم والجودة ويبني مدرسة المساواة والإنصاف والتنمية البشرية المستدامة.

وفي هذا الإطار، نجدد الدعوة إلى التعجيل بإخراج هذا القانون إلى حيز الوجود وجعل المدرسة المغربية بعيدة عن الحسابات الإيديولوجية المتجاوزة والنزوع الانتخابوي الضيق، مؤكدين في هذا السياق أن لا جدوى من المزايدة حول اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية قصد الالتفاف وحرمان أبناء المغاربة جميعا من حقهم المشروع في تعلم اللغات الأجنبية، من خلال تدريسها والتدريس بها، كخيار إستراتيجي يرسخ المغرب المنفتح والمندمج في قواعد العولمة.

ثانيا، حرصا على تجسيد المكانة الدستورية للغتين العربية والأمازيغية، ندعو إلى الكف عن عرقلة الحق الدستوري للأمازيغية والسعي لحرمانها من حقوقها القانونية في التعميم والإلزامية بحرفها الأصيل تيفيناغ ووضع حد للمماطلة في إخراج قوانينها التنظيمية مما يعتبر خرقا للمادة 86 من الدستور، وعليه نتطلع إلى مراجعات تجعل عمل المؤسسات في مستوى المغرب الدستوري الجديد والانتصار للديمقراطية اللغوية والثقافية ولخيار الوحدة في التنوع.

ثالثا، في نفس السياق ندعو الحكومة أو البرلمان لطلب رأي من المجلس الأعلى للتربية والتكوين حول تجربة 30 سنة من اعتماد التعريب لتدريس المواد العلمية قصد الوقوف على مواطن الضعف والقوة، بغية إنقاذ الجامعة المغربية من النتائج الكارثية البادية للعيان وبالأرقام المخجلة جراء الانفصال اللغوي المفروض على التلاميذ والطلبة.

رابعا، على المستوى المجالي ننتظر السيد رئيس الحكومة مخططا للتعليم القروي قوامه المدرسة الجماعاتية وتوزيع منصف للموارد البشرية عبر التأصيل القانوني للتوظيف الجهوي، كما نتطلع إلى اتخاذ التدابير اللازمة لأجرأة المخطط الاستراتيجي للتكوين المهني، باعتباره قطاعا واعدا وليس بديلا احتياطيا لمنظومة التعليم.

أخيرا، بخصوص التعليم العالي، فإننا نتطلع السيد رئيس الحكومة إلى تفعيل التقرير الأخير للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والمبادرة إلى إصلاح تشريعي عميق يصحح اختلالات هذا القطاع الحيوي، إلى جانب تعميم المنحة والرفع من ميزانية البحث العلمي وربطه برهانات التنمية استراتيجيا وقطاعيا.

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، أظن استهلكو الوقت ديالهم.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس، لن نختزل الإشكالات الكبرى لمنظومة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني والتصورات الممكنة لتجاوزها في ظل ولاية حكومة واحدة، لأن الأمر يتعلق بقضية وطنية كبرى لازالت بعد قضيتنا قضية وحدتنا الترابية هي الشاغل الأساس لكل المغاربة.

فمنذ أكثر من 50 عاما ونحن نردد خطاب الإصلاح، وكانت هناك عدة لجان وبرامج وتصورات، والحكومات المتعاقبة كان في صلب اهتمامها هذا الموضوع، إلا أنه للأسف الشديد فكل مرة نضع نفس التشخيص ونعيش نفس الإشكالات ولا تصل المخططات الإصلاحية إلى خلق الاستقرار والاستمرارية في المنظومة، في سياق سياسي عام لا يعير كبير شأن إلى ربط المسؤولية بالمحاسبة، وآخرها البرنامج الاستعجالي وكيفية تدبيره وآثاره الملتبسة على المنظومة بكاملها.

السيد الرئيس، قد تكون حكومتكم محظوظة إذ تحملت المسؤولية في ظل امتلاك بلادنا لرؤية إستراتيجية لمنظومة التربية والتكوين 2015-2030 كنتاج لنقاش صحي لمكونات المجتمع المغربي في إطار المجلس الأعلى للتربية والتكوين، وهو ما يجعل من أولوياتها ترجمة الرؤية الإستراتيجية إلى تصورات تشريعية وتنظيمية وتدبيرية.

وفي هذا الإطار، لابد أن نميز بين مستويين:

المستوى الأول مادي محاسباتي، تم بذل مجهود في إطاره على مستوى الموارد المالية والبشرية والبنيات.

المستوى الثاني منهجي برامجي بيداغوجي، وهو الجانب الذي لم نحرز فيه تقدما دالا ولا زلنا نجتر مناهج هجينة غير قادرة على الرفع من جودة التعلمات.

لذلك لابد من الإقرار بالمجهود الذي تم بذله على مستوى تعميم التمدرس، خاصة في العالم القروي، والخطوات الأولية في إقرار التعليم الأولي وأيضا توفير الأدوات والبنيات المساعدة على التمدرس من داخليات ومطاعم مدرسية ونقل مدرسي.

أيضا تم تطوير الطاقة الاستيعابية والكادر البشري لمواجهة الاكتظاظ رغم أن ذلك تم على حساب جودة التكوين، تلك كلها عوامل ساهمت في التقليص من حجم الهدر المدرسي.

إلا أن هناك إشكالات حقيقية لم تستطع الحكومة مواجهتها

وإيجاد حلول لها، خاصة الأزمات المتعددة والمتكررة لتوقف الدراسة بسبب الإضرابات في التعليم المدرسي، ابتدائي إعدادي والتأهيلي، الملفات المطلبية لعدد من الفئات التعليمية المطروح على طاولة الحوار منذ سنوات دون إيجاد حلول لها، أذكر من بينها الزنزانة 9، ضحايا النظامين، حاملي الشهادات، الإدارة التربوية، المبرزون والمستبرزون، كذلك الأزمة الأخيرة لأساتذة أطر الأكاديميات والتي كادت أن تعصف بالسنة الدراسية لهذه السنة لولا تعقل وحكمة، سواء الأساتذة أطر الأكاديميات وكذلك النقابات التعليمية التي ساهمت بشكل كبير في الوصول إلى هاذ الموقف الذي أدى إلى استئناف الدراسة.

لذلك نطلب من الوزارة مواصلة الحوار الاجتماعي لإيجاد حلول حقيقية لهذه الإشكالات المطروحة، خاصة وأن فئات تعليمية عديدة تعاني مشاكل حقيقية كل يوم.

السيد الرئيس، إن تفكيرنا السليم لا يسعفنا في استيعاب النقاش الذي أثير داخل مجلس النواب بمناسبة عرض مشروع قانون الإطار حول منظومة التربية والتكوين والذي عكس وضعنا السياسي الصعب والمتجلي في طغيان الحزبية الضيقة واختزال إشكالات المنظومة في اللغة وتجاهل الجوهر التربوي البيداغوجي والمفاهيمي في مشروع الرؤية الإستراتيجية، وهو ما لا يخدم المنظومة ويتعارض مع خطاب الإصلاح الذي يردده الجميع.

لذلك، عندما نتحدث عن الرؤية الإستراتيجية ونتحدث عن الإرادة السياسية ونتحدث عن التوافق الوطني فلا يمكن أن نفهم، أن نستوعب البلوكاج الواقع اليوم في مجلس النواب حول قانون الإطار والذي هو الترجمة الأولية للرؤية الإستراتيجية 2015-2030.

السيد الرئيس، إن منظومة التعليم العالي ببلادنا المتعددة بأوزانها الديموغرافية المتباينة تشكل نظاما غير متجانس في سياق انشطار وتراتبية نظامين، نظام الولوج المفتوح ونظام الولوج المحدود، والذي خلق واقعين مختلفين كلية، واقع مؤسسات الولوج المفتوح بسماته الأساسية في الاكتظاظ والهدر الجامعي والنقص البيداغوجي والآفاق المغلقة مع سوق الشغل وواقع مؤسسات الولوج المحدود والتي لا تعيش نفس الإشكالات ولها على كل حال تمفصلات مع سوق الشغل.

فرغم الإصلاحات المنجزة ما بين 1997 و2014، وخاصة القانون 01.00 لازالت الاختلالات قائمة ولازال الأساتذة الباحثون يعيشون أوضاعا صعبة في ظل استقلالية غير مكتملة للجامعة وموارد وإمكانيات غير كافية، سواء لضمان الحق الطبيعي للطلبة في الزمن البيداغوجي الضروري أو في توفير الشروط المادية والمعنوية للبحث العلمي الرصين.

إن إخراج تعليمنا العالي من وضعيته الحالية يفترض أن تحرص الحكومة والجامعات من خلال مسؤوليتها السياسية من جهة، والعلمية من جهة ثانية، على إقرار التجانس الضروري بين مكونات التعليم العالي وإقرار حكامة استباقية قائمة على المساءلة والعمل على تثمين جودة التكوينات في نظام الولوج المفتوح واعتبار التكنولوجيا الرقمية رافعة للتحول الكبير بالجامعات، وضرورة الارتقاء بالمساءلة الأكاديمية وتثمين هيئة التدريس من خلال نمط التوظيف والتقييم الذاتي.

السيد الرئيس،

إن تطوير الجامعة المغربية يقتضي الاعتراف بالكفاءات الوطنية وتحميلها المسؤولية في إطار الوضوح والشفافية، وليس كما يروج في الإعلام بتجلياته المتعددة حول الخلفيات السياسية والحزبية الضيقة المتحكمة في التعيينات في مناصب المسؤولية، سواء رؤساء الجامعات أو عمداء الكليات أو غيرهم، بذل الاستحقاق والجدارة والكفاءة العلمية.

وهذا السياق وإن صح لن يزيد تعليمنا العالي إلا تراجعا وتأخرا في تكريس مخزي لبعض الممارسات المشينة التي لاحت مؤخرا في الساحة الجامعية.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أظن استهلكو الوقت ديالهم.

فريق الاتحاد المغربي للشغل.

<u>المستشار السيد عز الدين زكري:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الاتحاد المغربي للشغل واعتبارا لدوره التاريخي في تأسيس المدرسة العمومية ومؤسسات التكوين المهني، وإيمانا منه بأن المدرسة هي قاطرة التنمية والتقدم على كافة المستويات، يرى أن إخراجها من واقع الأزمة الهيكلية المركبة ينطلق من تحديد موضوعي لصلب إشكالات المنظومة التعليمية من جهة، وإشراك فعلي لكل مكوناتها في وضع وتنفيذ الإستراتيجيات الإصلاحية من جهة ثانية، على عكس الرؤية التي تنطلق من خلفية قطاعية وبمنظور محاسبتي، يخضع لمزاجية التدبير الحكومي المرتبط بسياسة الإطفائي المرتبك.

إن واقع التخبط والارتجال وغياب الإرادة السياسية الحقيقية والتجاذبات الإيديولوجية العقيمة لا يزيد الوضع إلا تأزما، وما عاشته الأسرة التعليمية خلال هذا الموسم الدراسي من احتقان، الذين فرض عليهم التعاقد وضحايا النظامين، والإداريين التربويين، والمراقبين التربويين والمساعدين الإداريين والتقنيين وحاملي الشهادات والمتصرفين والمغضوب عليهم المحرومين من الترقية خارج السلم والمرسبين بشكل ممنهج وخريجي مسلك الإدارة التربوية، إضافة إلى

الاستعباد الممارس من طرف شركات المناولة في الحراسة والنظافة، لدليل على التخبط الحكومي وعجزه في إيجاد حلول جذرية.

السيد رئيس الحكومة،

إن الاتحاد المغربي للشغل يرى أن إصلاح المدرسة العمومية في شموليتها ليس أمرا تقنيا أو قطاعيا، إنه في صلب الإصلاح المجتمعي الشامل، إنه الوجه الآخر للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولذلك وجب:

- توفير البيئة الحاضنة للفعل الإصلاحي في المجال بإشراك الفرقاء الاجتماعيين لإرساء سياسة أكثر فاعلية واستدامة؛

- وضع سياسة تعليمية شمولية مندمجة تحقق الالتقائية بين القطاعات الحكومية وإخراج قانون الإطار وفق المقاربة التشاركية خارج التجاذبات الإيديولوجية والسياسوية؛

- توفير العدالة المجالية في الاستفادة من خدمة التعليم العمومي؛

- عدم المساس بمجانية التعليم، ضمانا لتفعيل الحق الدستوري للمواطنين في التعليم؛

- رفع الظلم والحيف عن نساء ورجال التعليم وتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية؛

- مراجعة المناهج التعليمية في إطار الانفتاح ورد الاعتبار لمؤسسة التكوين البيداغوجي، لتأهيل خريجي المؤسسات التعليمية وتسهيل إدماجها في سوق الشغل؛

- تقليص الفوارق بين التعليم العمومي والتعليم الخاص.

السيد رئيس الحكومة،

إن الإنفاق على المدرسة العمومية والتكوين المهني هو استثمار في العقل والعلم والمعرفة والكفاءات، استثمار في الإبداع والابتكار والمواطنة.

بالنسبة للتكوين المهني على الرغم من دوره المحوري في التنافسية الاقتصادية للبلدان وفي الرقي الاجتماعي للأفراد، لازالت المنظومة ببلادنا تعيش العديد من الاختلالات التي تحد من قدرتها على إعداد الرأسمال البشري الذي تحتاجه بلادنا لمواكبة التحولات الاقتصادية والمجتمعية ومن ضمنها:

تقادم العرض التكويني الذي ينبني على أساس نموذج متجاوز لتنظيم العمل؛

المراهنة على الكم، 433 ألف متدرب ومتدربة على حساب الكيف والجودة، وهو ما تؤكده النسبة المحدودة للاندماج في سوق الشغل؛

- ضعف الميزانية المرصودة مقارنة مع التجارب المقارنة ب 0.5% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 1.5% في فرنسا؛

- عدم الاهتمام بالأوضاع المادية والمعنوية للمستخدمين بالقطاع؛

- تملص الإدارات من التزاماتها الاجتماعية.

وفي إطار خارطة الطريق حول منظومة التكوين المهني التي قدمت لصاحب الجلالة نثير انتباهكم، السيد رئيس الحكومة، إلى خطورة إرساء تكوين مهني بسرعتين، سرعة مدن المهن والكفاءات الإثنى عشر من جهة، وسرعة مكتب التكوين المهني من جهة ثانية على حساب هذا الأخير، ومن تم ضرورة إعادة تأهيل مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وفقا للأهداف التي أنشئ من أجلها.

كما أنه لابد من الحفاظ على حكامة تسيير مؤسسات التكوين المهني قاطبة، أي المنظومة في شموليتها، تفعيلا لمبدأ الحكامة ثلاثية التركيب كما تحث على ذلك الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتكوين المهني والملزمة لبلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي. تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية نشكركم السيد رئيس الحكومة على جوابكم الذي تضمن معطيات دقيقة حول قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني.

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نذكر السيد رئيس الحكومة أنه خلال شهر دجنبر وأثناء جلسة المساءلة الدستورية تداولنا جميعا وبحضوركم مجال تأهيل الموارد البشرية والوطنية وتعبئتها، لتحقيق التنمية الاجتماعية وبلوغ أهداف الإستراتيجية التنموية والإقلاع الاقتصادي، وقد أكدنا حينها على إثارة مجموعة من التساؤلات نرى من اللازم التذكير بها اليوم ونحن نناقش موضوع التربية والتكوين المهني لكن بشكل أعمق.

أولا، هناك تطور كمي في الإنفاق على التربية والتكوين، لكن نتساءل عن الوقع والتأثير الإيجابي لهذا التزايد على التنمية البشرية وتأهيل شبابنا لخوض مغامرة الحياة بأمان.

ثانيا، لماذا يغيب التناسب بين النمو الاقتصادي والموارد البشرية

وكيف نؤسس لعلاقة متوازنة بين النمو الاقتصادي وتأهيل الموارد البشرية؟

ثالثا، تعليمنا العالي مطالب اليوم بالاستجابة للطلب الاجتماعي الملح، مطالب كذلك بتقديم عرض لتكوين جيد يمكن الخريجين من المؤهلات لمواجهة الحياة وسوق الشغل، فعلى الجامعات المغربية أن تكون شباب قادرين على تحمل المسؤولية داخل المقاولات وداخل المؤسسات لتكون قادرة على مواجهة التنافسية الدولية.

رابعا، إن الفوارق الاجتماعية تفاقمها الفوارق المدرسية، ولهذا فإن ضمان تكافؤ الفرص لجميع الأطفال في ولوج تربية جيدة باسم العدالة الاجتماعية، إن لكل طفل مغربي من حقه المشروع أن يحصل على حقه المشروع للاستفادة من خدمات المدرسة العمومية بشكل متكافئ، وهذا يقتضي الرفع من جودة التعليم العمومي وتحسين خدمات المدرسة العمومية، وخصوصا بالعالم القروي والمناطق الجبلية.

خامسا، كيف يمكن معالجة الهوة الكبيرة بين تكوينات التكوين المهني والحاجات المتزايدة لسوق الشغل، ولاسيما في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية الجديدة؟

وفي الأخير، السيد رئيس الحكومة، منظومة التربية والتكوين لا يجب أن تخضع لمزايدات سياسية أو تكون مجال للاختلاف بل هو مجال يخلق الالتقائية لجميع القطاعات والفئات والنخب الفكرية، ومستقبل شبابنا هو اليوم هو منظومة التعليم لأن هو المفتاح لإخراج شبابنا من دائرة الشؤم والتذمر إلى دائرة التفاؤل وتكافؤ الفرص.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم السي عبد اللطيف أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

السيد رئيس الحكومة،

نشاطركم الرأي في اعتبار منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي شأن مشترك يهم الجميع، ولكن في آخر المطاف ستبقى حكومتكم هي المسؤولية عن هذا العطب الحاصل والمسؤولية بجميع مكوناتها، ولو فعلتم أو تفاعلتم الذكاء الجماعي واستحضرتم المصلحة الوطنية الخالصة، لما ضيعنا الكثير من الوقت في معارك جانبية غير مثمرة، فنتمنى أن تبادروا إلى وضع حد لهاته المحاصرة التي يشتكي منها الجميع.

في نفس الوقت قلتم بأنكم بصدد تنفيذ الرؤية الإستراتيجية لسنة 2030، ونلاحظ بأن المجلس الأعلى للتعليم قام مؤخرا بتقييم أولي لهذه الرؤية بخصوص الجامعة والتعليم العالي وبخصوص البحث العلمي فخلص إلى أشياء لابد أن توقظكم وأن تتأملوا فيها.

من جملة ما وصل إليه، غياب جهاز سلطة لتنسيق السياسات والبرامج القطاعية في البحث العلمي، وصل كذلك إلى انعدام سياسة واضحة ومعلنة في مجال البحث العلمي، لا أقرأ عليكم التوصيات، بمعنى أن الرؤية أصابها خلل وهي في منطلقها، والجهات التي أصدرتها بادرت إلى تقييمها–وهي حسنا فعلت–فأيقظتكم، لابد من أن تنتبهوا.

المسألة الثانية، بلادنا تتعرف العناية بالبحث العلمي لأنه أنا قصرت سؤالي في البحث العلمي كما جاء في الدستور في الفصل 26 من الدستور، فبلادنا تتعرف البحث العلمي أو حاولت هيكلته منذ سنة 1976 بمقتضى ظهير 5 غشت 76 الذي بقي علبة فارغة، ثم جاء قانون 08.00 اللي حدث المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، فالذي بقي رغم بعض المجهودات مؤخرا على أن هناك مخطط في إطار تنفيذ الرؤية، مخطط 2022، ولكن إلى حد الآن لم نسمع عنه أي شيء، فكم كان بودنا، السيد رئيس الحكومة، وأنتم تناقشون معنا في إطار السياسات العمومية لحكومتكم في هذا القطاع أن نسمع منكم موقع البحث العلمي في السياسات العمومية ومآل المجهودات المبذولة عبر عقود، وما هي حصة البحث العلمي في عمل الحكومة وفي توقعات الميزانية؟

لا أريد أن انتهي قبل أن أقول بأن من موقعنا كمجلس المستشارين نثير انتباهكم إلى أن غياب البحث العلمي في المشاريع التنموية، وبالخصوص في الجهات والجماعات المحلية عرقلة حقيقية وفشل حقيقي لنمو البناء الجهوي أو تنزيل فكرة الجهوية المتقدمة.

كذلك المحصلة الآن سوداء في آخر المطاف بالنسبة للبحث العلمي، فلذلك أريد أن أحيي العلماء والنبغاء المغاربة الذين حصلوا ويحصلون باستمرار على الجوائز ويشرفون وجه المغرب، وجلالة الملك شرفهم بالأوسمة، أليس هذا لا يوقظكم هذا في أننا نحن من جهة..

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

طيب نستمع الآن لرد السيد رئيس الحكومة المحترم على تعقيبات السيدات والسادة المستشارين.

تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله.

شكرا للسيدات والسادة المستشارين المحترمين.

شوف غنقول لكم واحد القضية، هاذي الحكومة عندها نفس إصلاحي واضح، قوي، جلي، والمواطنين راه تيشفوه، والنتائج على الأرض تبينه، التبخيس ما عندو ما ينفع، ما ينفع لا معارضة ولا حكومة ولا بلد، لن ينفعنا إلا واحد الخطاب سياسي راقي، اللي دار شي حاجة مزيانة خاص تقول له مزيانة، وخاصنا نثمنو هاذ الشي، راه ماشي رئيس الحكومة اللي تيدير، ولذلك جاو بزاف ديال الملفات أنا ما غديش نجاوب عليهم في الأمور التفصيلية، ولكن السيد الوزير مستعد عيطو له للجنة وناقشو معه طولا وعرضا، الملاحظات الجديدة مرحبا بها، كل جديد للتطوير ما يمكنش إلا نقبلوه من أي كان، وخصوصا من البرلمان.

ولكن ثانيا راه كان واحد القضية راه بعض الإخوان اللي هنا أحزابهم سيرت هذا القطاع خمس سنوات، وتنشكر الأخ اللي جبد البرنامج الاستعجالي، وخليونا ما نبقاوش نجبدو ذاك الشي.

لو كانت الحكومات السابقة كلها قامت بواجبها ما نوصلوش دبا تنعمموا التدريس، واش تعميم التدريس في المناطق القروية على الفتيات باقي هذا قضية نخدمو فيها؟ إلى تنخدمو فيها أحنا حكومة اليوم دليل على أن الحكومات السابقة لم تقم بواجبها كاملا، كل واحد دار شوية من جهده، باش نعترف، كل واحد دار شوية من جهده، ولكن كما كانت الصعوبات في السابق فهي باقية هاذ الصعوبات.

فلذلك اسمحو ليا، خاصنا نكونو نتعاونو ونبثو نفس ديال الأمل ونفس إصلاحي، خاصنا نشوفو بلادنا بطريقة إيجابية، رغم وجود، أنا هاذ الشي تنقولو، بلادنا غادية مزيان، كاين مشاكل، كاين تأخرات، كاين إشكالات خاصنا نحلوها، هاذ الشي كامل صحيح، ولكن ماشي القضية مقلوبة، يعني الجميل هو القليل والسيئ هو الكثير، أنا بالعكس الإنجاز الجميل المفيد للبلد، لأمنها، لاستقرارها، لمواطنيها، لشبابها هو الكثير، وكاين مشاكل خاصنا نتعاونو نعالجها صحيح، أنا متفق معكم.

طيب، إذن الحكومة عندها نفس إصلاحي قوي رغم العراقيل، وأنا ما غنقولش لك شكون هما هاذوك، أشنو سميتهم؟ أنا قلت لهم مسامر الميدة، ما نقولش لك شكون، جميع السياسيين تيهضرو هكا، السي عبد الرحمان اليوسفي شحال من مرة تيقول جيوب مقاومة التغيير، لأن دبا فينا هما؟ راه غير بغيت غير نشوفهم نعرفهم، المهم تيعكلوني ولكن أنا ما شيفهمش، كون شفتهم كون راه نغوت عليهم هما نيت. فهمتيني.

والتوظيف بالأكاديميات التوظيف والتشغيل بالأكاديميات اللي هو سميناه واحد الوقت التوظيف الجهوي هو راه دليل على رؤية إصلاحية مستقبلية متكاملة، واسمحو لي راه ما عندناش شي حل آخر وأنا تنشكرك لأنك قلتي خاص نعمموه لجميع القطاعات الأخرى، احنا ما نكرهوش، ولكن دبا في التعليم عندنا الأكاديميات اللي هي مؤسسات عمومية يمكنها القانون من أن تشغل وتوظف، يمكنها القانون باش يكون عندها الأنظمة الأساسية ديالها، بالمناسبة القانون ينص على أنها يمكن هي تكون عندها النظام الأساسي للمستخدمين ديالها.

فلذلك تصرفات في إطار القانون ودارت هاذ الشي في إطار القانون، تطويره إلى آخره هاذ الشي كلشي مفتوحين ليه احنا ما عندناش مشكل.

إذن هذا دليل على أن الوضوح، لأن علاش؟ وقلتها مرارا العدالة المجالية مسؤوليتنا جميعا، الاعتناء بالوسط القروي وبالمناطق الهشة والهوامش والبعيدة مسؤوليتنا، كيفاش تقول ليا وصل ليا الموظفين والتعليم والصحة لأقصى الجبال ثم تحيد ليا الأدوات، تقول ليا الأدوات متديرهاش ما يمكنش، راه "رماه مكتوف اليدين في اليم وقال له إياك إياك أن تبتل بالماء"، قال ليك لاحو في البحر، كتف ليه يديه وقال ليك متسردش كيفاش؟ ما يمكنش.

إلى بغينا واحد الهدف كاين وسائل للوصول إلى الهدف، نطورو هاذيك الوسائل نجودوها نحسنوها هاذ الشي كلشي متفق معكم، ولكن هاذي وسائل يشتغل بها دوليا وبان بأنه.. والآن ظهرت نتائج ذلك.

النتائج ديالو أن الاكتظاظ نقص بشكل كبير والأرقام اللي تنقدموها راه دقيقة، ونقصات الأقسام المشتركة، راه واحد الوقت كنا 6 في القسم 6 ديال المستويات في القسم، المعلم كيقري 6 ديال المستويات، الحمد لله قطعنا مع هاذ 6 ديال المستويات، 5 ديال المستويات، باقي عندنا 3 و4 و2 صحيح، ولكن الأغلبية الآن 2 ديال المستويات 89% عندنا 2 ديال المستويات، واحنا بغينا نطورو ونقضيو على 6 و5 و4 و3 ديال المستويات في القسم، لأنه كيضر الجودة فعلا هاذ المعلم مسكين كيف غادي يدير؟.

فلذلك خصنا هذا راه عندو آليات وهاذ الآليات ما عندنا كيفاش نديرو، وكتقول ليا وصل ليا المدرسة فين ولكن المعلم ماتوصلوش وا كيف غنديرليه، المدرسة بدون معلم وهذا ممكن غير ممكن.

فلذلك هاذي أمور واضحة عندنا فيها رؤية واضحة نطوروها، نناقش ونتحاور مع الأساتذة هذاك الشي كلشي مفتوحين ليه احنا بطبيعة الحال.

القضية ديال الأمازيغية، أنا حشومة عليك تبدا الأمازيغية بهاذ، بالعكس هاذ الحكومة أول قرار أنا إتخذته وقلتو في مجلس النواب هو قضية إسناد الأساتذة، لأنه كنت الأمازيغية نجحات والحكومات السابقة خدمات مزيان كاع منوصلو هاذي 10 سنين وهي كتراجع التدريس ديال الأمازيغية، دبا الآن احنا بالعكس عندنا إرادة وأول شيء قررنا نهيو ونقطعو مع قضية إسناد تدريس بعض المواد للأساتذة الأمازيغية، لأن من قبل كيكون نقص وقصور كينوض المدير الإقليمي واحد الأستاذ ديال الأمازيغية تيقول ليه قري ليا المادة الفلانية العربية ولا الفرنسية هاذ الشي قطعنا عليه أولا.

ثانيا، لأول مرة دخلنا تدريس الأمازيغية بقرار من رئيس الحكومة وتوافق بطبيعة الحال من الجهات المعنية وتنسيق مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية إدخال الأمازيغية وتدريسها في 5 معاهد عليا ديال الإدارة والقضاء والمسرح والسينما إلخ، ودخلنا ليها الأمازيغية وبدأت فعلا تدريسها وكنشكر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لأنه وفر لينا الوسائل باش يمكن نديرو هاذ التدريس والخبرة ديالو الطويلة اللي غادي تبقى دائما محتاج إليها لتطوير هذا.

بطبيعة الحال عدد من المؤشرات تتحسن وخصنا نعترفو بأنها تتحسن وغادي نحسنوها أكثر، وكاين مؤشرات اللي تحتاج إلى وقت لتتحسن ولكن يمكن دبا نقولو بأنه على مستوى البنيات، على مستوى الهدر المدرسي كيتطور، على مستوى التعميم كيتطور، على مستوى البرامج الاجتماعية كنعطيوكم، دبا ديما كنجيو كنقولو طورنا الميزانية ديال البرنامج كذا، كيقول لك فين هو التأثير ديالو على المواطن؟ التأثير ديالو أن 2 ديال المليون طفل الأسر ديالهم عندهم الدعم شهريا، هذا تأثير مباشر.

عندما نقول 92000 أرملة ب 158000 يتيم ويتيمة كيتلقاو الدعم شهريا، راه هو مباشر، كل شهر، بمعنى هو عندو تأثير مباشر على المواطنين. نقولو كاين جهات أخرى ما استفداتش، كاين أطفال آخرين ما كيستفدوش، نقولو كاينة فئات أخرى تحتاج إلى دعم أنا معكم إن شاء الله ونتحزمو باش ندعموهم.

فلذلك هذا المنحى هو منحى واضح، ولكن كاين واحد التأثير، خاصنا ما ننساوش الإخوان ولا بعض الإخوان هضرو على مؤشر التنمية البشرية، صحيح مؤشر التنمية البشرية باقي بعاد فيه، ولكن تنتحسنو سنة بعد سنة، راه غير في 2016 كنا في 126 دبا 123، تقول لي التحسن بطيء، صحيح، ولكنا عندنا الآن خارطة طريق باش يتحسن، وإن شاء الله في القريب سنشهد فيه تحسنات أحسن من ذي قبل، لأن المعايير ديالو واضحة وغادين بواحد المنهجية بحال المنهجية ديال ممارسة الأعمال (Doing Business) لأن خاصنا واحد المنهجية علمية مضبوطة دقيقة للتأثير على المؤشرات باش يمكن تقدم دوليا في هذه المؤشرات وغادي نتقدمو، وإن كان المعدل ديالنا اليوم اللي هو 0.667 هو أعلى من المعدل، 0.6/1، معنى ذلك هناك تحسن ولكن نحتاج إلى تطوير ذاك الشي علاش هذا التعميم ديال التعليم الأولي، إلزامية التعليم حتى لسنة 16، محاربة الهدر المدرسي، جهود محو الأمية اللي اعطيناها حتى هي كثافة من خلال الوكالة المعنية بمحو الأمية، هذا باش يمكن نأثرو في المؤشرات اللي هي سنة التمدرس 5.5، سنة تقريبا بالنسبة للمغرب اللي خاصنا نحسنوه نوصلوه ل 6.5 إلى 7% وغيشهد مؤشر التنمية البشرية قفزة بإذن الله كما شهدت مؤشرات أخرى قفزات، وغادي نرجعو لبعضها.

بقات لي واحد النقطة ديال إغلاق المدارس، أنا متفق معه، ولكن إغلاق المدارس لا يعود فقط إلى تفضيل بعض الآباء تدريس أبنائهم في القطاع الخاص، لا يعود أيضا إلى تحولات ديموغرافية في الأحياء، كاين أحياء كانوا فيها ناس عندهم أبناء صغار، كبرو الأبناء ديالهم تزوجو مشاو لأحياء أخرى، ما بقاوش الأبناء اللي يقراو في المدرسة الابتدائية، إوا كيفاش؟ نخلي المدرسة الابتدائية كنشوف فيها محلولة بالمفتش بالمدير والمعيدين إلى آخره وفيها 10 تلاميذ؟ لا يمكن، أغلب المدارس تسدات، تسدات سبب التحولات الديموغرافية.

هناك أيضا ميل لكثير من الآباء إلى الذهاب إلى القطاع الخاص، ولكن خاصنا نشوفو ونعرفو بأنه طيلة هذين السنتين الآن هناك رجوع من الكثير من الآباء من القطاع الخاص إلى القطاع العام لما شافو انخفاض الاكتظاظ في المدارس وغيره من المؤشرات وقعت، ولات الجدية ولات الثقة أكثر في المنظومة ديال التعليم العمومي، هذا كيفسر الرجوع، راه كاين مدن اللي رجعت فيها 3000 تلميذ في سنة واحدة من القطاع الخاص إلى القطاع العمومي، 3000 تلميذ هذا ليس شيئا بسيطا.

آخر مؤشر اللي بغيت نوقف عليه هو الجامعة ديالنا والبحث العلمي، يجب ألا نظلم جامعتنا ولا نظلم بحثنا العلمي، وباقي خاصنا نديرو جهود، صحيح، ولكن هناك باحثين كنحييهم اللي كيديرو جهود واللي تميزو عالميا، خاصنا باقي نديرو جهود، ولكن لأول مرة اليوم استطاعت 5 جامعات مغربية وطنية من الدخول في التصنيفات الدولية من بين 500 جامعة عالمية الأولى في العالم في التصنيف ديال شنغاي في التنصيف ديال (Times Higher Education) (Webometrics) هذه كلها دخلت لها 5 جامعات مغربية تنحيهم وكنتمنى لهم كل التوفيق، وبطبيعة الحال هذا لا يكفي، خاصنا نرتفعو دابا هذوك 500 ما كافيش ندخلو في 500، خاصنا تكون عندنا واحد الجامعة في 100 أو مائتين الأوائل إن شاء الله، وهذا ممكن وسندعم منظومة البحث العلمي، نعمل جيدا، وغادي نمشيو في الرفع التدريجي لميزانية البحث العلمي.

صحيح هي باقي ضعيفة شوية نرفعوها، ولكن ليس هذا التفسير الوحيد وإنما حكامة البحث العلمي وحكامة صرف هاذ الميزانية هو اللي أكدت عليه أكاديمية الحسن الثاني للعلوم و التقنيات أكثر هو اللي غادي إن شاء الله نشتغلو على تطويره في المستقبل.

شكرا جزيلا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقل لمعالجة أسئلة المحور الثاني، المحور المتعلق "بسياسة الحكومة في تدبير التوظيف في القطاع العام ورهانات تحديث الإدارة العمومية، عندنا في هاذ الباب 3 أسئلة أبدؤها بسؤال.

أعطي الكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد سالم بنمسعود:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسائلكم حول حصيلة الحكومة في تدبير التوظيف في القطاع العام ورهانات تحديث الإدارة العمومية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

عندنا سؤال كذلك في هذا الموضوع للفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا مجال للشك أن الوظيفة العمومية باتت في أمس الحاجة إلى إصلاح شمولي وعميق، يوفر التوزيع المنصف للموارد البشرية جهويا ومجاليا، ويضمن جودة الخدمات العمومية.

ومن هذا المنطلق نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، حول التدابير التي ستتخذونها لتطوير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نفس السؤال.

إذن، تفضل السيد رئيس الحكومة المحترم للإجابة على الأسئلة.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أنا سعيد بمناقشة هاذ الموضوع المهم والإجابة على هذا السؤال المرتبط بالسياسة الحكومية في تدبير التوظيف في القطاع العام وتحديث الإدارة العمومية، هو موضوع لا شك من الأهمية بمكان، اعتبارا للتحديات التي يطرحها موضوع تحديث وتأهيل الإدارة وتثمين مواردها البشرية لمسايرة ديناميكية الإصلاح التي تشهدها بلادنا على مختلف المستويات المؤسساتية، اقتصادية، اجتماعية وغيرها.

ومرة أخرى نفس الشيء بالنسبة للتعليم، هاذ الموضوع هو موضوع عميق الجذور في التاريخ، منذ بداية الاستقلال وهناك عزم مستمر للإصلاح وهناك إصلاحات وإجراءات متتالية للإصلاح، وهناك شكاوى مستمرة من الإدارة، وإلى رجعنا للأسئلة في 30 سنة و20 سنة الأخيرة دائما هاذ الموضوع كيرجع، فلذلك هو موضوع يرجع باستمرار.

ولكن أيضا هو موضوع حققت فيه بلادنا عدد من الإنجازات، لكن كل إنجاز غير تيتجاوزو 3 سنين 4 سنين تيولي عاوتاني خاصو تطوير أكبر وتحديث، خصوصا أن العالم كله يتغير ونحن لابد أن نتغير باستمرار في مجال إدارتنا.

نحن واعون أيضا إلى أن الإدارة تعاني من عدد من الإشكالات أحيانا بنيوية وهيكلية، فيها اللي أقل من حيث الأهمية، وهذا يعني حاجة الإدارة إلى إصلاح هيكلي وشامل بديل عن الاستمرار في إصلاحات ظرفية أو إصلاحات جزئية فقط والتي أبانت عن محدوديتها وعن ضعف نجاعتها وتأثيرها.

ولا يخفى عليكم الأهمية القصوى التي يوليها جلالة الملك، حفظه الله، لموضوع إصلاح الإدارة حيث ما فتئ جلالته ينبه إلى أوجه القصور التي تعتري الإدارة، ومنها الخطاب السامي لجلالة الملك في افتتاح البرلمان بتاريخ 14 أكتوبر 2016 الذي جاء فيه: " إن المرافق والإدارات العمومية تعاني من عدة نقائص تتعلق بالضعف في الأداء وفي جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين،".

الخطاب السامي لجلالة الملك في عيد العرش المجيد سنة 2017 الذي أكد فيه جلالته على أنه من بين المشاكل التي تعيق تقدم المغرب ضعف الإدارة العمومية، سواء من حيث الحكامة أو مستوى النجاعة أو جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

إذن هناك توجيه واضح إلى ضرورة تجاوز هذه الاختلالات، كما أن المجلس الأعلى للحسابات عندو تقرير حول تقيم منظومة الوظيفة العمومية سنة 2017، رصد فيها عدد من الاختلالات ووقف فيها على عدد من التوصيات.

ومن منطلق التوجيهات السامية لجلالة الملك من جهة، وأيضا استنادا إلى مختلف التشخيصات المنجزة من قبل عدد من الهيئات الوطنية من جهة ثانية، وأيضا انطلاقا مما ورد في البرنامج الحكومي، فقد جعلت الحكومة من ورش إصلاح الإدارة وإصلاح الوظيفة العمومية إحدى الأولويات التي تشتغل عليها.

وقد نص البرنامج الحكومي على التزام الحكومة بإصلاح الإدارة

والخدمات العمومية وتقريبها من المواطن ومراجعة منظومة الوظيفة العمومية وأساليب التدبير والمساطر الإدارية، ومن هنا سأتحدث في هذا الموضوع على مستويين: المستوى الأول إصلاح نظام الوظيفة العمومية المستوى الثاني هو تحديث هذه الإدارة.

إصلاح نظام الوظيفة العمومية اللي هو عندو أهمية خاصة، وقد التزمت به الحكومة كما قلنا في برنامجها، وتقوم سياسة الحكومة في مجال تدبير التوظيف في القطاع العام على مقاربة تروم تطوير منظومة التوظيف وجعلها أكثر استجابة لحاجيات مختلف الإدارات العمومية من الموارد البشرية، ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، تعزيز قيم الشفافية والاستحقاق، تكريس المبدأ الدستوري في ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق.

ومن هنا كان مجال الاشتغال ديال الحكومة كالتالي:

أولا، الإصلاح الشامل لمنظومة الوظيفة العمومية، فقد عمدت الحكومة إلى إعداد رؤية إستراتيجية لمراجعة منظومة الوظيفة العمومية، والتي تم تقديم خطوطها العريضة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 14 مارس 2019، وهي الرؤية التي توجت مسار تشاوري تم من خلاله إشراك مختلف الفاعلين والمتدخلين، كما تم التداول بشأن هذا الرؤية الإستراتيجية في المجلس الأعلى للوظيفة العمومية بتاريخ 16 يناير 2019، وتقوم على إرساء وظيفة عمومية مهنية ومحفزة وناجعة وقادرة على الاستجابة للمتطلبات الراهنة عبر الانتقال من التدبير الإداري للمسارات إلى تدبير مهني مبني على الكفاءات، وإن شاء الله سنستمر في تنزيل هذه الرؤية الإستراتيجية التي قلنا خضعت للتشاور، وكانت مجال التشاور في المجلس الأعلى للوظيفة العمومية وفي مجلس الحكومة، الرؤية ديالها الخطوط العريضة ديالها الآن سنعمل على تنزيلها من خلال مراجعة شاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ووضعه قريبا في إطار التشاور من جهة، وأيضا وضعه على مسطرة المصادقة؛

ثانيا، تكريس مبدأ الاستحقاق في ولوج الوظيفة العمومية، وذلك تفعيلا للمبدأ الدستوري اللي تحدثنا عليه، اللي هو الاستحقاق لولوج الوظيفة العمومية، وهذا عملت فيه الحكومة جهود مقدرة.

أشير إلى أنه كانت جملة من التدابير والإجراءات تهدف إلى تطوير الآليات والوسائل المعتمدة في التوظيف كانت من قبل عن طريق مقتضيات المرسوم الصادر في 2011، وذلك من أجل تكريس مبادئ الاستحقاق والشفافية وتكافؤ الفرص عن طريق تعميم المباراة، باعتبارها آلية وحيدة لولوج أسلاك الوظيفة العمومية، مع إدراج إمكانية التشغيل في الإدارات العمومية بموجب عقود، هذا في المرسوم آنذاك، وتعزيز مبدأ الشفافية في الإعلان عن فتح الترشيحات لشغل الوظائف العمومية عبر نشرها على بوابة التشغيل العمومي والمواقع الإلكترونية للإدارات المعنية، وفي صحيفتين وطنيتين على الأقل، إسناد مسؤولية اختيار المرشحات والمرشحين إلى لجن مكلفة بدراسات الترشيحات.

وبعد سنوات من تطبيق هذه المقتضيات قامت الحكومة بتشخيص وتقييم نظام المباريات العمومية للوقوف على الصعوبات العملية التي تعيق في بعض الأحيان تكريس المساواة وتكافؤ الفرص والشفافية والاستحقاق في ولوج القطاع العام.

ولمعالجة هذه الاختلالات أصدرت الحكومة مرسوم 4 يوليو 2018 بشأن تنظيم مباريات موحدة للتوظيف، ذلك أنه الكلفة المالية للتوظيف أحيانا عالية، أحيانا تيكون قطاع خاصو مهندس في المعلوميات تيدير مباراة، هاذ القطاع خاصو 3 مهندسين في المعلومات كيدير مباراة أخرى، فلذلك الآن أصبحت عندنا إمكانية مباراة موحدة واحدة في تخصصات معينة ضمن الهيئات المشتركة، ما يسمى بالهيئات المشتركة بين الإدارات، وذلك من أجل ضمان فعالية ونجاعة مباريات التوظيف وتكريس مبادئ المساواة والشفافية والاستحقاق وتكافؤ الفرص بين جميع المغاربة في ولوج هذه المناصب العمومية، واعتماد أيضا معايير الكفاءة المهنية والنزاهة والاستقلال والحياد في تدبير مباريات التوظيف. إذن هذا هو المبدأ الأول.

النقطة الثانية والتي أدخلناها، وهي ترتبط بالاهتمام بالأشخاص في وضعية إعاقة، والذين بدأنا، لأول مرة في تاريخ بلدنا، بتنظيم مباريات موحدة مشتركة لهم بالتباري على 50 منصب لمتصرف من الدرجة الثانية موزعين على 17 قطاع وزاري، تمت هذه المباريات، الحمد لله التحقوا هاذ الناجحين فيها، وستنظم هذه السنة مباراة موحدة خاصة أخرى، خصص لها في قانون المالية 200 منصب مالي برسم سنة 2019، وغادي نمشيو، وهذا تقليد جديد مهم جدا اللي غادي ينصف هذه الفئة، بطبيعة الحال بالموازاة مع الاحتفاظ على العمل للوصول إلى 7% للتوظيف في المباريات العادية.

ثالثا، في إصلاح نظام ولوج المناصب العليا، هذا أنه تتعرفو بأنه كانت عندنا منظومة للتعيين في المناصب العليا، ساهمت إلى حد كبير في باب المساواة والأهلية المهنية والكفاءة والاستحقاق في الولوج إليها، من خلال مبدأ التباري حول هذه المناصب، وهذا كله ساهم في إيجابيات عديدة من بينها، بطبيعة الحال، الرفع التدريجي من نسبة ولوج النساء إلى مناصب المسؤولية، لكن بعد سبع سنوات من اعتماد هذه المنظومة هناك توجه إلى تجويدها، وتنكب الحكومة حاليا على إعداد مشروع مرسوم جديد خاص بالمناصب العليا في اتجاه تكريس معايير الاستحقاق والكفاءة المهنية واعتماد التدبير التعاقدي المبني على الأهداف والنتائج والتقييم وربط المسؤولية بالمحاسبة، وسيتم عرضه على مسطرة المصادقة.

في تعزيز إدماج مقاربة النوع في الإدارة العمومية، بلغ تمثيل نسبة النساء في الوظيفة العمومية في سنة 2018، 34% مقابل 65% بالنسبة

للرجال، مع ملاحظة تركيز النساء بقطاع التعليم والصحة بنسبة 72% ويبقى طموحنا أكبر في سبيل تحقيق المناصفة التي نسعى إليها.

وفي إطار تعزيز الهياكل الإدارية والآليات التي تكرس مقاربة النوع في الوظيفة العمومية، تم العمل على اعتماد دفتر تحملات نموذجي لدور الحضانة المنشأة بالقرب من مكان العمل، وأيضا إصدار منشور الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية حول تمديد رخصة الرضاعة، وذلك في غشت الماضي 2018.

وقد عرفت تمثيلية النساء في الوظائف العليا تحسنا بنسبة 10% من حوالي 27% إلى حوالي اليوم 36%، وهذا تطور إيجابي على مدى 3 سنوات الأخيرة.

اعتماد التشغيل الجهوي للأطر التربوية، هذا أيضا مقتضى شرحته منذ قليل، بدأنا في المجال ديال التعليم وسنعممه، لأن هذا كهدف إلى تحقيق الإنصاف ديال المناطق البعيدة والمناطق الهشة، غادي تكون الأمور جهوية في المستقبل.

اعتماد التشغيل بموجب عقود هذا بديناه بموجب المرسوم السابق ديال 2011 الذي تحدثنا عنه وحاولنا أن نجوده، ولتحقيق الأهداف اللي هي تمكين الإدارات العمومية من الكفاءات والخبرات الضرورية وإضفاء نوع من الديناميكية داخل الإدارة العمومية وتأهيل الأعوان المتعاقدين وتمكينهم من اكتساب خبرات وتكوين عمليين، لتحقيق هذه الأهداف تم إرساء صنفين من العقود، عقود تشغيل الخبراء من ذوي الكفاءة والتجربة والخبرة المهنية وأيضا عقود تشغيل الأعوان للقيام بوظائف ذات طابع مؤقت أو عرضي كلها وفق شروط محددة صدرت بمرسوم.

ثانيا، ورش تحديث الإدارة العمومية، هاذ الورش ديال تحديث الإدارة العمومية الهدف منه هو المساواة بين المواطنات والمواطنين في الولوج إلى مرافق الإدارة العمومية وإلى الخدمات ديال الإدارة العمومية، عن طريق التغطية ديال التراب الوطني من جهة، الاستمرارية في أداء الخدمات من جهة ثانية، وأيضا احترام القانون والحياد والشفافية ديال الإدارة، التجاوب مع المرتفقين من خلال تلقي الملاحظات والشكايات والتجاوب معها، تقديم الحساب عن تدبير الأموال العمومية طبقا للقوانين الجاري بها العمل وهكذا.

هذه هي الأهداف عموما، واستنادا إلى هذه المبادئ تضمن البرنامج الحكومي عدد من الإجراءات والالتزامات في هذا المجال، وقد عملت الحكومة على إعداد خطة لإصلاح الإدارة تتضمن التوجهات العامة التي من شأنها إحداث تحولات هيكلية على 4 مستويات.

التحول التنظيمي للإدارة، التحول التدبيري للإدارة، التحول الرقمي للإدارة والتحول التخليقي بمعنى الأخلاقيات للإدارة.

وتعمل الحكومة على تحقيق هذه التحولات عبر جملة من المداخل:

أولا، تنزيل ورش اللاتمركز الإداري، تعرفون أنه الحمد لله بعد طول انتظار وبعد طول عمل، استطعنا أن نخرج ميثاق اللاتمركز الإداري والهدف منه هو أن نحدث قطيعة مع الإدارة الممركزة السابقة والحد من تمركز اتخاذ القرار وتمركز الصلاحيات وإعطاء مزيد من الإمكانيات للجهوية المتقدمة، لأن الجهوية المتقدمة ما يمكنش تقوم إلا بوجود إدارات جهوية لا ممركزة ذات صلاحيات وإمكانيات كافية.

بالتالي فهاذ اللاتمركز الإداري سيكون مواكب للتنظيم الترابي اللامركزي للمملكة القائم على الجهوية المتقدمة، وسيكون إن شاء الله أداة قوية فاعلة للدولة على المستوى الترابي وقوامه نقل السلط ونقل الوسائل.

وقد شرعت الحكومة في إطار تنزيل هذا الورش الوطني الهام من خلال إصدار المرسوم الخاص بتحديد نموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري، هاذ المرسوم ديال اللاتمركز فاش خرج حدد 6 أشهر لوضع نماذج التصميم المديري ديال كل قطاع قطاع، دبا احنا الآن فهاذ المرحلة هاذي ينتهي في آخر مع شهر "7" شهر "7" غادي تنتهي خصنا فهاذ 6 أشهر هاذي تكون جميع الإدارات وجدات التصاميم المديري المرجعية ديالها للاتمركز الإداري.

شنو هو التصميم المرجعي؟ هو كيعطينا شنو هي الصلاحيات اللي عندو، شنو هي الصلاحيات اللي غادي ينقلها، شنو الصلاحيات اللي غادي يفوضها، شنو هي الإمكانيات البشرية اللي غادي يفوضها إلخ.

بمعنى غادي تكون عندنا خريطة ديال تنزيل اللاتمركز الإداري نبداو فيه إن شاء الله من بعد يوليوز بإذن الله عمليا ونحن متفائلون، لأن احنا الآن غاديين وكنشكر جميع القطاعات الحكومية التي تجاوبت مع هاذ الورش وأيضا بطبيعة الحال كنشكر الوزارة المكلفة والسيد الوزير بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية التي تشرف على هاذ الورش.

وقد ترأست شخصيا الاجتماع الأول للجنة الوزارية الاتمركز الإداري لأن لجنة القيادة لتنزيل هذا، والذي يرأسه رئيس الحكومة وفيه عدد من القطاعات ممثلة يوم 19 مارس 2019، خصص لمناقشة البرنامج التطبيقي لتنزيل هذا الورش، الحكومة ملتزمة بتطبيق هذا الميثاق وتفعيله بالسرعة الممكنة إن شاء الله وفق خارطة طريق مفصلة في إطار الآجال القانونية المرتبطة بوضع تصاميم المديرية للاتمركز الإداري، كما تحدثت عنها منذ قليل.

ثانيا، ترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة في المرفق العمومي، ذلك أن هذه القيم تمثل رافعة أساسية لإصلاح الإدارة، وتمثل رافعة أساسية لقيام الإدارة بواجبها تجاه المواطنات والمواطنين.

ولذلك، نعمل لتحقيق وتعزيز هاذ القيم ديال النزاهة والشفافية والحكامة الجيدة من خلال عدد من الأوراش، من بينها.

تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من خلال إحداث

اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، وقد تابعتم معنا هذا، وربما أجبت عن هذا الموضوع هنا، التي عقدت اجتماعين، وقد أصدرت اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد التقرير الأول السنوي لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وهو متيسر إلكترونيا، وأرجو من الجميع أن يدخل وياخدوراه هو متيسر التقرير الأول لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، لأن كاين فيه جميع الإجراءات اللي تدارت والإجراءات اللي ما تدارتش، البرنامج ديال المرحلة المقبلة أولويات السنة المقبلة بطبيعة الحال، وأصدرت التقرير الأول هو هذا؛

تفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات في باب محاربة الرشوة والفساد، وعلى تتبع تقارير المفتشيات العامة للقطاعات الحكومية من خلال وحدة إدارية وحدة مصالح رئيس الحكومة لهذه الغاية؛

استمرار العمل بالرقم الأخضر للتبليغ عن الفساد والرشوة ضمن الجهود الوطنية لمكافحة الفساد، وهو الرقم الذي مكن من محاربة عدد من ظواهر الفساد بالوقوف عليها، بل واعتقال بعض الأشخاص وإحالتهم على العدالة؛

إرساء اللجنة الوطنية للطلبات العمومية وتنصيب أعضائها، انطلاق أشغالها باعتبارها فاعلا أساسيا في تحسين حكامة هذه الصفقات، اللجنة الوطنية للطلبات العمومية التي أرسيناها من بين مهامها استقبال شكايات وتظلمات المقاولين والمستثمرين، وقد استقبلت فعلا عدد من الشكايات وبتت فيها، بطبيعة الحال ضد الإدارة، وأيضا استقبال عدد من الاستشارات من الإدارة نفسها في بعض الأمور اللي تتعرض والتي تحتاج إلى الاستشارة والخبرة ديال اللجنة الوطنية؛

اعتماد القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، وبدأت الحكومة في تفعيل مقتضياته من خلال تعيين أعضاء لجنة الحق في الحصول على المعلومات بتاريخ 13 مارس 2019، ولضمان ممارسة الحق وضعت الحكومة مخطط تنفيذي مدقق شرعت في تنزيله عبر تعيين الأشخاص المكلفين بالحصول على المعلومات وتكوينهم في كل إدارة، إدارة، احنا هاذ السنة القانون عطانا سنة لتنزيل البنيات، أشنو هي البنيات؟ هو كيفاش نخزنو المعلومات، كيفاش نصنفو المعلومات، كيفاش المعلومات يمكن الاستفادة منها بسهولة، كيفاش يكون عندنا أشخاص يمكن أن يتواصلوا مع المواطنات والمواطنين أو جمعيات المجتمع المدني أو مؤسسات أخرى تحتاج إلى هذه المعلومات. نحن الآن بهاذ الصدد وأتمنى وأطلب من جميع القطاعات الحكومية والمؤسسات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية أن تأخذ هذا الموضوع بجد، لأن الحصول على المعلومة هو واحد رافعة من روافع الشفافية في تدبير الشأن العام وهو حق من حقوق المواطن؛

الانضمام لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في أبريل 2018 وإعداد مخطط العمل الخاص بهذه المبادرة لفترة 2018-2020 وتتبع تنفيذه عبر تطوير منصة إلكترونية خاصة وتعبئة مختلف الشركاء المعنيين للانخراط في تنفيذه.

قولوا ليا واش هاذ الشي مفيد، واش هاذ الشي عندو تأثير؟ أقول لكم نعم، أول تأثير هو أن هذه الإجراءات ساهمت في تحسين مؤشر إدراك الفساد ديال بلادنا لسنتين متتاليتين لأول مرة في تاريخ المغرب 17 مرتبة من المرتبة 90 سنة 2016، اليوم إلى المرتبة 73 سنة 2018، وإن شاء الله التحسن غادي يجي أكثر في المستقبل، هذا دليل على أن الإجراءات كانت فاعلة، كانت ناجزة وكانت مؤثرة على الواقع.

تحسين جودة المرافق العمومية، تعمل الحكومة أيضا على هذا المستوى، أولا من خلال برنامج وطني لتحسين الاستقبال في المرافق العمومية، ثانيا برنامج تحسين الخدمات العمومية، وأصدرنا في هذا مرسوم ديال تحديد كيفية الإشهاد على مطابقة نص الوثائق لأصولها، بمعنى إذا جيتي لشي إدارة طلبت لك شي وثيقة ما خاصهاش تطلب منك وثيقة فيها مصادقة على النسخ، هي غادي تدير المصادقة على النسخ، احنا واعيين بأن ماشي جميع الإدارات كيقومو بهذه الخدمة، احنا واعيين بأن ماشي جميع المؤسسات العمومية كيقومو بهذه الخدمة مع الأسف الشديد.

ولذلك احنا نهنا ونبهت شخصيا في مجلس حكومي أخير السادة أعضاء الحكومة باش يديرو جهدهم يطور هاذ الشي، وخصوصا الإدارات اللي عندها عدد من التمثيليات إقليمية وجهوية. هناك صعوبات في إيجاد الأشخاص المناسبين، في التكوين ديالهم إلى آخره، ولكن الحمد لله هناك عدد من الإدارات قامت بهذا الشي وإدارات نحن نحثها وسندعمها وندفعها باش تدير أكثر من هذا، وأطلب من السيدات والسادة البرلمانيين يعاونونا في هاد الشي، إذا لقاو شي إدارة ولا أسمو يوجهولنا مراسلة يقولولنا أنا مشيت والمواطن بغا يدفع الوثيقة وقالو له خاصك تصادق عليها، وهما خاص يصادقو عليها له إلى آخره، ومن حقكم تحتجوا إذا كاين شي إدارة لا تقوم بهذه الخدمة.

تدوين ونشر 26 خدمة إدارة متعلقة بالمقاولة في موقع (business-procedures.ma) لهذا فيه الرقمنة، هذه جهود الرقمنة.

إعداد مسودة مشروع قانون يتعلق بالإدارة الرقمية، صحيح أنه اليوم الخدمات المرقمنة تزداد باستمرار، وعندنا عدد من الإدارات بذلت فيها جهود مشهودة وأحييها على هذا. اليوم كثير من المهنيين يمكن لهم من المكاتب ديالهم يقضيو كثير من الأغراض، ويمكن أي متقاضي يتبع القضية ديالو عن طريق الانترنيت كيف تتطور في المحكمة، ويمكن مثلا في قضية ديال شهادة الملكية يمكن لهم الحصول عليها عن طريق الانترنيت، وهناك عزم على تطوير خدمات جديدة وهذا كيخفض على المواطن، أو يقتصد عليه الجهد والمال والوقت وعلى المهنيين أيضا.

فلذلك الآن هناك العمل على إعداد مشروع قانون يتعلق بالإدارة الرقمية خاص يروم إعطاء الحجية القانونية للخدمات الرقمية ويحدد ضوابط الولوج المشترك من طرف الإدارات العمومية لبنوك المعلومات

الإدارية وهذا غادي يكون قفزة بالنسبة للخدمات الإدارية.

إعداد مشروع ميثاق المرافق العمومية وهذا مطلب دستوري في إطار تفعيل أحكام الفصل 157 من الدستور، أعدت الحكومة مشروع ميثاق للمرافق العمومية باعتباره إطار مرجعي يضبط التزامات المرافق العمومية تجاه المواطنين والمواطنات وتجاه المقاولات، سواء على مستوى التنظيم أو على مستوى التسيير مع تحديد الضمانات المؤطرة لعلاقة المرفق العمومي بالمرتفقين والمشروع الذي سيتم عرضه قريبا على مسطرة المصادقة إن شاء الله.

دعم التحول الرقمي للإدارة، تحدثت عنه هناك فيه واحد الجهد كبير، ربما نرجعوله إلى بغيتو بالمزيد من التفاصيل، ولكن اليوم جردت أكثر من 400 خدمة إدارية إلكترونية وقيست جاهزيتها مع مسار المرتفق للحصول على هذه الخدمات، وإن شاء الله غادي نتطورو في هذه الرقمنة ديالها.

تدوين مسطرة نزع الملكية لأجل المنفعة العامة ونشرها عبر البوابة الإلكترونية المعنية واقتراح الإجراءات التبسيطية لهذه المسطرة.

سادسا، تطوير منظومة تلقي ومعالجة تتبع ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم، هادي تدارت فيه واحد البوابة خاصة، البوابة الوطنية للشكايات، (chikaya.ma) يوم الثلاثاء 9 يناير 2018 في إطار تفعيل مقتضيات المرسوم الخاص بهذا، اليوم عندنا إلى غاية 20 ماي، عندنا تقريبا 121000 شكاية التي أودعها المواطنات والمواطنون تمت معالجة 76%، منها وبلغت نسبة الرضا المعبر عنها في معالجة الشكايات 67%، وهذا شيء جيد، بطبيعة الحال المواطنين اللي قدرو باش يعبرو على الرضا أو عدم الرضا، ماشي دائما المواطنين تيعبرو على هاذ، ولكن الحمد لله، هذا شيء جيد ولكن نحن بصدد تطوير الاستجابة باش نرفعو نسبة المعالجة باش تكون أكثر من 76% والذي في رأينا لا تكفي.

إذن ختاما، هذا الورش ديال إصلاح الإدارة، إصلاح الوظيفة العمومية يعد من أهم التحديات التي تواجه بلادنا، يستلزم تعبئة كل الجهود لربح هذا الرهان ولإحداث القطيعة مع ما كنا عليه، هذا ليس سهلا يحتاج إلى تعاون الجميع، سواء كان برلمانيين أو المجتمع المدني أو المواطن نفسه أو الخبراء أو الجامعات أو غيرهم من الذين يجب أن تتظافر جهودهم لتحسين الإدارة ولأحداث القفزة الضرورية في تاريخ الإدارة المغربية.

شكرا جزيلا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للتعقيب على جواب السيد رئيس الحكومة المحترم.

المستشار السيد محمد سالم بنمسعود:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومن خلاله حزب الاستقلال بكل إرثه الوطني المتجذر بانتمائه لتربة هذا الوطن العزيز بالمساهمة في هذه الجلسة الدستورية للتفاعل والتعقيب على جوابكم بشأن سؤال الفريق في موضوع سياسة الحكومة في تدبير التوظيف في القطاع العام ورهانات تحديث الإدارة.

بداية لا تفوتني هذه المناسبة دون أن أسجل باسم الفريق الاستقلالي بكل اعتزاز الأهمية الكبرى التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لهذا الورش، والذي كان موضوع–كما تفضلتم السيد الرئيس–خطب متعددة كان أبرزها على الإطلاق الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى للسنة التشريعية الأولى بتاريخ 14 أكتوبر 2016، والذي شكل في نظرنا محطة فارقة في تشخيص الاختلالات المتعددة التي تعيشها الإدارة العمومية المغربية.

السيد الرئيس،

لقد طرح الخطاب الملكي السامي تصورا إصلاحيا ذا بعد إستراتيجي، يهم مختلف المجالات ويرسم خريطة طريق للحكومة لتحديث الإدارة وإعادة الاعتبار للوظيفة العمومية، ويقطع مع كل الشوائب التي تعيق الإدارة العمومية، بما يسهم في تمثل أفضل لمبادئ الحكامة الجيدة وتبسيط المساطر والإجراءات وتحفيز الموارد البشرية.

واستحضارا لمضمون البرنامج الحكومي، فقد تعهدتم بجعل إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ورشا إستراتيجيا وأولوية وطنية، والتزمتم بالقيام بإصلاح شامل وعميق للإدارة، بما يمكن من الوصول إلى إدارة حديثة، وانتظرنا القرارات الإصلاحية الكبرى التي ستبدؤون بتنفيذها، واعتقدنا أن الحكومة ستعمل على إعادة ترتيب الأولويات وعلى تدبر عملية الإصلاح الإداري في تجاوب وتناغم تام مع التوجيهات الملكية السامية ومع مطالب وتوصيات مختلف الفرقاء والمؤسسات، التي حملت طموحا قديما في التغيير وفي إصلاح وتحديث الوظيفة العمومية.

واعتقدنا كذلك، السيد الرئيس، أن الحكومة ستتعامل بالجدية المطلوبة مع هذا الموضوع، بالنظر إلى المكانة المحورية والرمزية التي تحتلها الإدارة العمومية منذ الاستقلال في خدمة الوطن والمواطنين ومواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها بلادنا، وبحثنا عن حصيلة تنفيذ الالتزامات والوعود السخية التي وزعتها الحكومة وعن الأحلام الوردية التي رسمتها في مخيال كل المغاربة إبان البرنامج

الحكومي فلم نجد لها أثرا، فهل تحققت فعلا النقلة النوعية في الإدارة والوظيفة العمومية على مستوى الحكامة وإصلاح الإدارة؟ ما هو مآل مشروع ميثاق المرافق العمومية المنصوص عليه في الفصل 157 من الدستور، والذي كان سيسهم في إصلاح الحكامة العمومية والارتقاء بمنظومتها التدبيرية؟ أين نحن من التزامكم القاضي بمأسسة التقييم في تدبير الاستراتيجيات القطاعية؟ هل تم إحداث مؤسسة أو آلية من هذا القبيل؟ ما مصير الآلية الحكومية المختصة بمتابعة التقارير الصادرة عن هيئات الحكامة والتفتيش والمراقبة ومتابعة تنفيذ توصياتها تحت إشراف رئيس الحكومة؟ ما مصير الإطار التنظيمي لمنظومة تدبير الشكايات التي وعدتم بها وأكدتم على أنها ستكون ملزمة للإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وأنها ستحدد مسطرة وآجال معالجة الشكايات؟ هل تمكنت الحكومة من القطع مع بعض العقليات والسلوكيات والممارسات المشينة التي تسيء للإدارة وللموظفين على حد سواء، كالرشوة والفساد واستغلال النفوذ والتغيب وعدم الانضباط في أداء العمل وغيرها؟

السيد الرئيس،

من الممكن أن نستفيض بأسئلة مماثلة تؤدي جميعها إلى حقيقة واحدة، هو أنه لا شيء تحقق وأن الوعود والالتزامات الحكومية ذهبت أدراج الرياح.

وهنا لا بد من إثارة انتباهكم، السيد الرئيس، أن تدبير الحكومة أصعب وأعقد مما كنتم تتصورون، وأنه بالأمس القريب وفي موقع المعارضة كان كلامكم غير الكلام ومواقفكم غير المواقف، لهذا يجب عليكم اليوم تدارك فضيلة الوضوح والنقد الذاتي والكف عن تعليق فشلكم على شماعة الحكومات السابقة ونسب المنجزات لأصحابها.

ولا أخفيكم سرا السيد الرئيس على أنه لم يخطر على بال أحد أن نصل إلى هذا الحد من العجز في تنفيذ التوجيهات الملكية السامية وفي الالتزام بمضامين برنامجكم الحكومي، لم يخطر ببال أحد أن الحكومة ستستكين إلى البرامج والقرارات السطحية التي لم تستطع النفاذ إلى عمق الإشكاليات، بل وعلى العكس من ذلك جاءت في بعض الأحيان متنافية ومتعارضة مع المتطلبات المجتمعية.

لم يخطر كذلك على بال أحد أن الحكومة ستظل حبيسة عقلية تقليدانية وبيروقراطية مفرطة في التعامل مع الوظيفة العمومية والإدارة العمومية، والتي لم تنجح في إرضاء حاجيات المواطنين في تمثل مبادئ الحكامة الجيدة.

السيد الرئيس،

مقتضب القول وموجزه أن الحكومة عجزت عن تحقيق وتنفيذ التزاماتها وأن الفجوة بين الحصيلة المنجزة ومضامين البرامج والخطابات هي دليل إدانة وصك اتهام على فشل الحكومة في إصلاح نظام الوظيفة العمومية.

وفي تقديرنا في الفريق الاستقلالي فقد كان على الحكومة أن تتعامل مع هذا الموضوع بنضج وحكمة، بدل من الانسياق وراء الحلول السهلة والبسيطة.

كان على الحكومة أن تركز جهودها على تحديث الإدارة وعصرنة الاقتصاد المغربي والرفع من إنتاجيته وقدرته الاندماجية وتنافسية بما ينعكس إيجابا على معدلات النمو السنوية وعلى التشغيل ويحدث القطائع اللازمة مع النموذج الحالي والذي عطل وأوقف محركات النمو.

السيد الرئيس،

الوقت يداهمني، وأريد أن أعرج على موضوع آخر يكتسي أهمية قصوى، يرتبط بتنزيل مقتضيات وروح القانون التنظيمي للتعيين في المناصب العليا، ما هي المعايير التي تحكمت في تعيين 1050 منصب سامي تم تعيينه أو تغييره؟ هل يتعلق الأمر بالكفاءات أو الاستحقاق أو بمعايير حزبية وبمنطق الغنيمة وتوزيع الكعكة بين أحزاب الأغلبية الحكومية؟ لماذا تصرون على وضع شروط على المقاس حتى حولتم الإدارات العمومية إلى ما يشبه ملحقات وفروع للأحزاب.

السيد الرئيس.

في الختام، لابد من التأكيد على أن الجهوية المتقدمة كمقاربة عملية ناجعة في الحكامة الترابية هي حجر الزاوية الذي ينبغي أن ترتكز عليه الإدارة لتقريب المواطن من الخدمات والمرافق التي يحتاجها.

وشكرا.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الحركي المحترم تفضل. تفضل السيد المستشار المحترم.

<u>المستشار السيد امبارك حمية:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

عطفا على جوابكم القيم وتفاعلا معه وانطلاقا من واقع الإدارة المغربية واستحضارا لمجهودات الحكومة لإصلاحها وتحديثها وتطوير منظومتها، نود في الفريق الحركي إبداء الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، نسجل أهمية الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة لإصلاح المرفق العام وتحديثه والارتقاء به، خاصة في الجوانب المتعلقة بتبسيط المساطر الإدارية ومحاربة التغيب غير المشروع وتحسين ظروف

الاستقبال ووضع منظومة متكاملة لمعالجة الشكايات والتظلمات وبذل الجهود من أجل الانتقال إلى مستوى رقمنة الخدمات الإدارية؛

ثانيا، نعتبر في الفريق الحركي أن المراجعة الشاملة والإصلاح الجوهري للنظام الأساسي للوظيفة العمومية الذي أضحى متجاوزا هو المدخل الأساسي لضمان إدارة فاعلة وناجعة وأكثر إنتاجية ومردودية.

كما نسجل أيضا أن تشتت الأنظمة الأساسية للوظيفة العمومية وتعددها أدى إلى تفاوت الوضعيات الإدارية والاجتماعية للموظفين العموميين، نتيجة اختلاف أنظمة الترقي وفي الأجور والتعويضات وهو ما ينعكس سلبا على أداء الإدارة، مما يستلزم وبإلحاح التعجيل بتوحيدها وتجميعها.

وما دمنا نتحدث عن الأنظمة الأساسية هي مناسبة أيضا لنجدد التأكيد على ضرورة إخراج النظام الأساسي لموظفي الجماعات الترابية إلى حيز الوجود، والذي ينتظره أزيد من 150 ألف موظف لتحسين وضعيتهم المهنية والاجتماعية؛

ثالثا، أمام إشكالية الفوارق الجهوية والمجالية في توزيع الموارد البشرية، وأمام الخصاص المهول القائم مجاليا وجهويا نتطلع في الفريق الحركي إلى إحداث تغيير بنيوي في الوظيفة العمومية من خلال اعتماد خيار التوظيف العمومي الجهوي وتعميمه في جميع القطاعات الحكومية والجماعات الترابية، وهو ما سيتحقق عبر ربط التكوين بالتوظيف في نفس الجهة والتنصيص على الطابع الجهوي للمباريات وتوزيع المناصب المالية المحدثة برسم قانون المالي وفق معيار الخصاص في الجهات؛

رابعا، السيد رئيس الحكومة، لا يخفى عليكم الأهمية البالغة التي اكتساها إخراج الميثاق الوطني للاتمركز الإداري إلى حيز الوجود، اعتبارا لكونه مدخلا لإرساء الجهوية المتقدمة ناجعة وهادفة، ومحددا للقواعد الجديدة التي تحكم العلاقات بين مختلف مكونات الإدارة المركزية واللاممركزة بما يضمن النجاعة في التدبير، مع العلم أن رهاننا في الفريق الحركي كان هو إصدار الميثاق في صيغة قانون وليس بمرسوم ليكون أكثر قوة، وكان طموحنا أيضا أن نستهل بتفعيل هذا الميثاق من الوزارة المكلفة بإعداده، وهي الوزارة المنتدبة المكلفة بالإصلاح الإداري وبالوظيفة العمومية التي لا يعقل أن تبقى وزارة مركزية بدون فروع جهوية؛

خامسا، تعلمون، حدد الباب الثاني عشر من الدستور المبادئ الأساسية التي يجب أن تحكم توجه سير المرافق العمومية، ونص بالأساس على إصدار ميثاق المرافق العمومية وهو ما لم يتحقق إلى حد الآن، لذا نتطلع في الفريق الحركي للتعجيل بإخراجه إلى حيز الوجود؛

سادسا، وختاما أمام تعدد إشكاليات واختلالات الإدارة المغربية وأمام انتظارات وتطلعات المواطنين لإصلاحها وتحديثها وإعمالا للمقاربة التشاركية نجدد التأكيد في الفريق الحركي على مطلبنا المتعلق بتنظيم مناظرة وطنية حول إصلاح الوظيفة العمومية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

السلام عليكم ورمضان كريم.

السيد رئيس الحكومة،

وليتي كتحرض الشعب المغربي على الاحتجاج وعلى من؟ على الموظفين البسطاء، لحوايط القصير هما الموظفين إلى ما عطاوش ولا ما داروش نحتجو عليهم، ولكن إذا احتج الشعب المغربي أو أي فئة من الشعب المغربي على سياسة حكومتكم، فأنتم تتعرضون لذلك بالقمع والضرب والجرح والاعتقالات.

إذن هاذي من بين الأشياء اللي بغيت نقولها ليك، هل أصبحتم عدميين السيد رئيس الحكومة؟ التحقتم بصفوف الذين يحرضون من أجل الحقوق والواجبات.

تكلمتم عن الوظيفة العمومية، وقلتم أنه هناك مشكل تاريخي، فعلا تاريخي منذ 50 سنة، تاريخي منذ أن اعتمدت الحكومات السابقة برامج التقويم الهيكلي، والذي كان الهدف الأساسي منه هو تقليص ميزانية الخدمات والخدمات في القطاع العام من تربية وصحة ونقل ومن كذلك صحة ونقل وكذلك التعليم.

وكانت كذلك هناك مجموعة من الاحتجاجات من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وكذلك من أحزاب كانت في ذلك الوقت ما نسميها بالأحزاب الحليفة والتي نهت الحكومات على أننا نسير في إطار الإجهاز وفي كذلك الضرب في حق من الحقوق الأساسية وهي التربية والتعليم وهي الصحة وهي الولوج إلى كل الخدمات العمومية التي تؤدى من جيوب المواطنين والموظفين من الضرائب.

كذلك كان لقاء السيد رئيس الحكومة ديال 15 أبريل 1994 والذي كان مؤتمر" الكاط" والذي كانت بدأت فيه سياسات ديال فتح الأبواب للسلع وكذلك للخدمات، وكانت منظمة التجارة العالمية أكدت ووضعت لوائح لكي تكون فيها تحرير مجموعة من البضائع، وكانت لوائح يقال يجب أن لا تمس، وهذه اللوائح هي اللوائح التي كانت مصنفة فيها كل الخدمات الاجتماعية من صحة، من تعليم، من نقل وكذلك من البريد ومن كذلك الاتصالات والمواصلات، لكن للأسف أن السياسات التي اعتمدتها الحكومات هي التحرير وفتح المجال في الخدمات الاجتماعية إلى المضاربات.

بالنسبة للصحة فتحت الباب للوبيات الدواء ولوبيات الخدمات الصحية.

بالنسبة للتربية والتعليم، فتحت الباب كذلك للرأسمال دون الأخذ بعين الاعتبار على أن التربية والتعليم هي الوسيلة الوحيدة لتكافؤ الفرص، وهي كذلك الوسيلة التي يمكن من خلالها أن نبني مستقبلا وأن تكون هناك تنمية حقيقية وأن يكون هناك نموذج تنموي يعتمد على التصنيع.

إذا أهملنا التربية والتعليم كخدمة وأهملنا الصحة كخدمة للمواطنين ورفعنا من أثمنة النقل عندما خوصصنا النقل تم ارتفاع الثمن ديالو، خوصصة التعليم أدت إلى مشاكل أساسية وهي التي نحن الآن بصدد نقاشها، نتكلم عن..

السيد الرئيس:

بضع ثواني ماشي مشكل.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

بضع ثواني، أنا بغيت نقول بأنه من بين الأشياء التي يجب أن نعتمدها وهو التقييم، التقييم بالنسبة لكل الإصلاحات التي عرفتها الإدارة العمومية، وأخص بالذكر الإصلاح الذي كان في 2003 تم إعداد برنامج لدعم إصلاح الإدارة بتمويل من 3 جهات مانحة، ويتعلق الأمر بالبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية والاتحاد الأوربي بمبلغ يناهز 9.6 مليار درهم وعلى مدى 6 سنوات وعلى 4 مراحل، ولم تعط أي نتيجة ولم يكن هناك تقييم للميزانية.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة، لا تضطريني لقطع الصوت، قلنا بضع ثواني ماشي بضعة دقائق.

السيد رئيس الحكومة تفضل للرد على ما استمعنا إليه من تعقيبات السيدات والسادة المستشارين.

السيد رئيس الحكومة:

طيب، بغيت نشكر الجميع.

على كل حال الجهود التي بذلتها الحكومة في هذا المجال ديال إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية جهود واضحة جلية للعيان، أنا ما عرفتش علاش مرة كيقول لك المؤشرات الدولية، كنجيبو المؤشرات الدولية كيعاود يهرب صافي ما بقاتش، كنعاود نشوفو شي حاجة أخرى، خاصنا نكونو واضحين.

بلادنا في هذه السنتين حققت إنجازات مهمة بمؤشرات وطنية، بمؤشرات دولية وعلى الأرض، يكفي أن أقول بأنه فيما يخص الشكايات، وأنا أستسمح السيد المستشار المحترم اللي هضر على هذا الموضوع ديال الشكايات، هناك مرسوم، الإطار القانوني موجود، وجدنا مرسوم لأول مرة ودليل اهتمام الحكومة أنه الحكومة تعينت، صادق البرلمان عليها 26 أبريل، في يونيو 2017 بعد 3 أو 4 شهور أصدرنا المرسوم لكي يرسي المنظومة الوطنية للشكايات، وهذه المنظومة الوطنية للشكايات اللي صدر لها هذاك المرسوم 23 يونيو 2017 فورا خرجنا البوابة الوطنية للشكايات في يناير 2018، وبدأت فعلا العمل وقلنا توصلنا ب 121000 شكاية من مواطنات ومواطنين طيلة هذه المرحلة.

حقيقة أحيانا ما كتكونش شكايات، تكون ملاحظات تكون اقتراحات، ولكن في الغالب شكايات، وهذه منظومة موحدة متكاملة واحدة منصة كيدخل لها كيدير الشكاية ديالو كتوصل أي إدارة بغا، من تم تتوصل للصحة كتوصل للتعليم، كتوصل مؤسسة عمومية، كتوصل إلى آخره، أشنو الأهمية ديال نجمعوها في منظومة واحدة؟ أنه كنتبعو مركزيا الإدارات النسبة ديال الإجابة ديالها وديال المعالجة للشكايات واش هي كثيرة ولا قليلة باش نهو هذيك الإدارات، هذا هو الأهم ديالها كيمكن لنا نراقبو ويمكن المواطن بنفسو يراقب.

فلذلك هذا واحد العمل مهم، يمكن نقولو المعالجة ديال الشكايات خاص يتطور أنا متفق معكم، كنقولو هاد الشي ما كافيش، أنا متفق معكم بطبيعة الحال احنا متواصلين كنتوصلو بالشكايات يوميا مكتوبة وكنحيلوها على القطاعات المعنية إلى آخره.

إذن كنظن بأنه حتى المتابعة ديال الملفات أنا كنظن مزيان تستدعيو السيد الوزير للجنة وتناقشو معه ملف بملف، شوية بشوية باش استكمال المعطيات، لأن غير المعطيات أحيانا نرى أنها ما كتكونش متوفرة بما فيه الكفاية.

النقطة الثانية الله يجازيكم بخير ما تباقاوش تلوحو الاتهامات هكذا، التعيين في المناصب العليا تتم وفق معايير كذا كذا إلى آخر.

الاتهامات، هاذي اتهامات لا تليق، إذا كاين شي ملف محدد عندكم فيه إشكال أنا موجود نستقبل أي برلماني ويجيبو ليا ولكن ملف محدد، لا، غير صحيح.

اسمح ليا، أولا هناك منظومة شكايات واضحة، هناك الوسيط، أي واحد حس بأنه.. لأنه هاذ التعيين في المناصب العليا كيفاش تيتم؟ لا ما شي اللجنة، قبل اللجنة، طلب ترشيحات عمومي، بمعنى أي واحد من هاذوك الناس اللي بغاو يترشحو يمكن ليه يدير شكاية، يطعن في المسطرة قبل ويطعن من بعد، ويوصلو لنا الشكاية، وصلناها للوسيط، الوسيط تيتوصل بعشرات الشكايات باستمرار، ولكن هاذي أي شكاية جات فيها تنحققو فيها، اسمح لي، وراه خاصكم تعرفو واحد القضية راه كيان طلب ترشيحات تيجينا 2 و1، راه خاصنا غير المرشحين ما تنلقاوهومش في كثير من التخصصات، لأن ذاك الشي (pointu) وما خاصناش ثاني نتهمو، هاذو الزبدة ديال الإدارة، واش تنعينو واحد

مقطوع من الجذر؟ دائما خاصو مسار، فيه شروط.

أنا أرى أنه من الغريب أن نبخس جهود بلادنا؟ أليس من الغريب أن نشتغل ونخدمو وتكون نتائج ونقولو ما كاين والو ونسدو عينينا بحال إلى كان غير البياض؟ أليس من الغريب أن نسود باستمرار؟ هذا هو الغرابة.

أنا أقول أتعهد أنه أي شكاية في أي موضوع من هاذ المواضيع أنا مستعد أن أعالج واتبعها مع الوزير المعني إلى نهايتها، هاذ الشي اللي كاين أسمو، إلى ما كان حتى شي شكاية كيفاش أنا غادي نديرأنا نعرف هاذ.. يمكن كاين شي اختلالات، ولكن غادي تكون نادرة، لأن أولا فيها طلب ترشيحات، طلب الترشيحات يمكن أي واحد يتقدم فيها، فيها تعيين لجان، واللجان ولينا تنشترطو فيها تكون من قطاعات متعددة، متنوعة، ياك فهمتني؟

فلذلك ما نسودوش، يمكن تكون بعض الإشكالات، ولكن في الغالب الأعم، الحمد لله، كلهم أبناء الإدارة المغربية تدرجو فيها، عندهم شروط ديال إما شروط علمية وشروط مهنية وشروط في الخبرة وشروط التجربة، ديما هاذ الشروط كاينة، وهاذو اللي تنعينو راه مغاربة، حشومة هاذ الإدارة العليا راه ما كاينش هاذ القضية ديال السيطرة الحزبية، يمكن يكون شي حالة أو2 الحالات ما عندناش فيها دليل، اللي عندو دليل يجيبو ليا، اللي ما جابش الدليل يسكت.

ولكن يمكن شي واحد يجي عندي إلى شك وخا ما عندوش الدليل، يمكن يجي عندي يقولها ليا، بلا ما نضربو لها الطر، علاش؟ لأن أنا تنتهم ناس وما عنديش دليل، ولكن غير عندي الشك كنبداو تتشوهو الناس غير هكاك، حشومة، وأنا أشنو عندي علاقة بهاذوك اللي تيتعينو، ما عندي قرابة عائلية، ما عندي حتى حزبية، فينا هما هاذو ديال الحزب ديالي؟ ما كاينينش. غنقول لك بالأسماء ما عندي علاقة عائلية، ما عندي علاقة بمنطقة، كاع هاذ الشي كامل.

وبالمناسبة أنا لن أحابي أحدا لا من حزبي ولا من عائلتي ولا من شي حاجة أخرى نهائيا، وأنا ما عنديش هاذ الشي في حياتي وما محتاجينش لذاك الشي بالمناسبة، ما محتاجينوش، وأنا من مصلحتي وأنا تنقولها للوزراء، من مصلحتهم يعينو الإنسان الكفء الخبير لأن غادي يعاونو في المهمة ديالو، إلى عين شي واحد لأسباب حزبية أو أسباب عائلية أو أسباب أخرى غير مناسبة، ولكن ماشي المستوى غادي يطيح به، ما غاديش يحقق الأهداف ديالو، وهو بعد ثلاث أو أربع سنوات خاص يعطي نتيجة.

فلذلك أنا هاذ الرسالة اللي تنوجهها ماشي فقط للإخوان البرلمانيين حتى للمسؤولين، حتى للوزراء، تنقولها لهم حتى هم ياخدو هاذ الشي بعين الاعتبار، وتنديرو جهدنا والله يجيبنا في الصواب.

اللجنة الوطنية للطلبات العمومية، باش تشوفو هاذ القضية ديال أسمو، توصلت، وراه تعينت غير في 2018، ب 173 شكاية وطلبات رأي من الشركات المتنافسة ومن المقاولات أو الشركات صاحبة الطلبات العمومية، وتوصلت ب 121 طلب استشارة قانونية واردة من مختلف الأشخاص المعنويين وجاوبت على الأغلبية ديالها، مما يعني أنها أداة وآلية فعلا لإنصاف هاذ المقاولات وهاذ الشركات، كاين اللي تيجيو عندنا وراه تنتولاوهم من غير الطلبات العمومية، كاين ثاني الناس اللي تيجيو عندي وتيجيبو ليا الشكايات والطلبات، وتنحاولو نحلو المشاكل ونتدخلو ونشوفو إلى تظلمو نوقفو معهم، إلى عندها الدليل ديال الظلم، ولكن ثاني يجيبو الدليل، لا نتهم الناس غير هكا بدون دليل، اتهام بدون دليل غير معقول لأنه يحبط الإدارة ويحبط المسؤولين ويحبط الناس اللي كيشتغلو. دائما كاين ناس كيشتغلو وناس ما كيشتغلوش، راه دائما موجودين احنا عارفين عارفين بأن "حوتة واحدة كتخنز شواري"، احنا فاهمين هاذ الشي مع الأسف الشديد، فلذلك إلى كاين شي حاجة وشي اختلال احنا نتعاونو عليه نراجعوه ونعالجوه، ولكن نوقفو على الاختلال بالذات، أن لا نطلق الأحكام عامة.

مرة أخرى نحن عندنا الثقة في بلادنا عندنا ثقة في الوطن ديالنا وفي المستقبل ديالنا وبرعاية جلالة الملك والإشراف ديال جلالة الملك، وعندنا ثقة على أنه في هذه الأوراش التي تحدثت عنها إصلاح الإدارة وإصلاح الوظيفة العمومية إن شاء الله غنحققو مزيد من التقدم بإذن الله بتعاون الجميع ومنهم أنتم إن شاء الله.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم، شكرا للسيدات والسادة المستشارين المحترمين وللسيدات والسادة الوزراء على حضوركم وعلى مساهمتكم.

رفعت الجلسة.

الملحـق: المداخلة المكتوبة المسلمة للرئاسة

- مداخلة المستشار عبد اللطيف أعمو:

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة في إطار الجلسة الشهرية لتقديم "أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة"، في محور: "سياسة الحكومة لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي ببلادنا".

نظرا لضيق الوقت المخصص للمداخلة، سأقتصر على محور

البحث العلمي في منظومتنا التربوية.

فموضوع تداولنا اليوم موضوع وطني كبير، موضوع شاسع متعدد الأبعاد يصعب، بل يستحيل الإلمام به في بضعة دقائق.

ومصير بلادنا، ومستقبل أبنائه، مستقبل وطن وشعب، يتوقف إلى حد كبير على حل هذه الإشكالية العويصة، إشكالية التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي.

كما أن مسار تطوير البحث العلمي (الذي يهمنا أساسا في هذه المداخلة) لا يمكن مقاربته بمعزل عن المنظومة التربوية ككل، لأنه امتداد لها، وترجمة لانتكاساتها وإخفاقاتها.

ويعتبر تعزيز الرأسمال البشري في مجال التربية والتكوين أمرا أساسيا. ويتأتى ذلك من خلال:

- إعادة النظر في المناهج التربوية وطرق التدريس، حتى تتمكن المدرسة العمومية المغربية من نقل القيم الايجابية وقيم الانفتاح وتضمن اكتساب المهارات الأساسية وتثمين التكوين المهني المؤدي إلى فرص عمل حقيقية،

- حسن اختيار أفضل المدرسين وأرقاهم مستوى وتحفيزهم وتقييمهم المستمر بهدف جلب أحسن المرشحين المؤهلين ذوي الإمكانيات العالية نحو مهن التدريس، التي هي في العمق مهن الكفاءة والموهبة والرسالة المهنية والشغف المهني (vocation)،

- تطوير آليات التقييم والتأطير الملائم من أجل الرفع من أداء المدرسين الممارسين بدل الترقيع والارتجال الحالي،

- مواصلة تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتعميمها في المدرسة العمومية من أجل تيسير وتقييم اكتساب المعارف الأساسية والمساعدة على تكوين المدرسين ودعم التدبير الجيد للمؤسسات التربوية العمومية،

والهدف الأساسي هو خلق دينامية ومنظومة محفزة على الإبداع والخلق وحرية التفكير الداعمة لاختيار مسار البحث العلمي من خلال اعتماد مقاربة منطقية مبنية على حسابات متوسطة وطويلة الأمد تعتمد الرؤية الواضحة في حرصها على المطابقة بين حاجيات المجتمع المغربي وبرامج التكوين ثم ملاءمتها مع برامج البحث العلمي الموجه أساسا لخدمة التنمية الشمولية.

لن نتطرق لتشخيص أزمة التعليم والتكوين، فالتشخيص معروف وأسباب وتجليات الأزمة واضحة ويقربها الجميع. السؤال المطروح علينا اليوم هو ما العمل لمواجهة هذه الأزمة والخروج منها؟ هل نجتر نفس الخطاب، ونفس المقاربة، ونفس الرؤية مع بعض الترقيعات والمبادرات القطاعية، كما فعلت حكومات سابقة بدون جدوى؟ أم نحن مطالبون اليوم، أمام الفشل المتتالي لكل محاولات الإصلاح السابقة، بمقاربة جديدة جريئة، ومراجعة شاملة، وقرارات تاريخية لمعالجة وحل الأزمة وليس تجلياتها؟

المطلوب اليوم تغيير رؤيتنا، كأمة وليس فقط كأحزاب أو كمكونات سياسية، لقضية التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي، تغييرا جذريا وفتح أفاق جديدة ضمن رؤية أشمل لمجتمع العلم والمعرفة.

إن إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ببلادنا يبقى "مسؤولية مشتركة بين الدولة والأسرة وهيئات المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ..

وكان طموحنا أن تشكل مناقشة مشروع القانون–الإطار فرصة مثالية لتحقيق التعبئة الشاملة حول رهان الإصلاح الشامل للمنظومة التربوية الوطنية وتأهيلها وتجديدها.

لكننا نلاحظ بأن النقاش العام ما لبث أن سقط في مجريات يطغى عليها طابع هوياتي ضيق بعقلية اعتقاد البعض أنه يملك لوحده سر الهوية الوطنية.

مما جعل المشروع عاجزا عن تجاوز الهندسة اللغوية بوضعها في إطارها الموضوعي المستقبلي تأسيسا على المصلحة الوطنية ومصلحة الأجيال ومصلحة البلاد.

ولو فعلنا الذكاء الجماعي واستحضرنا المصلحة الوطنية الخالصة لما ضيعنا الكثير من الوقت في معارك جانبية غير مثمرة.

لقد أثار انتباهنا في تقرير رئيس الحكومة عن حصيلة نصف الولاية أنه لم يشر إلى البحث العلمي إلا في فقرة يتيمة، رغم أن البحث العلمي بشقيه النظري والتطبيقي بجانب تنمية الموارد البشرية يشكلان ممرا طبيعيا لأية تنمية بشرية منصفة ومستدامة.

ففي دراسة أصدرها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي سنة 2017 تحت عنوان "تقييم سلك الدكتوراه لتشجيع البحث والمعرفة" أكد المجلس على أن "المنظومة الوطنية للبحث لم تصل إلى مستوى النضج بعد، على الرغم من إسهاماتها وإنجازاتها، الشيء الذي كان له تأثير على طلبة دراسات الدكتوراه، فهو ما يزال في طور الإغناء والتغيير وإعادة التنظيم باستمرار".

وقد أشار التقرير إلى مواطن الضعف الرئيسية لقطاع البحث، وتتمثل أساسا في:

- غياب جهاز سلطة لتنسيق السياسات والبرامج القطاعية في مجال البحث العلمي والابتكار وتنمية التكنولوجيا،

- انعدام سياسة واضحة ومعلنة في مجال البحث بهدف توضيح الرؤية على المدين المتوسط والبعيد،

- تعقيد تدبير الميزانية وبطؤه،

- إنشاء أعداد متزايدة من المؤسسات للبحث خارج الحرم الجامعي وتشتيتها جغرافيا،

- غياب التشجيعات لفائدة المقاولة من أجل البحث والتنمية والابتكار،

عدم وجود التقييم المستمر والمتكرر لمنظومة البحث.

مع التأكيد على أن إشكالات البحث العلمي لا ترتبط أساسا بمسألة التمويل، بل بحكامة القطاع وضرورة إعادة هيكلة بنيات البحث العلمي.

البحث العلمي بشقيه النظري والتطبيقي بجانب تنمية الموارد البشرية يشكلان ممرا طبيعيا لأية تنمية بشرية منصفة ومستدامة.

فلا يمكن أن نتصور تنمية بدون كفاءات ولا بحث علمي، كما لا يمكن تصور وجود كفاءات ولا بحث علمي بدون قرار سياسي.

ولا يمكن إرساء نموذج تنموي جديد دون التركيز على تثمين الكفاءات والخبرات المغربية بشراكة مع الخبرات الدولية وبدون الاهتمام بالمدرسة العمومية، باعتبارها المدخل الأساسي والمحوري لكل إصلاح هادف.

ونتساءل، ونحن في خضم نقاش وطني حول النموذج التنموي الجديد، هل يمكن بناء هذا النموذج بدون بحث علمي حقيقي منتج؟ وليس فقط من منطلق أبحاث نظرية مصيرها رفوف مكتبات المؤسسات الجامعية ومعاهد البحث، بل أيضا وأساسا أبحاث علمية يعقبها استثمار في مجالاته، بل واختراع وإنتاج وصناعة ... في خدمة التنمية المستدامة والشمولية.

فهل هناك بلد في العالم بلور ومارس نموذجا تنمويا بدون بحث علمي وإنتاج ينبني عليه؟ هل هناك بلد في العالم تقدم بدون بحث علمي؟

وهل تساءلنا، في خضم هذا النقاش، عن موقع ومكانة البحث العلمي في نموذجنا التنموي الجديد المنشود؟

فإذا كان على المدرسة أن توفر الخدمة التربوية الجيدة لكل أبناء هذا الوطن بدون تمييز أو استثناء، فجودة المنظومة التربوية في شموليتها، من التعليم الأولي إلى العالي هو المسار الطبيعي لتشجيع البحث والمعرفة.

فالجامعة ليست مؤسسة مستقلة ومعزولة عن باقي المؤسسات التربوية الأخرى، بل هي امتداد طبيعي لنظام تعليمي رديء وضعيف، بدءاً من الابتدائي مرورا بالثانوي وانتهاء بالتعليم العالي ...

ومن شأن تقوية مكانة البحث العلمي أن يمكن المغرب عبر تعزيز الاستثمار في رأسماله البشري والاجتماعي من أن يأمل تحقيق مكاسب اقتصادية وعلمية هامة وملموسة.

وقد سلطت بعض الدراسات والبحوث الضوء على إمكانية الرفع من مستوى الرأسمال البشري والاجتماعي من خلال توفير بعض الرافعات والتحفيزات ذات الصلة بالالتزام الطوعي والتطوير الايجابي لمجال البحث العلمي، حيث يمكن من خلال تطوير قطاع البحث العلمي تحقيق الطموح في مجتمع ينعم بمزيد من الرفاهية المشتركة، بشرط الاعتراف والقبول بعدد من المبادئ الهامة، وعلى رأسها:

أولا: غياب الحلول السحرية الجاهزة والمستوردة.

فالحلول ستكون داخلية المنشإ ووطنية أو لا تكون، وستكون وليدة ميكانيزمات معقدة ومتشابكة وبتصور لا مركزي.

ثانيا: الصبر والالتزام.

فالحلول المجدية والمستدامة غالبا ما تتبلور نتائجها على المديين المتوسط والبعيد.

ثالثا: الثقة وعدم الاستسلام.

إن السعي نحو الفعالية والتنافسية في جانب الإدارة والإنتاج والتخصص لا يمكن التخطيط له بدقة، لأن مجال البحث العلمي مجال معقد ومتحرك. وستبقى النتائج غير قابلة للتنبؤ.

رابعا: وضوح الرؤية.

فالمنظومة وديناميات التغيير غير مستقرة ورهينة الصدمات على الصعيدين الوطني والدولي، وهي مؤثرة في توجهات البحث العلمي واختياراته.

لكن يجب وضع هذا التحول في صلب اهتمامات المنظومة التربوية، وتوجيهها نحو بحث علمي هادف ونوعي. مما يقتضي تعزيز القدرات المؤسساتية والبشرية والاجتماعية في إطار تفعيل الجهوية الموسعة.

كلنا نعلم أن بلادنا تتوفر على مركز وطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني منذ منتصف السبعينات بمقتضى ظهير 5 غشت 1976 وأسندت له العديد من المهام في ظل غياب سلطة حكومية معنية بتطوير وتوجيه وتدبير الأبحاث العلمية والتقنية على جميع الأصعدة.

ثم جاء قانون 80.00 المتعلق بإحداث المركز الوطني للبحث العلمي والتقني (CNRST) في غشت 2001 لسد الفراغ فيما يخص الدور الهام الذي تلعبه العلوم والتكنولوجيا في مستقبل الاستراتيجيات الدولية.

مما يجعلنا نتساءل عما تحقق من الطموحات التي كانت وراء سن هذا القانون – والذي لم نعد نسمع عنه الكثير؟ خصوصا وأن لهذا المركز مسؤولية مواكبة السياسة الحكومية من أجل النهوض بالبحث العلمي والابتكار والتنمية التكنولوجية، من خلال تقوية مرتكز تمويل البحث العلمي واعتماد منظومة للتقييم والتتبع وانتقاء المشاريع وضمان استمرارية جميع الخدمات المرتبطة بالبحث العلمي وإرساء الحكامة الجيدة. كل ذلك من خلال استراتيجية المركز 2018 – 2022.

وكم كان بودنا أن نسمع من الحكومة موقع البحث العلمي في سياستها العمومية ومآل المجهودات المبذولة عبر عقود، وما هي حصة البحث العلمي في عمل الحكومة في نصف ولايتها؟

من موقع مجلس المستشارين كصوت المنتخبين بامتياز، نتساءل حول موقع البحث العلمي الموجه للتنمية ولدعم الجماعات الترابية.

البحث العلمي: رافعة في خدمة التنمية والقرار الترابي.

فكثيرا ما يحتاج الفاعل السياسي والترابي لتوجيه علمي وتقني وعملي مرتبط بتدبير المجال بهدف تطوير فهم الفاعلين وتحسين جودة المعلومة العلمية والتقنية ومستوى تداول المعلومة والمعارف بهدف المساعدة على تبني الخيارات الرشيدة.

والمغرب، حسب شهادة العديد من المؤسسات، لديه ميزة التوفر على "خرائط طريق قطاعية" (المغرب الأخضر- مخطط التصنيع–مخطط المغرب الرقمي–المخطط الأزرق–...) : وهي وثائق تسمح بتقاسم عملية التشخيص وتحديد الأهداف والغايات، لكنها تقتصر في الغالب على وصف أهداف طموحة ومرقمة دون أن ترفق بتدقيق وتحليل مخبري بحثي أكاديمي يسمح بتبرير الاختيارات والتوجهات.

كما أن الدولة المركزية تبادر في غالب الأحيان إلى إطلاق سياسات عمومية على نطاق واسع دون المرور بالمحطة الإجبارية والمنطقية للتجريب على المستوى المحلي، فيما مستوى تداول المعلومات والمعارف ونقلها كما ونوعا لا يسمح بتطوير فهم الفاعلين وتحسين جودة المعلومة العلمية والتقنية في خدمة التنمية.

فبدون تطوير القرار الداخلي المنشإ وترشيد النفقات العمومية وتبني الخيارات الرشيدة ودعم البحث العلمي والتقني الموجه أساسا نحو التنمية، ستبقى مواقف الفاعلين المؤثرين في العملية التنموية ميالة في الغالب إلى الجمود.

ودور البحث العلمي والأكاديمي أساسي في هذه الدينامية التنموية (مجال تدبير الموارد الطبيعية والطاقية – ضمان الأمن الغذائي – تطوير تقنيات البناء الصديقة للطبيعة–الملائمة مع رهانات الثورة الرقمية – التحكم في رهانات النقل واللوجستيك، ...)

فلا يمكن للمغرب تحقيق نمو مستدام لا يقل عن متوسط 4.5 % سنويا على مدى 25 سنة دون الرفع من الاستثمارات في الرأسمال غير المادي وتجويد الاعتمادات العمومية المخصصة للبحث العلمي.

وهو ما يطرح تصورا عقلانيا ومؤطرا للظروف التي ستسمح للمغرب بالتطور إلى مستوى اللحاق المتسارع بالركب الاقتصادي.

من أجل مجتمع منفتح وتواق للمعرفة:

يشكل الرفع من مستوى المعارف والمدارك العامة للشعب المغربي أول درجات الرقي بمستوى الرأسمال البشري والاجتماعي. لكن، ما دام التدريس في الجامعة، كما في المستويات الأخرى الأدنى منه، يرتكز على التلقين ونقل المعلومة واجترارها في غياب الفكر النقدي اللازم والتحفيز على المبادرة، فلا يمكن أن نرتقي إلى مستوى إنتاج كفاءات بشرية منتجة للمعرفة العلمية المفيدة.

كما أن تفضيل الدولة للتخصصات التقنية على التخصصات المعرفية من شأنه تفريخ يد عاملة طيعة قد تستجيب لمتطلبات المؤسسات العمومية والمقاولات الخاصة التي تنتظر منها أن تكون فقط قادرة على تنفيذ المهام اليومية، لكن، في غياب أي قدرة على الإبداع والاقتراح والمبادرة.

وهذا الدور الإيجابي المحفز للفكر النقدي يجب أن تلعبه المدرسة العمومية في المقام الأول، من خلال تحريك آليات ثلاثة:

• أولا: الرفع من مستوى المعارف العامة المحفزة على التفكير البناء،

• ثانيا: تعزيز المساءلة والشفافية،

• ثالثا: تقوية اللامركزية.

هذا بالإضافة إلى وضع آليات فعالة للحكامة المؤسساتية بهدف تقييم وتقويم السياسات العمومية في هذا المجال.

لكن هذه الآليات الثلاثة ما تزال تشكو من ضعف الفعالية بسبب عدم استفادة السياسات العمومية بالشكل المطلوب والمرغوب من البحث الأكاديمي العلمي. وهذا الوضع هو ما يبقي البحث العلمي والأكاديمي ضعيفا ومهمشا نسبيا.

كما أن التطورات التي جاء بها دستور 2011 من آفاق تطوير الجهوية الموسعة وآفاق إبرام اتفاقيات التبادل الحر المعمق والشامل، وخصوصا مع الاتحاد الأوروبي (الذي ينتج كل يومين ونصف مقابل ما ينتجه المغرب في ظرف سنة كاملة!) هما فرصتان تاريخيتان من أجل تطوير الاقتصاد والمجتمع المغربي، وتحمل في ثناياها فرصا استثنائية لتنمية البحث العلمي والأكاديمي وتطوير فعالية الرأسمال المادي والبشري والمؤسساتي.

ويمكن للمغرب أن يصبح في أفق الجيل القادم أول بلد غير منتج للنفط في شمال إفريقيا ينضم إلى نادي الدول الوسيطة ذات الدخل المرتفع إن أحسن استغلال هذا المعطى.

وفي هذا الإطار، يمكن للمغرب أن يعتمد على روافع أساسية وحقيقية للتغيير، ومن ضمنها:

- مستوى استقراره السياسي والمؤسساتي،

- المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (من خلال الالتقائية المعيارية مع الاتحاد الأوروبي)،

- التشبيك وانفتاح البحث العلمي على مختلف دول العالم، وحرص المغرب على توسيع قاعدة شركائه وتنويعها منذ بداية الألفية الجديدة.

ففي زمن العولمة واقتصاد المعرفة والثورة الرقمية لا تتراكم ثروات الدول بفعل كمية العمل والرأسمال المادي المتوفر فحسب، بل كذلك من خلال جودة المؤسسات والمعارف والمدارك والمهارات وجودة البحث

الأكاديمي ذي النفع العام والتأثير الجماعي من خلال إدماج مراكز البحث في مخططات التنمية.

وهذا المسار من أفضل المحفزات لتوطيد التماسك الاجتماعي والاقتصادي وضمان الإقلاع الاقتصادي المنشود.

كما أن إصلاح قطاع البحث العلمي، من خلال تدبير الموارد البشرية عبر الاعتماد الفعلي لمفاهيم الكفاءة والأداء والنتيجة كعناصر مركزية في عمليات التوظيف وتدبير الموارد والترقية ضروري. كما يقتضي الأمر مراجعة أنظمة إدارة الجودة الداخلية وتطويرها بهدف تعزيز مراقبة مخرجات الجامعة.

ويقتضي تدبير الموارد المالية، إقحام الجامعة في منطق التنافسية وإشراك القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي، عوض الاعتماد على ميزانية عمومية ثابتة تختلط فيها الميزانية الفرعية المخصصة للنظافة وصيانة المرافق مع الميزانية الفرعية المخصصة لإنتاج المعارف العلمية، وتلتهم أغلبها مصاريف التسيير.

كما أن إطلاق دينامية الجهوية الموسعة في ارتباطها بالبحث العلمي عبر اللامركزية النسقية والنقل الحقيقي والتدريجي للسلطات التقريرية والصلاحيات والموارد والإمكانيات المطابقة للمستويات الترابية المناسبة وللجامعات ومؤسسات البحث العلمي على الصعيد الجهوي ورش لا بد من فتحه بجدية ومسؤولية.

في الأخير، لا بد هنا من الإشادة بالعديد من العلماء المغاربة في الفلك والفيزياء والطب وغيرها من العلوم، الذين برزوا على الصعيد العالمي، وغالبا بإمكانيات ذاتية، وكان لإنجازاتهم واكتشافاتهم وقع كبير في مجالات بحثهم واشتغالهم. وهو ما يؤكد وجود رصيد بشري هام في المدرسة والجامعة المغربية لا ينقصه إلا التثمين والتشجيع.

فلدينا كفاءات ونوابغ في مجال البحث العلمي في مختلف التخصصات في داخل الوطن وخارجه. عدد هام من العلماء المغاربة ينتجون أبحاثا واختراعات كبرى تستفيد منها مراكز البحث في بلدان أجنبية وشركاتها لتسويق إنتاجاتهم واختراعاتهم.

وقد سبق لجلالة الملك أن استقبل البعض منهم ووشحهم بأوسمة ملكية. فهل تم التفكير في استثمار هذه الكفاءات العالية واستقدامها لتطوير البحث العلمي ببلادنا ليصبح بحثا منتجا لاكتشافات علمية واختراعات ندخل بها عالم اليوم؟ كما فعلت بعض البلدان الأسيوية التي كانت قبل عقود قليلة في نفس وضعنا وأصبحت اليوم ضمن البلدان المتقدمة بفضل تشجيع البحث العلمي ودعم الابتكار.

فهل تم التفكير في توفير بنيات استقبال من معاهد ومختبرات وهيئات مختصة حكومية وغير حكومية، لاحتضان هذه الكفاءات والنوابغ وتوفير كل الشروط التحفيزية لعلمائنا وباحثينا ومخترعينا في الخارج وداخل أرض الوطن؟

فلدينا كذلك مخترعون مغاربة ينالون جوائز دولية عن اختراعاتهم ويصنفون في مراكز متقدمة دون أن ينتبه إليهم أحد في الداخل، وقد تتلقفهم مراكز بحث وشركات أجنبية. فماذا تقدم بلادنا لمخترعيها من شروط لتطوير البحث والابتكار والمرور لمرحلة الإنتاج والتصنيع والتسويق؟

نحن بحاجة ماسة اليوم، السيد رئيس الحكومة،إلى الانتباه بجد لهذه المسألة، ليس فقط بمنظور تقني والرفع من الميزانية المخصصة للبحث العلمي، بل أساسا بتغيير مقاربتنا للموضوع ليصبح البحث العلمي ودعم الاختراع سياسة عمومية قوية ورافعة أساسية للتنمية وبعد وازن في النموذج التنموي الجديد المنشود.

نحن بحاجة إلى مخطط وطني لتطوير البحث العلمي والاختراع على غرار مشاريع: المغرب الأخضر، المغرب الرقمي، المخطط الأزرق، المخطط الصناعي الخ...

نحن بحاجة ماسة لمخطط "مغرب البحث العلمي والابتكار": مخطط له هيئة مركزية لقيادة استراتيجيته، وبنيات تحتية من معاهد ومختبرات، ووضع خاص لمراكز البحث العلمي بالجامعات وكليات الطب و المستشفيات الجامعية، والبحث الزراعي، ومراكز تابعة لمختلف المعاهد والمؤسسات العمومية والشبه عمومية والخاصة ... و ليكون الباحث فيها ليس فقط مجرد موظف ورقم تأجير، بل مسلحا بوضع مادي ومعنوي محفزعلى الإنتاج والاجتهاد والاختراع، وأهم محفز معنوي هو تحويل البحث والاختراع إلى الإنتاج والتسويق أو استعمال نتائجه في مختلف مناحي الحياة العامة.

نحن بحاجة إلى هيئة تنسيق بين كل مراكز البحث، تتابع كل إنتاجاتها وتبحث عن تمويلات إضافية وعن إمكانيات لاستخدام التصنيع والتسويق، بتنسيق مستمر مع المصالح الحكومية المعنية ومع المؤسسات الاقتصادية والشركات العمومية والخصوصية.

وفي الأخير لا بد من القول أن نجاح مشروع وطني كبير للبحث العلمي والابتكار مرتبط تحققه بحل المشكلة الأصل، أي أزمة التعليم في شموليتها.

عبد اللطيف أعمو.

<u>بطاقة حول مؤشرات البحث العلمي وطنيا:</u>

وضعية البحث العلمي مُخجلة وتعكس واقع الجامعة المغربية:

ضعف الجامعة المغربية، يؤثر على وضعية البحث العلمي، باعتبارها المُنتج الرئيسي للبحث العلمي.

الموارد البشرية والإنتاج العلمي:

- عدد الباحثين: 647 باحث لكل مليون نسمة في المغرب، في مقابل 5000 / مليون نسمة في البلدان الغربية.

- إنتاج المقالات العلمية: مشاركة المغرب في المقالات العلمية في العالم لا تتجاوز 0.03 من الإنتاج العام.

- الأبحاث العلمية: أقل من 856 بحثا علميا لكل مليون مواطن.

- تقسيم الأبحاث بين الجنسين، الرجال ما زالوا يحتكرون البحث العلمي في المغرب بنسبة 68 %.

وهي مؤشرات عن:

- ضعف إنتاج المعرفة العلمية الجيدة كما ونوعا؛

- الجامعة المغربية تحتل مكانة متأخرة في الترتيب الدولي للجامعات، وتحتل المرتبة السادسة قاريا بعد تونس ومصروكينيا وجنوب إفريقيا.

الإنفاق في مجال البحث العلمي:

- الميزانية المرصودة للبحث العلمي: تتراوح ما بين 0.2 و 0.4% من الناتج الداخلي الخام، كما هو الحال في معظم الدول العربية، مقابل 4 و 6 % من الناتج الداخلي الخام في الدول المصنعة.

- لا تمثل النفقات الداخلية المرصودة للبحث والتنمية سوى 0.73% من الناتج الداخلي الخام (علما أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين قد أوصى بأن تصل هذه النسبة إلى 1 % سنة 2000).

- ترصد جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، ما يناهز 40% من ميزانيتها العامة للبحث العلمي؛

- إسرائيل تنفق على التعليم أكثر من 6.5% من ناتجها الإجمالي، وبلغت نسبة العلماء والباحثين في هذا البلد أكثر من 76 لكل 10 آلاف نسمة، واستطاعت إنشاء عدد مهم من المعاهد والمراكز العلمية، في ميادين التكنولوجيا المتقدمة، والبحث الزراعي وتطوير السلاح، والإلكترونيك، والتقنيات الدقيقة...الخ.

أهم التحولات في مجال البحث العلمي:

- نلاحظ مؤخرا التراجع الملحوظ للإنتاج العلمي المشترك بين الجامعيين المغاربة والجامعيين الفرنسيين–كشركاء تقليديين للمغرب–والذي تقلصت نسبته من 35% سنة 2000 إلى حوالي 22% سنة 2014.

- نلاحظ ارتفاعا ملموسا لمقالات مشتركة بين باحثين مغاربة ونظرائهم في دول أخرى غير ناطقة بالفرنسية، من بينها إسبانيا التي انتقلت نسبة المقالات المشتركة معها من 4 إلى 11%، والولايات المتحدة من 4.88 إلى 8%، وإيطاليا من 3.20 إلى 7.34%، وألمانيا من 2.22 إلى 8.15%، وبريطانيا من 1.5 إلى 6.90%.

- على المستوى العربي، نشر الباحثون المغاربة مع زملائهم في المنطقة العربية 1322 مقالة علمية مشتركة ما بين 2005 و2014. (خلال نفس الفترة، نشر الباحثون السعوديون 14.093 مقالة علمية مشتركة، والمصريون 13.183مقالة من نفس الفئة).

محضر الجلسة رقم 223

التاريخ: الثلاثاء 22 رمضان 1440هـ (28 مايو 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الصمد قيوح، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السادة الوزراء،

زملائي، زميلاتي السادة المستشارون والمستشارات المحترمات،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمالنا اليوم، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات موجهة للمجلس، الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس،

بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 28 ماي 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 16 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 59 سؤال؛

- عدد الأجوبة الحكومية على الأسئلة الكتابية: 17 جواب.

وتطبيقا لأحكام المادة 16 من القانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجن النيابية لتقصي الحقائق، نعلن عن حل اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول تصفية شركات مفاحم جرادة ومآل الاتفاقية الاجتماعية والبرنامج الاقتصادي المرتبطين بها، وذلك لتعذر إيداع تقريرها في الآجال المحددة قانونا.

كما نحيط المجلس الموقر علما بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة اليوم بالسؤال الأول الموجه من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للسيد وزير التربية الوطنية، وموضوعه المقاييس المعتمدة في توزيع منح الطلبة، تفضل السيد المستشار لوضع السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، كما هو معلوم تعد المنحة الدراسية دعما ومساعدة مالية يتم تحويلها للطلبة غير الموظفين وغير المستخدمين لمتابعة دراستهم الجامعية، بغرض المساهمة في تحمل جزءا من مصاريفهم الدراسية، وتيسير إمكانية التحصيل العلمي، وفي العديد من المناسبات إثر الخرجات الإعلامية للسيدات والسادة أعضاء الحكومة يصرحون ويلتزمون بالزيادة في المنحة وتوسيع قاعدة المستفيدين.

لذا السيد الوزير، نسائلكم عن ما هي المقاييس المعتمدة من قبل الوزارة لتحديد الشروط الموضوعية لاستفادة الطلبة من المنحة الدراسية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد سعيد أمزازي وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال، أريد في البداية أن أذكر أن الحكومة تمنح واحد العدد من المنح الجامعية لعدة أقاليم وعمالات سنويا، حسب المحصلين على شهادة الباكالوريا.

اللي خاصنا نعرفو هي العدد الإجمالي بالنسبة لهاذ السنة التي منحه للأقاليم هي 382000 منحة التي تم منحها، بما فيها واحد الزيادة إضافية درنها هاذ السنة ديال 27000 منحة، واحد التزايد ديال 4% مقارنة مع السنة المنصرمة.

الغلاف المالي تم التطوير ديالو بواحد الطريقة كبيرة، دزنا من 540 مليون درهم في 2012 إلى أكثر من مليار و800 مليون درهم هاذ السنة هاذي، وسنويا، إن شاء الله، غادي يكون واحد الزيادة حتى نستجيب إلى هذاك الطلب ديال تعميم المنحة على المستوى ديال الأقاليم.

اللي خاصنا نعرفو هي كاين 14 إقليم اللي تيستافدو من 100% ديال المنح بالنسبة للطلب ديال المنحة، هم الأقاليم الجنوبية وأيضا فكيك وجرادة وزاكورة، اللي تيعانيو من واحد المستوى ديال، واحد المعايير ديال الفقر.

بالنسبة للأقاليم اللي ما كانش عندهم نواة جامعية أو حي جامعي، كنا تنعطيوهم 80% من المنحة اليوم وصلو إلى 95% للمنحة، وهاذو قربو للتعميم، بالنسبة للأقاليم الأخرى اللي كانت تتمنح لهم 75% وصلت إلى 85% واللي كانت في 65% وصلت إلى 75%.

إذن تحسن سنوي، الحمد لله اللي استطعنا نعطيو لهاذ الأقاليم، كاين لجان إقليمية في كل إقليم اللي كتشرف على تحديد هاذ المعايير، وفي داخل كل إقليم هذاك الحد الأدنى اللي تيتعمد كمعيار ديال الدخل ديال الأجر ديال الأبوين تيتم التحديد ديالو حسب الحصة ديال عدد المنح اللي كتعطى للإقليم، إذن كاين واحد العدالة اجتماعية في كل إقليم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

أشكركم السيد الوزير على تفضلكم بالإجابة.

ومن خلال ما تفضلتم به هو يتلاقى بشكل واقعي مع الحالة التي تعرفها هذا الملف على مستوى المنح الدراسية للطلبة أو للمتمدرسين.

الموضوع هو أننا نسعى جميعا إلى تطوير والرفع من قيمة التمدرس وتسهيل الولوج إلى التعليم العالي، وبالتالي المساعدة ديال ذوي الاحتياجات والناس اللي ما يمكنش لهم يقراو في الخارج أو عندهم الأمل ديال الآباء ديالهم وفهاذ المدة كلها وهما كيقربو ولادهم حتى كيوصلو الباكالوريا، هو يوصلو للتعليم العالي باش يمكن يكون واحد العدالة على مستوى الترقي الاجتماعي.

فالآن الملاحظة اللي كاينة وهذا هو اللي بغينا السيد الوزير يوضحها، هو هاذ الشي اللي درتو كلو مزيان، مفيد، ولكن احنا الطموح ديالنا والرغبة ديالنا هو التعميم ديال هاذ المنحة هاذي على مستوى الجميع.

ثم كذلك كيفاش، أشنو هي المقاييس؟ لأنه بعض المرات هذاك اللجان الإقليمية وهاذ المسائل اللي كتدار أحيانا كيوصل الحيف لبعض الأسر اللي كيتحرمو من هاذ المنحة هاذي وكتكون في الحقيقة كارثة أساسية على مستوى تلك الأسرة.

لذلك فأشنو هما الشروط الحقيقية؟ الشروط الحقيقية باش يمكن نميزو؟ ثم أننا يمكن نوصلو لهذاك باش ما يكونش تباين مجالي على مستوى توزيع هاذ المنحة باش كلشي يستفد، لأنه يمكن أنه المؤشرات ديال الفقر أو المؤشرات ديال الهشاشة طبعا هي واضحة ومتباينة على حسب الأقاليم، ولكن الحقيقة والأساس هو أنه فداخل الإقليم نفسه هناك تباين، لذلك نبحث في اتجاه أنه تكون عدالة على مستوى توزيع هذه المنح، وبالتالي الرفع من قيمتها أساسا.

ثم كذلك وأهم من ذلك كلو هو التعميم ديالها اللي أصبح مكتسبا لدى جميع المغاربة، فيكفي المجهود اللي كيدار ديال الأسر ديالهم على مستوى التحصيل وعلى مستوى تحمل الأعباء ديال الدراسة، فما بالك عندما يصلون إلى ما يرغبون إليه، فتكون هناك يحس بنوع من التباين، وخصوصا أنه حتى على مستوى المنحة اليوم، راه المنحة مقسومة إلى قسمين: كاينة منحة وكاينة نصف منحة، وكاين حتى ذاك المعيار ديال المسافة، ذاك المعيار ديال المسافة واش فعلا عندو واحد الأهمية وعندو واحد الحضور وتيمكن يخلق لنا العدالة.

إذن السيد الوزير، في اتجاه العدالة، وفي اتجاه توزيع هاذ المنح بشكل عادل وكذلك تعميمها، هذا هو الرغبة ديالتنا السيد الوزير.

شكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

كيف قلت الحكومة واعية بهاذ الطلب المهم، الطلب الاجتماعي، وماشية في التعميم، احنا تقدمنا دبا واحد العدد ديال الأقاليم استفادت هاذ السنة ب95% واللي كيشير لهاذ الشي هو إصدار أخيرا مرسوم في 16 ماي 2019، اللي غيحدد ويعيد النظر فهاذ المعايير، اليوم هاذ المرسوم كيحدد أشنو هما المستويات ديال المنح للاستحقاق الاجتماعي والاستحقاق العلمي بالنسبة للإجازة والماستر والدكتوراه، وأيضا السن ديال الاستفادة من هاذ المنح، وغادي يكونو قرارات وزارية

اللي غادي تحدد المعايير وغادي تؤطر هاذ العملية على مستوى اللجان الإقليمية باش تكون واحد العدالة اجتماعية ومجالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني، موضوعه تأليف الكتاب المدرسي، وهو موضوع من طرف فريق العدالة والتنمية، تفضل أحد السادة المستشارين لوضع السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمات،

سؤالنا هو حول تأليف الكتاب المدرسي، ذلك أن هذا الكتاب عرف مراجعات متوالية ولا زالت هذه المراجعات مستمرة، إلا أن هناك مشكلا متعلقا بالمضمون وأيضا بالشكل لهذا الكتاب.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن الدور المنوط بلجان تأليف الكتاب المدرسي والمصادقة عليه؟

وأيضا عن الإجراءات التي ستتخذونها لمعالجة اختلالات التأليف المدرسي حماية لمنظومتنا التربوية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

كما تعلمون منذ 2002، وتفعيلا للميثاق الوطني للتربية والتكوين لم تعد الوزارة تنتج كتابا مدرسيا موحدا على المستوى الوطني.

وفهاذ السنوات الأخيرة يرتكز دور الوزارة على إعداد المنهاج الدراسي، أشنو هاذ المنهاج الدراسي كيأخذ بعين الاعتبار واحد المجموعة من المكونات ولاسيما أهداف التعلم، البرامج الدراسية، الكتب المدرسي، طرائق التدريس، المعدات المدرسية، وأدوات التقويم، هاذ المنهاج يتم الصياغة ديالو من طرف الوزارة وكيكون واحد دفاتر التحملات اللي من خلالها كاين ناشرين كيهيؤو واحد الاقتراحات.

هاذ الشي كيتعرض على واحد لجنة تقويم والمصادقة، وهنا بغيت نوه بالعمل اللي تتقوم به اللجان المختصة العلمية اللي فيها أساتذة متميزين واللي هما اللي تيقومو هاذ الكتاب قبل الصدور ديالو وقبل المصادقة ديالو من طرف الوزارة.

وفي إطار هاذ المنهاج المنقح تم إنجاز الكتاب المدرسي السنة المنصرمة بالنسبة للسنة الأولى والثانية ابتدائي في دخول 2018-2019، هاذ السنة إن شاء الله في الدخول المقبل 2019-2020 غادي يكون السنة الثالثة والرابعة والسنة المقبلة الخامسة والسادسة ابتدائي وغادي نكونو انتهينا من الكتب المدرسية ديال الابتدائي.

سنويا أكثر من 23 كتاب مدرسي اللي يتم إنجازه حسب هاذ دفاتر التحملات.

اللي بغيت نشير له هي اليوم عندنا واحد الآلية قانونية مهمة اللي باقي ما يمكن لنا نفعلوها، لأن القانون الإطار باقي متصادق عليه، هو هاذ اللجنة الدائمة لتجديد والملائمة المستمرة للمناهج والبرامج للتكوينات اللي غتكون واحد الآلية حقيقية اللي غتنكب على صياغة الكتاب المدرسي وأخذا بعين الاعتبار متطلبات المجتمع والارتقاء بالمدرسة العمومية المغربية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة جيد جدا أن تكون عندنا كتب متعددة، وهذا جيد، وجميل جدا أن يكون عندنا دفتر تحملات، لكن الذي لوحظ في هاذ العملية الأخيرة وإطلاق إعادة مراجعة البرامج والمناهج وإعادة إنتاج كتاب مدرسي جديد هو غياب دفتر تحملات جديد، مما يفتح المجال أمام المؤلفين القدامى وفرق التأليف القديمة والمؤسسات التي كانت تشتغل والتي لها كتب موجودة، مما يطرح سؤالا هل هذا نوع من الريع في المجال التربوي؟

ذلك أنه كان من المفترض أن تفتح المنافسة وأن يكون هناك دفتر تحملات وتفتح المنافسة للتجديد التربوي، فالمراجعة قائمة لا محالة، ولكن لابد أن نفتح المنافسة أمام أطر التربية والتكوين للمساهمة في هذا.

الأمر الثاني هو أنه السيد الوزير أن هاذ اللجان ديال التأليف

والمصادقة أنه كان من المفترض أن تؤخذ تقاريرها بعين الاعتبار، الملاحظ هو أنه لا تؤخذ تقارير هذه اللجان بعين الاعتبار سواء تعلق بالمصادقة، لماذا تؤخذ هذه التقارير بعين الاعتبار؟ لأن في هذه التقارير وقوف عن الثغرات التي عرفها الكتاب المدرسي سابقا لتجاوزها ووقوف على الجوانب الإيجابية لتثمنها.

ثم أنه وحتى إن كان هناك دفتر تحملات وفي غيابه اليوم، فإنه هذه اللجان التربوية ولجان التأليف أنه لا يمنح لها الزمن الكافي للتقويم والمصادقة، مما يوقع فرق التأليف أحيانا في الارتجال أو الرجوع إلى المواقع الإلكترونية وعلى رأسها (Google) للأخذ منه والاستعانة به.

ثم أن هذا الضغط الزمني أنه أحيانا يوقعنا فيما وقع سابقا من إدماج بعض الكلمات العامية داخل المقررات وإن تم التوضيح، وأحيانا وهنا أقف بالقدر الذي نثمن فيه تعميم التعليم الأولي، نقف معكم عند كتاب "أول خطوة" الذي حول مادة التربية الإسلامية التي عنوانها الأساس هو أية من كتاب الله أو حديث من رسول الله، حولها إلى أنشطة مدمجة في اللغة العربية بدون هوية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة أنا قلت أن هاذ دفتر التحملات فالسنوات الأخيرة كنديرو ملاحق بالنسبة لهاذ دفتر التحملات، ويتم صياغة الكتب المدرسية على إثر هذه الملاحق.

اليوم يمكن لنا نخرجو كتاب مدرسي في 3 ديال الأشهر عوض سنتين، فاش كيكون واحد التعديل ديال هاذ الدفتر ديال التحملات، اللي مهم هي هذا الأمر كامل سيتم تجاوزه مباشرة بعد إصدار قانون الإطار اللي غادي يؤطر هاذ العملية عبر اللجنة الدائمة لتجديد البرامج والمناهج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث موضوعه تثمين نتائج البحث العلمي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

زملائي وزميلاتي المحترمين والمحترمات،

السيد الوزير المحترم، هناك تباين بين المجهودات التي تبذلونها منذ توليكم مسؤولية الإشراف على وزارة التربية الوطنية واللي نثمنها عاليا في مد الجسور مع القطاع الخاص من أجل بناء وإرساء شراكة حقيقية، وبين كذلك الوضعية التي يعيشها البحث العلمي، وضعية اللي كتبان أنها عندها معوقات مؤسساتية ومعوقات مادية ومعوقات بشرية، ناهيك عن المعوقات ذات الصلة بالحكامة.

فالتصنيفات الدولية أنها تتعطينا بالنسبة للمؤشر العام العالمي ديال الابتكار كتعطينا المغرب في الرتبة 76 وفقدنا 4 دالمراتب بالنسبة لسنة 2017.

كذلك تتعطينا بالنسبة ملي تندخلو للتحليل التفصيلي ما بين 126 مرتبة وتتعطينا 81 مؤشر ملي تنمشيو لمؤشر العلاقة ديال البحث العلمي مع الصناعة كنلقاو روسنا في الرتبة 111، وفي العلاقة ديال البحث العلمي مع الابتكار تنلقاو روسنا في المرتبة 124، يعني نتذيل هذا الترتيب.

التمويل، العتبة اليوم ديال 1% باقي ما وصلناش لها، ولكن هناك مجهودات بذلت لأن في 2000 كان عندنا يلاه 0.4% اليوم عندنا 0.8 يجب أننا نوصلو للعتبة ديال 1% وثاني نوصلوا ل 1.5% في 2025 و2030: 2% كما يوصي بذلك المجلس الأعلى، وهذه مجهودات اللي خاصها تعمل من أجل أنه البحث العلمي يوصل للمأمول.

المسألة الثالثة هي قضية ديال التشتيت، كاين تشتيت كبير في المنظومة ديال البحث العلمي، لأن هناك المراكز التابعة للجامعة وهناك مراكز كذلك تابعة للقطاعات الوزارية المختلفة ومراكز تابعة لـ (les entreprises publiques) ديال المؤسسات العمومية ناهيك عن المركز الوطني، يعني ما كاينش واحد الهيئة ديال التنسيق، وهنا نحتاج للحكامة ديال المنظومة.

المسألة ديال هادي تعطينا واحد العزلة بالنسبة للجامعة، فهذه العزلة يجب فك العزلة عليها عبر مد الجسور نحو القطاع العام، وأنا أتساءل علاش القطاعات الوزارية ما كتعهدش بإشراف وإنجاز الدراسات اللي كاينة، مثلا الاستراتيجيات الوطنية كلها، أنها تعطات المكاتب ديال الخبرات أجنبية ما كنفهمش علاش ما تعطاشاي وعندنا يعني رجال أكفاء في الجامعة المغربية.

بالنسبة للقطاع الخاص فالقضية معقدة لأن تقسيم الأدوار ما بين القطاع الخاص والقطاع العام في مجال البحث أن كيحتاج لواحد الرصف ما بين مجال البحث النظري الأساسي الصلب الخام وما

بين المجال التطبيقي، وهنا تطرح الإشكالية لماذا ولمن تنديرو البحث العلمي؟ البحث العلمي يجب أن يوجه بالطلب الاقتصادي والطلب الاجتماعي بما فيه مصلحة المواطنين، فاليوم خاصنا واحد الرصف ما بين هاذ جوج، خاصنا تشجيع المقاولات الوطنية من أجل قرض ضريبي.

أعطيني 25 ثانية اللي أعطيتها للسيد ديال الفريق ديالكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس دابا الإنصاف، دبا مازال ما قال لك حتى واحد والو، كمل، كمل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

المسألة الأخيرة هي مسألة الحكامة يجب أنه خاصنا هذه الهيئة عليا اللي غادي تسهر على التنسيق وعلى كذلك التوجيه نحو المجالات المعرفية اللي خاصنا أنها نركزو فيها وخاصنا إستراتيجية وطنية ديال البحث.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير، أنتوما 44 ثانية السيد الرئيس.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم شكرا على هذا السؤال.

اليوم بغيت نؤكد الأهمية اللي كتوليها الحكومة والوزارة لمجال البحث العلمي والتقني، لأن عبر البحث العلمي نطور التعليم العالي، وخاصنا لابد يكون عندنا واحد البحث علمي والابتكار اللي غادي يكون عندو واحد الوقع وواحد الأثر على التنمية الاقتصادية للبلاد.

السؤال اليوم اللي مطروح هو كيف جعل هاذ البحث العلمي أكثر إنتاجية أكثر فعالية وأكثر نجاعة؟ وكيف يتم تجسير البحث العلمي الجامعي مع بحث (Recherche-Développement) في المؤسسات الخاصة، لأن اليوم خاصنا نذكرو بأن النسبة الكبيرة ديال التمويل كتجي من القطاع العام من الدولة، أكثر من 70% ديال تمويل البحث العلمي هو من القطاع العام، ولهذا خاصنا لابد تحفيز المقاولات والقطاع الخاص باش نهضو بالبحث العلمي والابتكار ويمكن يكون واحد المساهمة ويكون تثمين هاذ البحث العلمي واعتماد البحث العلمي الجامعي في المشاريع التطويرية ديال المقاولة المغربية.

واحد العدد ديال الأوراش فتحتها الدولة والوزارة، بما فيها خلق ما نسميه بمجمعات الابتكار (les cités d'innovation) خلقناهم في فاس، في الرباط، في سطات، في مراكش، واللي مهم اليوم واحد الجيل جديد من هاذ المركبات مجمعات الابتكار درناهم في أكاديير بشراكة مع الجهة.

واليوم هاذ الشراكة بين الجهة والجامعة غادي تعطي لنا واحد المنتوج اللي مهم، لأن في هاذ المجمعات الابتكار غادي نحتضنو المشاريع البحثية التطبيقية، اللي غادي يكون عندها واحد الآثار مباشر على التنمية الاقتصادية.

اللي خاصنا أيضا نخمو فيه كيف يمكن أن نمأسس العلاقة بين المقاولة والجامعة، واليوم كاين واحد العدد ديال الآليات منها خلق منح من طرف الدولة اللي غادي تستفد منها الدكاترة اللي غادي يمشيو يخدمو في المقاولة على بحث اللي تهم المقاولة، وهذا غادي يكون جميل وأيضا تخصيص طلب عروض مزدوج بين المقاولة والجامعة أيضا، باش غادي تكون واحد الإسهام وتقريب وتجسير العلاقة بين المقاولة والقطاع العام.

أيضا خاصنا لابد اليوم كاين واحد المجهود كبير ديال وضع براءة الاختراع (Les Brevets d'innovation)، خاصنا لابد كيف يمكن أن أخذ بهاذ براءة الاختراع ونطورها، لهذا خاص واحد التحفيز جبائي لما لا؟ اليوم ونحن نتطرق في الحكومة على هاذ الجبايات وذاكشي خاص لابد نراعيو هاذ الجانب لأن الإقلاع الحقيقي ديال البحث العلمي على مستوى القطاع الخاص هو من هاذ الباب هذا.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الرابع وهو موجه للسيد وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، وموضوعه غلاء أسعار تذاكر شركة الخطوط الملكية المغربية، والسؤال موجه من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلو السيد المستشار لوضع السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يشتكي العديد من المواطنين من بينهم أفراد الجالية المغربية بالمهجر من غلاء أسعار تذاكر شركة الخطوط الملكية المغربية، خاصة خلال فترة عودتهم إلى أرض الوطن.

أمام هذا الوضع، نسائلكم حول التدابير المعتمدة لحماية المواطنين وضبط أسعار التذاكر؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد محمد ساجد، وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الحقيقة، هاذ الإشكالية ديال الأسعار ديال النقل الجوي تتعرف واحد التطورات كبيرة في هاذ العقود الأخيرة، والمجال ديال النقل الجوي بصفة عامة عرف ثورات في هاد العقود الأخيرة بتدخل نموذج جديد ديال النقل الجوي عن طريق الشركات المنخفضة الأسعار، اللي دارت ثورة بالنسبة للنقل الجوي.

والمغرب فعلا استفاد كذلك من هاذ الثورة بفضل التوقيع على الاتفاقية ديال تحرير الأجواء المغربية في 2004 – تنظن–اللي مكنت باش نكسرو بعض الاحتكارات اللي كانت واللي ماشي في فائدة المستعملين ديال النقل الجوي.

منذ التوقيع على هاذ الاتفاقية في 2004 وصلنا اليوم واحد 50 ديال الشركات الأجنبية وبالخصوص الشركات المنخفضة الأسعار، اللي ولت تتوصل لوجهات مختلفة في بلادنا أو في مطارات مختلفة.

طبعا هاذ الأسعار المنخفضة وهاذ الشركات ذات الأسعار المنخفضة المستفيدين منها الكبارهم الجالية المغربية ديالنا اللي موجودة في مواقع مختلفة في أوربا، وهي اللي تملأ هاذ الطائرات واللي تتمكن هاذ الجالية المغربية باش تولي تتوصل للمغرب ما شي غير في الفترة ديال العطلة، ولكن في فترات متعددة، وهاذ الشي تنلاحظوه من خلال الإحصائيات اللي كاينة.

بالنسبة للشركة الوطنية ديال (Royal Maroc) حتى هي تتدير مجهودات كبيرة لإصلاح النموذج الاقتصادي ديالها، ما تبقاش بذوك (les charges) مرتفعة، تتحاول أنها تخفض التكلفة ديال الأسعار ديالها باش تكون في المستوى ديال هاذ المنافسة، اللي هي منافسة لا مفر منها، اليوم في هاذ القطاع ديال النقل الجوي.

ثانيا، هاذ القطاع الجوي في بلادنا عرف في هاذ السنوات الأخيرة وفي هاذ العقود، خصوصا منذ الاتفاق ديال تحرير الجو واحد الحركة وواحد الديناميكية كبيرة، مشينا تقريبا من 600 رحلة أسبوعية اللي كانت عندنا عبر المطارات المغربية كلها، إلى 1600 رحلة أسبوعيا اللي وصلنا في 2008، هاذ الزيادة في العرض تيأثر إيجابيا على الأسعار المعتمدة في هاذ القطاع ديال النقل الجوي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إلى ما خفت نكذب أن الخطوط الملكية المغربية هي من بين الشركات ذات الأسعار جد مرتفعة على الصعيد...، وهذا تينعكس بطبيعة الحال لا على الجانب الاقتصادي ديال البلاد، لا على الجانب السياحي، كما تعرفون أن واحد الفئة عريضة من أبناء الجالية اللي تتعيش في أوربا غير تيبدا فصل الصيف تتبدا المعاناة وتيبدا صعوبات وصولهم إلى أرض الوطن.

فعلاش ما يكونش واحد التسهيلات، واحد التضامن ما بناتكم السيد الوزير، التدخل ديال الوزارة مع الوزارة المعنية بالأمر باش يكون واحد التحفيزات للمواطنين المقيمين بديار المهجر لتسهيل الوصول.

فكذلك الانعكاس ديالها على السياحة، الأسعار المرتفعة للسياحة فالمواطن ملي تيدخل للمواقع على الأنترنيت، تيلقى الأسعار ديال الخطوط الملكية جد جد مرتفعة، وبالتالي إما تيفكر يلتجئ إلى تركيا، إما يفكر يمشي لشي بلد آخر اللي الأثمنة مناسبة من حيث الكراء أو لا من حيث الفنادق.

فهنا هاذ الشي ما تيخدمش السياحة ديال البلاد، فخاص التفكير بواحد الذكاء، لأن إلى بغينا نستقطبو للسياحة وننعشها بشكل جيد، فخاصنا نفكرو بواحد الذكاء كيفاش ندبرو بنية تحتية اللي غادي تشجع لنا المواطنين المقيمين بالخارج، ناهيك على الناس اللي في أمريكا وكندا فهناك عائلات تعاني وتعاني، كاين العائلات ما تتجيش للمغرب لمدة ثلاث، أربع سنين، فكيفاش نلقاو الحل لهاذ الناس اللي عندهم 4 ديال الأطفال باش يجي من أمريكا ولا كندا يزور أرض الوطن واحنا كناديو وكنشجعو المواطنين المقيمين بالخارج على زيارة أرض الوطن ثم الاستثمار والتفكير في الزيارة.

فالسيد الوزير، هنا خاص يكون واحد التنسيق محكم، أنا اللي كنشوف في البلد ديالنا العزيز أن كل واحد عندو شي مسؤولية تيشوف غير الطريق ديالو، ما يقدرش...، أنا ملي تتوصل للمطار، تلقاه شاد (Billet) ديال (la RAM) أغرب الأمور تتوقع لك، يا (la valise) ما جاتش، يا الأمتعة كتضيع، يا تأخر الطائرة بدون...، يا تبقى تما كتسنى ساعة أو ساعة ونصف عاد يطلقو لك الأمتعة، فهاد الحوايج خاص، وخا الوزارة تراسل المديرية المكلفة بالمطارات باش توجه وتنبه لأن كاين شكايات كتكون من طرف الشركات ديال الأسفار، من طرف المواطنين، من طرف السائحين، فخاص التدخل، خاص واحد لجنة اليقظة باش

نحسنو هذه الأجواء، ونحسنو هذه الأرضية لأن ما يمكنش نبقاو دائما كنتفرجو، لأن هناك دول اللي كتنتعش سياحيا كتركيا اللي فاتحة المجال لجميع السياح عبر العالم، ثم بلدان أخرى إسبانيا والنواحي، واحنايا جالسين كنتفرجو كمستمعين، فخاص التدخل وبعجالة السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وننتقل إلى السؤال الموالي، وهو موجه لوزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، وموضوعه مآل الطريق الرابطة بين دمنات وغسات بإقليم ورزازات، وهو موضوع من طرف الفريق الحركي المحترم، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة أعضاء المجلس،

يعتبر الربط بين جهتي درعة-تافيلالت وبني ملال-خنيفرة، من الحلول الإستراتيجية لفك العزلة عن جزء كبير من ساكنة الجهتين.

وفي هذا الإطار، نسائلكم السيد الوزير حول مآل الطريق الرابطة بين دمنات ورزازات عبر غسات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد عبد القادر اعمارة وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين.

السيد الرئيس،

هذا السؤال والسؤال الذي يليه تيتكلمو على واحد الموضوع مهم اللي يتعلق بالمقاطع الطرقية التي تخترق جبال الأطلس الكبير، واللي عندها أهمية كبيرة بطبيعة الحال بالنسبة لتأهيل أو إعداد التراب الوطني وربط واحد العدد ديال المناطق اللي عندها أهمية كبيرة جدا.

هذا المقطع ديال الطريق الوطنية رقم 23 تيضم الطريق الجهوية رقم 307، والطريق الإقليمية رقم 1517 في التصنيف القديم، واللي تيربط ما بين دمنات بإقليم أزيلال وإقليم ورزازات مرورا بغسات على طول إجمالي قدره 137 كلم.

هاذ التأهيل ديال هاد الطريق ممتدة على إقليمين.

فيما يتعلق بالإقليم ديال أزيلال عندنا واحد العدد ديال المحاور اللي تهم الطريق الجهوية السابقة 307، واللي الكلفة ديال الأشغال التي توجد في طور الإنجاز أو المبرمجة بهذا المقطع تبلغ تقريبا واحد 240 مليون ديال الدرهم حوالي 24 مليار ديال السنتيم، وهذه إما توجد في طور الإنجاز أو مبرمجة.

فيما يتعلق بالمقطع ديال إقليم ورزازات عندنا 57 كلم، فيها الطريق الجهوية رقم 307 وفيها الطريق الإقليمية رقم 1511، الدراسة التنفيذية المتعلقة بتوسيع وتقوية هذين المقطعين باش نرفعوهم ل 7 الأمتار في طور الإنجاز، التقديرات اللي عندنا 120 مليون ديال الدرهم، حوالي 12 مليار ديال السنتيم، واحنا الآن تنفكرو أن هاد المقطعين يتدارو في إطار واحد الشراكة على غرار هاذ الشي اللي درنا بالنسبة لإقليم ديال أزيلال، باش يكون هذا المقطع هذا تقريبا اللي فيه 137 كلم في واحد المستوى جيد من ناحية الانسيابية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

جاء في الكلمة ديالكم السيد الوزير أن هاذ الطريق والأهمية ديالها بالنسبة لفك العزلة على مناطق جبلية بالخصوص اللي قريبة لدمنات، وتتعرفو بأن هاذ الطريق هاذي كتدي كذلك إلى المركب ديال النور، ويمكن لها تحل المعضلة ديال الاكتظاظ ديال السير اللي كاين فتيشكا اللي تيعرف تعثر كبير جدا وكنتمناو كذلك أنكم تسرعو بهاذ الطريق ديال (9).

كاين كذلك الطريق كذلك اللي تتربط ما بين امنلاون وأزيلال هي مقطع ديال 7 كيلو متر، وبالتالي السيد الوزير إلى كان ما يمكن لكم تهديو لهاذ المنطقة هو أنه هاذ (les études) اللي تهضرو عليها كل نوبة أنا هاذ (l'étude) اللي هضرتو عليها دبا حاليا من 2013 ولا 2012 تقريبا، كان دائما تنسمعو عليها أي حاجة كنتحججو ب (les études) مازال ما كملوشاي، دبا يكملو، فوقاش غادي يكملو؟ لأن هذا تتلقاولها طريق، وبالتالي ملي تتكون شي حاجة اللي هي ضرورية كتوليو (l'étude) تديروها في 6 أشهر، حيث تتجي لهاذ المناطق اللي هي معزولة كتوليو تمشيو بواحد السرعة بشوية لأن هاذوك الناس فوق ما وصلهم الخير

راهم ناس صبارة.

السيد الوزير،

بكل صراحة هاذ المنطقة هاذي راه ما يمكن لهاش ترقى لهاذ المناطق اللي خدمتو فيها بواحد الشكل كبير، احنا ما بغينا لا طريق سريع لا قطار لا (port) لا، (port de plaisance) اعطيونا غير الطريق فين يدوزو عباد الله وفين تدوز (l'ambulance).

الله يجازيكم بخير السيد الوزير تهضرو دبا عاوتني على شراكة، اللهم إن هذا منكر، فين ما جينا لهاذ المنطقة ديال الجنوب الشرقي خاصنا شراكة، في الجهات الآخرين ما كاين لا شراكة لا والو.

احنا déjà بعدا ما عندنا والو وكتزيدونا بهاذ الشراكة تحيدولنا حتى ذاك الشي اللي اعطيتونا.

الله يجازيكم بخير السيد الوزير هاذ المناطق هاذ المنطقة راه تضررت بزاف والحل بين يديكم، خصوصا أنتم السيد الوزير، لأن الطرق راكم عرفتوها، عرفتو المسألة جبلية، راه ما يمكنش تحل أننا نبقاو جالسين كل نوبة كنقلبو على شي حاجة باش نتحججو باش نلقاو واحد الطريق باش ما نخدموش، راكم تتعرفو هاذ المنطقة معروفة بالصعوبة ديالها، لا بالنسبة لتيشكا واللي كذلك تنتسناو النفق وراكم جاوبتونا عليه عدة مرات بأن الغالب الله، حتى يطلق الله سراحه.

ثاني تتعرفو بأن هاذ الطريق هاذي ديال تيشكا اللي كاينة دابا عارفة واحد التأخر بواحد الشكل كبير جدا، وزيد عليها كل نوبة تتقطع بالثلج.

أنا كنتمنى السيد الوزير بكل صراحة أنكم تعطيو لهاذ المنطقة ما تستحق، لأنه كيفما كان الحال هاذو حتى هما كذلك راه يستحقون كل الخير منكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد المستشار،

صحيح أنتم تتكلمو بحرقة، أنا بغيت غير نصحح واحد القضية غير باش ما يوقعش فيها تغليط الرأي العام، ما كاينش طريق في المملكة المغربية في جميع الجهات ما خضعاش للشراكة، غير باش ما تقولش شي حاجة اللي ماشي صحيحة. جميع الجهات عندنا معهم شراكة، غير المستوى ديال..

السيد المستشار، واش يمكن لنا نتكلمو؟ دبا أنت قلتي هاذ الجهة بالضبط هي اللي ما فيهاش شراكة هذا غير صحيح، جميع الجهات ديال المملكة، شمالا وجنوبا، خاضعة للشراكة، حتى الطريق السريع اللي غادي من تزنيت للداخلة فيه شراكة، فيه وزارة الداخلية فيه وزارة المالية وفيه الجهات وأنتا عارف هاذ القضية.

هاذ المسالة هاذي اللي تكلمت عليها أنا تكلمت على أمور اللي هي عملية، تنقول لك فيما يتعلق بالشق ديال الإقليم ديال أزيلال هذا فيه شراكة واحنا خدامين فيه.

بالنسبة لهاذ القضية ديال إقليم ورزازات هاذ القضية ديال الدراسات على كل حال أنت..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، باقي لكم الوقت تداركو الأجوبة في الأسئلة الموالية اللي عندها تقريبا نفس الموضوع.

فالسؤال الموالي هو موضوع من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه مآل الطريق الرابطة بين تنغير وبني ملال، الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يعيش سكان الجنوب الشرقي للمملكة عدة مشاكل ومعاناة حقيقية، جراء العزلة بسبب التماطل في تهيئة الطريق الرابطة بين إقليم تنغير وبني ملال، باعتباره شريان الحياة بالنسبة لعدد من المناطق الجبلية، الشاسعة، الشيء الذي خلف موجة من الاستياء والتذمر الشديد لذا المواطنين.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات الآنية التي تعتزم وزارتكم اتخاذها من أجل الإسراع بتهيئة الطريق المذكورة حتى تستجيب لتطلعات سكان جل المناطق المتضررة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

أستغل واحد الثانية باش نكمل للسيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

عندك جوج أسئلة في نفس الموضوع.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

غير القضية ديال الدراسة ما كاينش شي طريق بلا دراسة.

طيب هاذ الطريق الوطنية رقم 12 فيها السؤال اللي جا السادة المستشارين 231 كلم، فيها المقطع ديال بني ملال، الإقليم ديال بني ملال فيه 120 كلم، هذا الكلفة ديال الأشغال المنجزة والتي توجد في طور الإنجاز بهاذ المقطع 238 مليون درهم، واحنا غاديين كنشتغلو فيها لأن عندنا فيها اتفاقية خدامين عليها.

المقطع الثاني فيه 50 كلم، هو اللي كاين في الإقليم ديال ميدلت، هو كيضم الجهوية 317 والجهوية 703 والكلفة ديال هاذ جوج ديال المقاطع هما اللي مهمين فيهم 100 مليون درهم، احنا الآن درنا الإتفاقية اقترحناها على الأطراف الأخرى مفيهاش غير هاذ الشق هذا، فيها كذلك المحاور أخرى كتهم أنفكو- تونفيت- أغبالة، فيها واحد 300 كلم، فيها خمسة ديال القناطر غادي تعاود تبنى، وفيها تقريبا الكلفة ديال 670 مليون ديال الدرهم.

وأنا قلت أننا احنا مستعدين نساهمو فيها في حدود 50% والجهة ديال درعة–تافيلالت أبدت استعدادها للمساهمة، أبقت الشق ديال المديرية العامة للجماعات المحلية.

في ما يتعلق بالإقليم ديال تنغير فيها 61 كلم، فيها الكلفة 187 مليون درهم، احنا هاذ مبرمجينها عندنا والمبلغ الإجمالي تقريبا لهاذ المقطع الطرقي حوالي نصف مليار ديال الدرهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم السيد الوزير على جوابكم.

لا يخفى عليكم الأهمية الكبرى لهذا المحور الطرقي وأثره على الساكنة الجبلية لا بالنسبة لجهة درعة–تافيلالت، وأخص بالذكر إقليم تنغير، ولا بالنسبة لجهة بني ملال–خنيفرة عبر إقليم أزيلال وخنيفرة، حيث سيتم فك عزلة كافة الأقاليم الجبلية المعنية بالجهتين، وهو ما سيكون له الأثر الإيجابي لساكنة الجهتين معا.

السيد الوزير المحترم،

أكيد أنكم تبذلون مجهودات جبارة للإرتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لهاته الجهات التي تعيش خصاصا فادحا في كل شيء، وقد وقفتم السيد الوزير خلال زيارتكم الميدانية للجهتين معا على حجم الخصاص وعلى معاناة ساكنة الجهتين معا، خصوصا وأن المنطقة يغلب عليها الطابع الجبلي.

معاناة حقيقية السيد الوزير، كيف لا وهي المنطقة التي تعرف أعلى نسبة للفقر والهشاشة، تكثر الأمراض والآفات، ولعل مناطق أنفكو- أيت عبدي- اميلشيل–تودغة- امسمير-وأنيف خير عنوان للتهميش التي تعيشه المنطقة، لذلك فإن هذا الطريق سيكون بلا شك إحدى الآليات المساعدة لخلق الاستثمارات، وبالتالي تحقيق التنمية المنشودة وتقريب الساكنة من باقي الخدمات العمومية المتوفرة.

السيد الوزير المحترم،

يعني راه ذيك الجهة ديالنا، يعني مبغيناش نهضرو بلغة اليأس، راه يأسنا، جميع المشاريع ديالنا متعثرة، خصنا إتفاقيات، غادي نشوفو، يعني راه المنشئات الفنية دبا في ذاك الطريق ديال المقطع اللي ذكرتم السيد الوزير يعني الحديث وقفت الأشغال بالنسبة ليا، لأن دزت تم يعني المنشئات واقفين، الحديد كيتدرى يعني مفهمنا والو في هاذ الجهة ديالنا، يعني جهة بني ملال راه وصلات مزيانة ولكن مللي كنجيو ندخلو لجهة درعة تافيلالت كأن فينا التابعة السيد الوزير أو لا ذيك المنطقة ديالنا مسحورة أو لا ما كاينش شي حاجة، شي عين يعني ما فهمناش.

وزارة التجهيز راه تتشارك في جميع المشاريع ديال جهة درعة–تافيلالت، لا بالنسبة للمستشفيات ولا بالنسبة لكذا، ولكن صراحة راه ما فهمنا والو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير، شوفو إلى قدرتو تفوسخو هاذ العين.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

لا، ما كاينة لا تابعة لا والو السيد المستشار، أش من تابعة هاذي؟

لا، غير باش تطمأنو أنا نوضح هاذ القضية ديال الشراكة. الشراكة وزارة التجهيز والنقل تتدخل فيها بواحد النسبة، القرار اللي عندنا الآن في وزارة التجهيز والنقل وأنا خذيتو هو أن المناطق أو الجهات اللي غنية نسبة المساهمة ديال وزارة التجهيز ما غتجاوزش 50%. بالنسبة للمناطق الأخرى بما فيها درعة–تافيلالت احنا يمكن لنا نمشيو أكثر من 50%.

أنا تكلمت بطبيعة الحال لأنه هذا بشكل موضوعي ما تيمكن لناش نديرو طرق في بلادنا بدون هذه الشراكة، احنا أصلا داخلين في هاذ

الفوارق المجالية والتقليص، تنعيطو مليار و250 مليون سنويا لهاذ البرنامج هذا، فبالتالي هناك أطراف أخرى تساهم.

الفرق ربما ما بين الجهات هو كاين بعض الجهات اللي بطبيعة الحال الشراكة مشات، استطعنا نتفقو على التركيبة المالية بحال دابا هاذي ديال الإقليم ديال ميدلت احنا حاطينها وغادي نوصلو فيها لواحد الاتفاق، غير هي ما فيهاش غير هذوك جوج المقاطع المعنيين، لأن احنا وسعنا درنا 300 كيلومتر عندنا هنا واحد العدد ديال المنشئات الفنية، فاش غادي توقع هاذ الاتفاقية سيتم أجرأتها بطبيعة الحال، لأن واحد العدد ديال الدراسات التنفيذية ديال هاذ المشاريع هي موجودة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

دائما فريق التجمع الوطني للأحرار بسؤال ثالث، وموضوعه الطريق السريع بجهة درعة–تافيلالت، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا.

السيد الوزير،

تعاني ساكنة جهة درعة–تافيلالت مرة أخرى من العزلة منذ عقود طويلة، بسبب التأخير الذي عرفه بناء الطريق السريع الرابط بين ميدلت وورزازات مرورا بالراشيدية وتنغير أوزاكورة، لكم الاختيار، نظرا للأهمية الإستراتيجية التي يكتسيها هذا المقطع الطرقي الذي خلف تذمرا واستياء عارما في صفوف المواطنين والسائقين خاصة.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات الآنية التي ستتخذها وزارتكم من أجل التعجيل بالتدخل الفوري لبناء الطريق السريع وإنهاء معاناة سكان الجهة المذكورة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد الرئيس،

شكرا للسيد المستشار.

غير للتصحيح لأن انتما في السؤال تتكلمو على التأخير، والتأخير عادة يحيل على أن الطريق كانت مبرمجة وتم التأخير، هي الطريق ما عمرها كانت مبرمجة، الطريق السريع لم يكن مبرمج.

طيب، أشنو اللي عندنا الآن؟ عندنا الطريق الوطنية رقم 13 اللي غادية من ميدلت للراشيدية حتى للريصاني، وكاين الطريق الوطني رقم 10 في المقطع ديالها اللي تيربط ما بين الراشدييية ورزازات، نحيدو بعدا واحد الملف اللي كان شحال من مرة تيتطرح هو هاذ القضية ديال تثنية مقطع الطريق الوطنية رقم 10 اللي غادي يربط ورزازات بالمدخل الشرقي ديال مركب نور، هذي عندنا احنا الآن الدراسة التنفيذية في الأطوار ديالها الأخيرة ولكن عارفين الكلفة ديالها 80 مليون ديال الدرهم، احنا التزمنا باش نعطيو 50 مليون ديال الدرهم، الآن خاص وحوالي تقريبا 63%، خاص دابا غير نكملو التركيبة المالية مع الأطراف الأخرى ونشرعو فيها.

فيما يتعلق بالتثنية، اللي احنا الآن بصدد إنجازه، وأنا اعطيت فيه تعليمات واضحة، هو تثنية ديال الطريق الوطنية رقم 13 اللي غادي تمشي من الحاجب للريصاني فيها 380 كيلومتر.

احنا في البداية، بطبيعة الحال هاذ ملي تنتكلم على التثنية دابا هذي تثنية إذا بغينا نقولو إستراتيجية، أما هو العدد ديال المركبات أو العربات اللي تيمرو فيها في الحقيقة ما تيأهلوهاش تدار تثنية، ولكن باعتبار أن هذه واحد الجهة مهمة جدا وهي فعلا كما يقول السادة المستشارين ما كانتش فيها طريق سريع، بدينا الآن الدراسات ديالها، والكلفة التقديرية الأولية اللي احنا تنشتغلو عليها حوالي 7 دالمليار ديال الدرهم.

وبطبيعة الحال هاد الطريق هادي لما غادي نساليو الدراسات لأن غادي نديروها عبر مقاطع، الراجح أنه غيكون فيها المساهمة ديال وزارة التجهيز والنقل بواحد الشكل كبير، احنا عندنا الآن الموافقة المبدئية ديال الجهة ديال درعة–تافيلالت، غيبقى لنا نشوفو بطبيعة الحال مع الجماعات المحلية شحال يمكن لها تدير، وهاذي غادي تمشي من الحاجب حتى للريصاني.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

وعلى غرار ما سبق أن تطرقنا إليه في السؤال الأول للفريق لتبقى أسباب نزوله حالة العزلة التي تعيشها جهة درعة–تافيلالت بسبب

غياب الاستثمارات المنتجة للثروة، مما جعل الجهة غير قادرة على مواكبة التطور المتسارع لباقي الجهات الأخرى، حيث ساهمت هذه الوضعية في خلق احتقان كبير.

ومما فاقم الوضعية كذلك غياب العديد من البنيات التحتية ذات الأفق الاستراتيجي الضرورية للنهوض بأقاليم الجهة التي تتميز بشساعة المجال ومن بينها الشبكة الطرقية، الأمر الذي يفرض عليكم السيد الوزير مضاعفة الجهود لفك هذه العزلة للنهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالمنطقة.

السيد الوزير المحترم،

بالرغم من خصوصية جهة درعة–تافيلالت وموقعها الاستراتيجي والسياحي، إلا أنها لم تحظ بحقها في البنيات الأساسية مقارنة مع باقي الجهات الأخرى، مما خلق لدى الساكنة شعورا بالإقصاء والتهميش والحكرة، وهو ما كان له انعكاس سلبي على أداء باقي المرافق العمومية اقتصاديا واجتماعيا.

وعلى هذا الأساس، وإنصافا لهذه الجهة وأبنائها، فبناء طريق سريع يربطها، عكس ما قال السي، احنا بغينا الطرق السريعة ماشي غير بغينا نفكو العزلة، بغينا حتى احنا l'autoroute وبغينا راه المنطقة ديالنا كبيرة بزاف، وراه كنتمعشو تما، راه دوك الطرقان اللي عندنا تما السيد الوزير وخا راه قواوها شوية، ولكن ملي كيجي الكار في الليل كتحاول كفاش، وكتميتريزي الطريق و t'as pas le droit تململ، واخا وسعوها كان يزيد غير 50 سنتميتر، باش يقويو الطريق ولكن مضيقة، كيجي الرموك كتحير معها، أنا هاد الطريق كنديرها كل أسبوع والله إلى برافو لهادوك الناس اللي كيديو (la merchandise) في ذوك الطرقان وما بالك بتيزي نتلغمت ملي كيطيح شي رموك تما كنبقاو ساعات وساعات، راه غادي يوصلوك التقارير ديالها السيد الوزير.

صراحة ذيك المنطقة راه خاصكم تنهضو بها، أنا أناشد وأنادي الحكومة أن تنهض وتوقف بجهة درعة–تافيلالت راه ما يمكنش نبقاو مهمشين حتى لواحد الوقت اللي ما كيتصورش.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى من الوقت حوالي 40 ثانية.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد المستشار،

هذه القضية ديال الطريق هي راه عندها معايير، وملي تنتكلمو على الطرق السيارة اللي كان أشار لها السيد المستشار قبيلة راه الطريق السيار لأن كاين واحد المستوى ديال الجولان اللي تيأهلها باش يكون فيها طريق سيار.

طيب، احنا خدينا القرار الآن باش نديرو طريق سريع، أنا كنت صريح، قلت لك إذا خدينا نسبة الجولان راه ما تيأهلهاش للتثنية، كاين بعض المقاطع يمكن لها تثنى هذه اللي تكلمتي عليها، ولكن احنا بدينا الآن الدراسات لأن أصلا القرار باش تدير الدراسات التنفيذية راه ما كانش، دبا احنا غادي نديرو دراسات، أنا قلت لك راه نتكلم على 7 المليار ديال الدرهم، هذه غير التثنية غير طريق سريع، أما إذا جينا نتكلمو على الطريق السيار راه تنتكلمو على 14–15 مليار ديال الدرهم. إذن القرار ديال الطريق السريع احنا خذيناه، غادي يدار بطبيعة الحال بمقاطع.

فيما يتعلق بالطريق الوطنية رقم 10 ما بين الراشيدية وورزازات هذيك الطريق جيدة الآن، بعض المقاطع متوسطة

أنا درتها، أنا مشيت فيها وعاودت مشيت فيها، زعما أنا عارفها مزيان، ماشي تنتكلم.. عارفها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه برمجة إنشاء السدود، وهو موضوع من طرف الفريق الدستوري الديمقراطي، تفضلو السيدة رئيسة الفريق، مرحبا بك.

المستشارة السيدة عائشة ابتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

دأب المغرب منذ الاستقلال، خصوصا في فترة تولي الملك الراحل الحسن الثاني، رحمه الله، الحكم وسار على دربه جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في سن سياسة ترتكز على تدبير الموارد المائية للمغرب، تمثل سياسة إنشاء السدود الحجر الأساس والعمود الفقري لهذه السياسة، لأنها تساهم في تعبئة المياه السطحية وحماية الثروة التي تنعم بها بلادنا وتميزها عن باقي دول القارة، إن لم نقل دول العالم، لكن لازال هناك خصاص كبير في إنشاء السدود لأن كل المنشآت لحد الآن لا تعبئ سوى الثلث من مجموع المياه المتساقطة والباقي يهدر في البحر.

لذا، نسائلكم السيد الوزير عن برنامج الحكومة لإنشاء السدود مستقبلا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

أنا غنجاوبك، ولكن أنا السؤال اللي عندي هو معايير دالبرمجة، وأنا قدرت بأن السؤال مهم جدا لأن معايير البرمجة طارحة إشكال ديال المعالجة.

طيب، هاذ الشي كامل اللي قلته صحيح، عندنا سياسة عمومية، وهي سياسة عمومية في بلادنا اللي مرتبطة بالسدود بدأت في عهد الحسن الثاني، الله يرحمه، ومستمرة في عهد جلالة الملك الله ينصره.

التحدي اللي عندنا في المملكة المغربية هو أننا نوصلو لواحد المستوى من تخزين سدود كبرى، أتحدث اللي تتجاوز 30 مليار ديال الأمتار المكعبة، وهذا نشتغل عليه، وهاذ الشي علاش غادي يكون هاذ البرنامج الأولوي اللي تيترأس جلالة الملك الأشغال ديالو، باش يمكن لنا نرفعو هاذ النسبة.

جوج معطيات مهمة جدا، فيما يتعلق بالبرمجة ديال السدود الكبرى تتخضع للمخطط الوطني للماء وتتخضع للمخططات الجهوية للأحواض المائية، لكن شنو اللي تغير فيها؟ تغير فيها الكلفة ديالها، لأن دبا الجيولوجيا أو (resserrement topographique) اللي ولاو، ولاو صعاب، لذا وخا تتاخد واحد السد اللي تتكون الحقينة ديالو 200 أو 250 أو 300 مليون أمتار مكعبة، عموما تيتجاوز 1.5 مليار ديال الدرهم والدولة المغربية ممثلة بكل الحكومات في إطار هاذ السياسة العمومية تركز على هاذ النسبة ديال التخزين ترفعها، خاصة في ظل المتغيرات المناخية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

احنا السؤال اللي وجهنا لكم هو هذا، إنشاء السدود مستقبلا، لكن سنتفاعل مع جوابكم السيد الوزير، إلا أن الغرض من هاذ السؤال هو انشغال الرأي العام بالسياسة المائية في المغرب، وخصوصا أمام التغيرات المناخية اللي تيعرفها العالم اليوم، كما أن هناك دراسة السيد الوزير، تؤكد تراجع التساقطات خلال 30 سنة القادمة بكل الواجهات باستثناء الواجهة الشمالية والمتوسطة ومنطقة الغرب، وهذا يقتضي المزيد من المنشئات المائية.

لكن نلاحظ أن هناك إكراهات كبيرة، اللي تطرقتولها السيد الوزير، الاستثمارات الضخمة التي يتطلبها إنشاء السدود وأموال كبيرة، فعلى سبيل المثال هناك تأخر في إنجاز بعض السدود مثلا سد بوخميس بمنطقة زعير، حيث توقفت فيه الأشغال، تم تحول الاعتمادات إلى جهة أخرى، على الرغم من أن هذا السد سيحدث ثروة اقتصادية، فلاحية بهاذ الجماعة، جماعة مول البلاد وجماعة سبيت منطقة زعير.

ثانيا، السيد الوزير، نتقاسم معك واحد الإشكاليات ديال الدراسة اللي تطرقتو لها كذلك، سد سيدي الشاهد بمنطقة الأوداية جهة فاس – مكناس، تم إنجاز السد لكن طبيعة التضاريس التي توفرت على نسبة عالية من الملح حالت دون الاستفادة من هذه المياه في سقي الأراضي المحيطة.

هذه الإشكاليات، السيد الوزير، تنتقاسمهم، بعض السدود كذلك تتبذل فيها الدولة مجهود كبير، تنتقاسمو فيها واحد 2 إشكاليات أساسية: عدم استكمال التجهيزات الهيدرو فلاحية وشبكة الري، تيجعل المردودية ضعيفة بالمقارنة مع الأهداف المسطرة لهاذ السدود، مثلا سد الوحدة اللي كان مرسوم له أنه غيسقي واحد العدد ديال الهكتارات.

الإشكالية الثانية نسبة الملء ضعيفة بالنسبة للقيمة اللي قلتو دبا كتعمر بها السدود، لأن أغلب السدود اليوم فيها الأوحال أكثر من المياه، وهذا هو الإشكال اللي مطروح اليوم أمام هاذ السدود الكبيرة اللي في المغرب أن الأوحال فيها تتعبأ واحد المستوى عالي جدا، لهذا تطرقنا لهاذ الإشكالية ديال بناء السدود لأن بالفعل عندنا مشكل ديال السدود الكبيرة في المغرب عامرة بالأوحال ماشي بالماء، هذا من ناحية.

هناك واحد الإشكالية كبيرة أيضا السيد الوزير المناطق الجبلية، فيها موارد مائية متنوعة جدا، ولكن ما كتستافدش منها، لذلك تنطلبو السيد الوزير المزيد من الاهتمام بالمناطق الجبلية وتعبئة الموارد المائية ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيدة المستشارة،

بعض الأمور ما مختلفش فيها، غيررجاءا لثاني مرة أسمع أن السدود الكبرى ديال المملكة عامرة بالأوحال، راه غير صحيح، قلتها وأقولها، هل هناك بعض السدود نسبة الأوحال فيها كاينة؟ صحيح ما كاينش سد في العالم اللي ما فيهش الأوحال.

على كل حال السد ماشي هو (éternel) السد عندو واحد المدة ديال الحياة، تقريبا 100 سنة، النسبة ديال الأوحال مرتبطة بواحد العدد ديال الأمور، ومع ذلك احنا هاذ الإشكال تنعالجوه، وأنا سبق لي وقلت الآن الكلفة باش تبني سد أقل من أنك تمشي تحيد.. عرفتي غير باش تحيد الأوحال خاصك تلقى لها واحد العدد ديال المئات ديال الهكتارات باش تحيد هاذيك الأوحال، ها المسألة الأولى.

المسألة الثانية فيما يتعلق أنا تنفضل نشوف الجانب الإيجابي في تجربة السدود في المملكة المغربية، أولا شركات مغربية 100%، خبراء مغاربة 100%، مكاتب دراسات 100%، هل وقعت بعض الأخطاء؟ الراجح، هاذ القضية اللي قلتي ديال سد الشاهد ممكن، هل لا يمكن أن نستعمله في المستقبل؟ ممكن أن نستعمله، حيث هذاك الشي تيرتبط غير بالمردودية، أما راه تيمكن لنا ناخدو ذيك المياه المالحة ونعاودو نقادوها ونعاودو.. ولكن هاذ المواضع كلها أشنو هو اللي فيها؟ وهاذي بغيت نختم بها، المتغير ديال التغيرات المناخية–صدقني السيدة المستشارة–راه ممطروحش غير للمملكة المغربية، راه على مستوى دول العالم حتى اللي عندها الماء تتساءل غدا شنو غيكون عندها المشكل.

في الدول ديال شمال أوروبا اللي ما عندهاش مشكل الماء تتقول لك غدا شنو يمكن نديرو فهاذ القضية ديال الماء؟

احنا اللي مهم بالنسبة لنا هو نرفعو المستوى ديال التخزين، لأنه حتى المناطق اللي ما فيهاش التساقطات كثيرة يمكن تكون فيها حملات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونتنقل للسؤال الخامس وموضوعه تعثر أشغال توسيع الطريق الوطنية رقم 9 الرابطة بين ورزازات ومراكش، للسيدين المستشارين السي عبد اللطيف أعمو والسيد المستشار السي عدي شجري، شكرا تفضلو السيد المستشار.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين.

فسؤالنا اليوم حول البطء والتعثر اللي كتعرفو أشغال التقوية وتوسيع الطريق الوطنية رقم (9) بين ورزازات ومراكش عبر تيشكا، مما يتسبب في مشاكل لا حصر لها، لا بالنسبة للسائقين ولا بالنسبة لحركة المرور.

وفي هذا الإطار، نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي ستتخذونها لتسريع وتيرة الإنجاز وضمان السير العادي على هذه الطريق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أولا، أنا هاذ الطريق درتها، مشيت فيها جوج مرات وفعلا فيها شوية ديال المعاناة، علاش؟ لأن الاختيار اللي تدار هو أننا هاذ الطريق هاذي الوطنية رقم (9) اللي تتربط جوج ديال المدن مهمة جدا اختارينا أننا نصلحوها ونأهلوها، وهي خدامة، والتأهيل ديالها جا في اتجاه أننا مزال ما حسمناش في النفق ديال تيشكا، غنصلحو الطريق أسميتو، غتكلفنا 1.8 مليار ديال الدرهم.

بالنسبة للإخوان المستشارين اللي كانوا تيقولو هاذ القضية ديال درعة–تافيلالت ما استفداتش من واحد العدد، هاذي 1.8 ديال مليار ديال الدرهم، تقريبا 177 كيلومتر، فيها مقاطع انتهينا منها، وفيها بعض المقاطع السادة المستشارين تيعرفو كان عندنا مشكل، وهاذ المشكل خارج عن الإرادة ديالنا، عندك واحد الشركة مشات للإفلاس وما كناش احنا بغيناها تمشي للإفلاس مشات (la liquidation judiciaire)، اضطرينا نوقفو معها العقدة، خاصة هذيك الطرف اللي كاين ما بين تيشكا وإمرزكان اللي فيه 54 كيلومتر، والإخوان اللي تيمرو بهاذ الطريق تيعرفو بأن فيه إشكالات قانونية وإشكالات إدارية، وكاين واحد الطريق اللي الآن انتهينا من الدراسة ديالو، واحنا غادي نكملوه.

أنا أتفهم بأنه لما تتكون الأشغال والطريق خدامة تتكون بعض الإشكالات بعض المعاناة، نحاول التقليل منها، لكن تيبقى المشروع في الحجم ديال 1.8 مليار ديال الدرهم كواحد الجهد كبير اللي دارتو الدولة باش هاذ الطريق اللي هي طريق إستراتيجية تكون طريق سالكة بمعايير جيدة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الوزير.

صراحة السيد الوزير ماشي من باب الصدفة أنه حطو 4 أسئلة تقريبا في نفس الموضوع وفي نفس المنطقة، هاذ الشي إلا تيدل على شي حاجة تيدل على أن هاذ المنطقة فعلا فيها مشاكل، لأن هاذ المنطقة معزولة، لأن هاذ المنطقة مهمشة.

فالسيد الوزير، قال السي الحاج التابعة وقلتو ماشي التابعة، أنا تنقول ربما شي تابعة، ولكن ربما قلة التتبع وقلة العناية، فالله يجازيكم بخير السيد الوزير هاذ الطريق ديال تيشكا 3 سنين هاذي، 3 سنين هاذي باش بدات الخدمة، وبدات الخدمة على مستوى عدة مقاطع من توفلحت حتى لتدارت ومن تيشكا حتى لأسميتو، وكما قلتو تحت السير (sous circulation) وملي تتكون الخدمة (sous circulation) راه الطريق تترجع (Piste)، هل يعقل أن المنفذ الوحيد للمناطق الجنوبية الشرقية كلها تكون في هاذ الحالة هذي؟

فالله يجازيكم بخير السيد الوزير في الدورة السابقة كنا طرحنا لكم القضية ديال النفق ديال تيشكا، وقلتو لنا بأنه هاذ الطريق هذي وهاذ التهيئة اللي غادي تعرفو الطريق 9 غادي تحد من أسمو، وقلنا لكم في التعقيب هذا ليس حل، والوقت تيعطينا الحق السيد الوزير. حتى المقطع اللي سالا ما بين تدارت وتيشكا، دابا غير شوية ديال الشتا ما نقولوشاي الثلج، الجبل كلشي تيطيح، الجبل كلشي تيطيح والطريق تتقطع، وبالتالي الوقيتة فاش كانو الناس تيديرو 4 سوايع من مراكش لورزازات دابا ولاو تيديرو 6 سوايع.

السيد الوزير باش ما نبداوشاي نخبعو كما تيقولو الشمس بالغربال، راه النفق ديال تيشكا هو الحل الوحيد إلى بغينا حقيقة أن ذوك المناطق نربطوهم بباقي مناطق المملكة، ما نبداوشاي نكذبو على روسنا هذا بكل صراحة، وبالتالي اللهم قد بلغنا، والسيد الوزير ولكم واسع النظر وللحكومة واسع النظر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير، يبدو أن هذه الجلسة جلسة جهة درعة–تافيلالت، سوس سابقا.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد المستشار، راه أنا قلت أنها أسئلة آنية وأنا تفاعلت معها، لكن دابا خليونا غير نضبطو الأمور، راه ما كاينش اللي تيتكلم حيث فاش تتكلم على الإستراتيجية تتقول نفق تيشكا أنا راه كنت واضح السيد المستشار وأجبت عنه مرارا، قلت فيما يتعلق بالدراسات التفصيلية أنا اعطيت فيها تعليمات باش نبداو فيها، ولكن شوية ديال سميتو راه دبا هاد النفق ديال تيشكا راه تنتكلمو على 10 ولا 12 مليار ديال الدرهم، منين غادي يجي وقتو راه غادي يدار.

فيما يتعلق بالطريق رقم 9 اللي تنتكلمو عليها وأنت السيد المستشار سيد العارفين، واش كاين طريق اللي فيها 177 كلم اللي تتخترق هذيك الجبال بالمنعرجات ديالها غادي نهيوها في سنة ولا في سنتين، وهي بحال اللي قلتي أنت (sous circulation) كاين بعض المقاطع أنا جاو عندي مستشارين بحال دبا هذا المقطع ديال توفلحت وتدارت أنا مشيت شفتو، وفعلا فيه معاناة وجلست مع الشركات ما عندناش حل آخر السيد المستشار، ذاك الحل اللي كاين هو هذا، لأن احنا دايزين في جبل وهذا الجبل (les roches) ديالو معروفين ونشتغل عليه في هذا الإطار، باش نسهلو وندیرو احنا هاد الشي كنشتغلو عليه.

النقطة اللي شرتي لها مزيان حيث تكلمتي على ذلك القضية ما بين فاش غادي الممر ديال تيشكا هادوك (les éboulements) صدقني السيد المستشار أنا واحد الوقت دخلني الشك وعيطت، ما اكتفيتش بالخبراء المغاربة، عيطت على مستشارين من دول اللي عندهم هذه المشاكل تيقولو لي السيد الوزير راه هذاك الشي عادي خاصو يتصلح واحنا تنصلحوه ما عندناش في المنطقة ديال الأطلس الكبير عندنا كذلك في الريف وكل مرة تنصلحو طرف فيها.

وبالتالي ما مرتبطش واش الخبراء المغاربة ولا الشركات المغربية ماشي في المستوى..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي، وموضوعه شروط الوقاية بالطرق السيارة بالمغرب وهو موضوع من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

شروط الوقاية بالطرق السيارة، اليوم خاصنا نفرحو بأن بلادنا والحمد لله تزخر بشبكة طرقية خاصة الطرق السيارة، وهنايا أنا غادي نخفف عليك لأن وأنا كنسمع غير فرق الأغلبية تبارك الله عليها حاملة

وبائسة، إذا هاد الطرق السيارة راه وخا متوفرة راها ما محروساش وما مأمناش، أنا دبا غير غادي نجي مع الحق ونقول أن فرق الأغلبية راها يائسة ومدمرة وشهد شاهد من أهلها.

إذا أنا لا يحتاج هذا إلى تشكيك بحيث أننا تنسمعو فرق الأغلبية مدمرة فما بالك بالمعارضة التي تطالب بتشديد الحراسة على الطرق السيارة السيد الوزير ما هو جوابكم شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد الرئيس،

فرق الأغلبية ناشطة وتمارس حقها في الرقابة ومن حقها أن تساءلني ومن حقي أن أجيب، وهي مناسبة باش نقول ومزيان اللي جبدتي هذا الموضوع، ما كاينش قرار في بلادنا تخاذ فيما يتعلق بالطرق السيارة كان قرار مرتبط بجهة معينة.

رجاء السادة المستشارين، الطرق السيارة هي مشاريع وطنية بحال اللي تنديرو طنجة المتوسط راه ما درناهش على ود الجهة ديال الشمال، طنجة المتوسط ما كان يمكن لنا نديروه إلا في طنجة المتوسط هذا مشروع وطني.

فيما يتعلق بالطرق السيارة وأنت قلتيها 1800 كلم تتجعلنا ما بين الدول الأوربية على مستوى التصنيف، جايين احنا في الوسط، هناك دول أوربية أقل منا في الطرق السيارة.

هاد الطرق السيارة بالأرقام، أن 1800 كلم عرفتي شحال دايرين لها ديال السياجات، 3050 كلم ديال السياجات الحديدية، و 540 كلم ديال السياجات الإسمنتية، للأسف الشديد أن بعض من يحيط بالطرق السيارة يفعلون فيها بعض الأفاعيل وهذه تكلفنا تقريبا 5 المليار ديال السنتيم باش نعاودو نقادوها، لكن هذيك النقطة اللي كنتو طرحتو أنتما المستشارين وطرحو السادة النواب ديال هذيك القناطر اللي تيتلاح منها الحجر، وجيت أنا وقلت لكم غنديرو لها برنامج، وشرعنا فيه، وقلت آنذاك وهذا كان يحز في نفسي، قلت غادي نسيجوها وخا الجمالية ديالها غتأثر، الآن اشتغلنا سيجنا تقريبا 21، درنا لها التسييج ودرنا لها الكاميرات ديال المراقبة اللي مرتبطة بالدرك الملكي مباشرة، وعندنا 74 قنطرة أو (passerelle) اللي كنشتغلو عليها في هاذ الإتجاه.

نعطيك غير واحد المؤشر السيد الرئيس، عندنا معدل قنطرة للراجلين، كنتكلم على الراجلين ما كنتكلمش على الآخرين بمعدل وحدة لكل 16 كلم، فوق ما كتكون الحاجة أن هاذوك الناس نديرو لهم قنطرة كنديروها لهم، وأعتقد أن هاذ المستوى من الخدمة مرتفع وجيد، علما بأن كاين مقاطع في الطرق السيارة غير مربحة ماعندهاش مردودية اقتصادية البتة، ولكن الخدمة ديال المستعمل تفرض علينا هاذ المستوى من العمل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السي اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة احنايا لا يسعنا إلا أن نقول هناك مجهودات مبذولة، غير أنها تبقى غير كافية.

السيد الوزير،

احنايا ما كنسولوش كمعارضة باش نحبطو المجهودات اللي كتدير الحكومة، فاحنايا يا ليتنا نشيد هنا من هذه القبة أمام الشعب المغربي بأن هناك مجهودات مبذولة تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ديال بلادنا. ما أحوجنا إلى القول هكذا، ولكن نرى أن هذا من الضروري إثارة بعض الملاحظات، والملاحظات كثيرة لأن هناك خلل في عدم حراسة الطرق السيارة، تنلقاو الماشية تتجول في الطرق السيار، كنلقاو الكلاب الضالة تتجول، وهذا يهدد سلامة المواطنين ومستعملي هاذ الطرق، فيا ليتنا نشدد، هناك نقط سوداء، أظن يجب أن يكون لديكم إحصاء في النقط التي تكثر فيها هذه الحوادث.

ثانيا، السيد الوزير، لا معنى أننا كنخذو الطريق السيار وكنأديو الواجب، غير أننا كنبقاو ماشيين ثلاثة، أربعة حتى لخمسة وأكثر ديال الكيلومترات واحنا كنمشيو (va et vient) كتضيع لنا وقتنا، ماشي كنجي ندير إصلاح وكنعرقلو الطريق الأخرى ولازم المواطن يؤدي، علاش أخويا ما نخلصوش حنايا ملي كتتعدى واحد المجموعة ديال الكيلومترات، أننا أصبحت عاجزة أننا ندير (L'Autoroute).

أستسمح السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد الرئيس، مزيان ملي جبدتي هاذ الموضوع.

في الحقيقة ملي كنتكلمو على الطرق السيارة، راه هي ممتدة في الزمن، دبا احنا غادي نطلقو الطريق السيار ديال جرسيف–الناظور،

احنا غنطلقوه، ملي غيوجد ربما تكون حكومة أخرى، يمكن تكونو أنتما في الحكومة، فبالتالي هاذ الموضوع هذا، الموضوع ديال الطرق السيارة..

السيد الرئيس،

هذا راه مشروع ديال دولة، راه في عموم البنيات التحتية، عموم البنيات التحتية، إلى خديتي المعدل العادي خمس سنوات، أما إلى وقعو (les imprévus et les glissements) وذاك الشي راه يمكن تمشي حتى لسبع سنين، ثمان سنين، بمعنى في الحد الأدنى هي عابرة لحكومتين، طيب هاذ المسألة الأولى.

المسألة الثانية: أنا أشرت لهاذ القضية، أنا ما بغيتش نكون قاسي فيها، لكن كاين، راه الناس اللي كيثقبولك السياج وكيثقبولك الإسمنت كتولي عندك أمور أخرى، ولكن مع ذلك نحن حريصون على أنه اللي يمشي في الطريق السيار ما يمكنش تكون عندو أمور خطيرة عليه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وزيدو في الدعوات ديالكم في هاذ العشر الأواخر.

وننتقل إلى السؤال الآني الموجه لكتابة الدولة المكلفة بالتنمية القروية، وموضوعه الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة رؤية 2030، نعم؟ التنمية المستدامة، اسمحي لي السيدة كاتبة الدولة.

التنمية المستدامة فيها العالم القروي والحضري، والسؤال موضوع من طرف الفريق الحركي، تفضلو أحد السادة المستشارين لوضع السؤال، تفضل أمولاي مبارك.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يراهن المغرب على الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر قصد تحقيق الرهانات الأساسية في مجال التنمية المستدامة، أخذا بعين الاعتبار الرهانات البيئية وتحدي التنمية البشرية وتعزيز تنافسية الاقتصاد المغربي، فبعد مرور سنتين على اعتماد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة رؤية 2030 بتاريخ 25 يونيو 2017، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة حول التدابير المتخذة لتنزيل أهداف هذه الإستراتيجية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة كاتبة الدولة.

السيدة نزهة الوافي كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذ السؤال يحتاج إلى أكثر من ثلاث دقائق، نجيو للجنة ونتكلمو عليه بشكل مستفيض.

بالفعل اليوم بلادنا، الحمد لله، اعتمد جلالة الملك حفظه الله في أول مجلس وزاري للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، اليوم لدينا حصيلة مشرفة فيما يتعلق بتنزيل هذه الإستراتيجية، تنتوفرو على إطار حكامة معتمد في فبراير 2017. بعد سنة مباشرة اعتمدنا 16 مخطط قطاعي، اليوم 6 دالقطاعات كل قطاع عنده مخطط ديالو يعمل على تنزيله، بالإضافة إلى واحد المخطط أفقي اللي هو مخطط مثالية الإدارة، كيفاش الإدارة تدير الفرز، تدير النجاعة الطاقية، تدير النقل المستدام، اليوم احنا في كتابة الدولة للتنمية المستدامة، كما هو الشأن بالنسبة للقطاعات الأخرى، احنا عندنا سيارات خضراء في كتابة الدولة بالإضافة بدينا العملية الفرز، استعمال الطاقات المتجددة، النجاعة الطاقية يعني توليد إنتاج الطاقة من الطاقات المتجددة.

بالإضافة إلى أننا وقعنا مع شركة من أجل أن تجمع النفايات الإلكترونية والكهربائية، بالإضافة إلى التنزيل الترابي، وقعنا مع 6 دالجهات تنزيل ترابي للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في إطار توجه نحو الجهوية وتنزيل ترابي، لأن التحدي مناخي، تحدي الاستدامة هو ترابي بالأساس ومجالي بالأساس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

تفاعلا مع توضيحاتكم واستحضار مدى جاهزية الحكومة لتنفيذ خطة الأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 المحددة في إطار الإستراتيجية الوطنية، نود في الفريق الحركي أن نسجل الملاحظات التالية والاقتراحات:

أولا، إن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030 هي بمثابة التزام سياسي رسمي للمغرب بتنفيذ التزاماته الدولية المرتبطة بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار نسجل في الفريق الحركي التأخر في أجرأة وتفعيل هذه الإستراتجية، لذا نتطلع إلى تسريع وتيرة العمل والانكباب على تحقيق الأهداف المسطرة بدل التسابق حول مهام التنسيق والقيادة بين القطاعات الحكومية المعنية.

ثانيا، نعتبر أن الانخراط الفعلي لجميع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المعنية بالتنمية المستدامة هو المدخل الأساسي لإنجاح هذا الورش الإستراتيجي، بعيدا عن الحسابات السياساوية الضيقة.

وفي هذا الإطار ندعو مختلف القطاعات إلى إعداد المخططات القطاعية وإغنائها بمؤشرات دقيقة ومرقمة لتتبع التقدم في تنزيل الإستراتيجية، مع التأكيد على ضرورة الالتقائية والتنسيق بغية تحقيق الأهداف المسطرة على أرض الواقع في الآجال المحددة.

وهي مناسبة أيضا للتأكيد على ضرورة بلورة إستراتيجية أفقية لحماية البيئة كهدف أساسي من أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا، كما لا يخفى عليكم، السيدة الوزيرة المحترمة، يلعب النظام الإحصائي الوطني دورا مهما في إنتاج المؤشرات الضرورية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، غير أن تعارضها بين مختلف الأجهزة المكلفة بإصدارها تجعل المهمة أكثر تعقيدا، علما أن الدراسات والمعطيات التفصيلية ديال الإحصاء لسنة 2014 لم تصدر بعد، لذا نقترح في الفريق الحركي مراجعة النصوص القانونية الرامية إلى تحسين قانون الإحصاء ومأسسة المجلس الوطني للإحصاء.

رابعا، السيدة الوزيرة المحترمة، نجدد التأكيد في الفريق الحركي على أن المدخل الرئيسي لتفعيل هذه الإستراتيجية وضمان نجاحها هو الإصلاح الشامل والحقيقي لمنظومة التعليم والصحة كأولوية ضمن الأهداف المحددة في رؤية 2030، اللتان تعرفان اختلالات وإشكالات مختلفة تعيق مسار التنمية البشرية والمستدامة ببلادنا.

وفي هذا الإطار نتطلع إلى إخراج القانون الإطار للتربية والتكوين بعيدا عن الحسابات الإيديولوجية، وكذا توفير شروط تفعيل المخطط الوطني للنهوض بالقطاع الصحي 2025.

خامسا، نعتقد في الفريق الحركي أن التنزيل الأمثل لهذه الرؤية يتطلب التعجيل ببناء نموذج تنموي جديد يحصن المكتسبات ويصحح الاختلالات، وفي صدارتها النموذج التنموي لأقاليمنا الجنوبية الذي نتطلع إلى تسريع وتيرة إنجازه.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة كاتبة الدولة، في إطار الرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

السيد المستشار المحترم،

غير واحد التمايز بين الأجندة الأممية للتنمية المستدامة اللي الأهداف ديالها 17 الحكومة ملتزمة بأن تنفذ، والتنفيذ والتنزيل في طور الإنجاز، وكاينة حصيلة ممكن تديرو سؤال محوري للسيد رئيس الحكومة لأنه ينسق بين كل القطاعات في هذا المشروع الأممي.

الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة اللي اعتمدها سيدنا في المجلس الوزاري هو إطار وطني، دبا أنت هو اللي جاني السؤال عليه، أنت تتكلم على إطار أممي اللي هما حقيقة متلازمان، والحمد لله بلادنا في إطار الاستباق والتبصر ديال جلالة الملك في هذا الورش ديال الاستدامة وديال المناخ، احنا قبل ما الأمم المتحدة تنتقل من الألفية لأهداف التنمية المستدامة كنا دوزنا الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، اللي نحن في إطار تنزيلها واللي كتأمن واحد 72% من أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

اليوم الحكومة تشتغل على إطار حكامة تنديرو فيه (La mutualisation) بين الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والأهداف 17 اللي كتخص كل ما يتعلق بمكافحة الفوارق الاجتماعية، ضمان الاستدامة في كل أبعادها التي تضمن الاستدامة في أفق 2030.

بالإضافة إلى ذلك هناك كتابة الدولة للتنمية المستدامة باعتبارها لها علاقة مباشرة بهذا الموضوع، درنا إعداد خطة من أجل تنزيل هذه الخطة الأممية رهن إشارة الحكومة.

بالإضافة إلى ذلك درنا مراجعة للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة باش ممكن نراجعو المؤشرات ونراجعو البيانات إلى أي حد هذيك 17 الأهداف شحال باقي تتأمن، واش باقيين احنا في 72 في ضوء التنزيل ولا إستمرنا، وبالتالي هناك واحد التمايز يجب.. اللي توصلت به هو الإستراتيجية وماشي الأهداف التنموية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة، شكرا.

ننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الصحة، وموضوعه الإشكالات المزمنة لقطاع الصحة ببلادنا، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أمام تزايد الاحتجاجات، سواء داخل القطاع أو خارجه، نسائلكم

عن مدى الإجراءات التي تتخذونها لمعالجة هذه الإشكاليات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد أناس الدكالي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

من المؤكد أنه الوضع الصحي في بلادنا بطبيعة الحال لا يرضي الجميع، مهما المجهودات الجبارة اللي قامت بها هاذ الحكومة والحكومة السابقة والحكومة اللي قبل منها، ولكن في هاذ الست، ثمان سنوات الأخيرة بارتباط مع ارتفاع الميزانية، بارتباط مع ارتفاع عدد مناصب ديال الشغل لهاذ القطاع، وحتى واحد ما يختلف اليوم بأن هناك قطاع يحتاج إلى إصلاح عميق، واليوم بتعليمات من جلالة الملك الله يحفظو، هناك لجنة مشتركة بين قطاع الصحة وقطاع الداخلية وقطاع المالية يشتغل على بلورة إصلاح عميق، راه بحال نموذج تنموي جديد، وسيكون هذا الإصلاح في قلب هاذ النموذج التنموي الجديد الذي يضمن لكل المغاربة الولوج إلى خدمة صحية في المستوى.

بطبيعة الحال لتجاوز الاختلالات ولما جيت للقطاع قلت بأنه لازم ما نعيطو لنفسنا واحد التصور متوسط المدى وعملنا مخطط 2025 بشكل تشاركي، وجعلنا منه اليوم واحد المرجع أساسي لهاذ الإصلاح اللي تنقومو به مع القطاعات الأخرى اللي تكلمتو عليها، مخطط 2025 اللي في الأسبوع المقبل غنقدمو سنة من التنزيل ديالو، اللي فيه مجموعة ديال الإنجازات، وراه السيد رئيس الحكومة تكلم على البعض منها.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لقطاع الصحة مكانة خاصة، فهو يساهم في تحديد مؤشر التنمية البشرية، ويساهم في قياس السياسات الحكومية، مدى نجاعتها من فشلها.

وبالاستناد إلى جميع المؤشرات وبالنظر إلى واقع الحال الكل يقر والآن بأن الوضع الصحي ببلادنا مقلق جدا، قد يطول الحديث هنا عن الإشكالات الطارئة منها والمزمنة، ونكتفي بإثارة إشكاليتين:

تتعلق الأولى بالتدبير العام، وخصوصا في شقه المالي، والذي يعرف عددا من الإختلالات، أهم مثال نورده هو الأدوية واللوازم الطبية، فالواقع ينطق أن المراكز الصحية تفتقد لأبسط الأدوية وفي المستشفيات يرغم المرضى على شراء الأدوية ولوازم الجراحة، في حين ترصد ميزانية خاصة للتموين بهذا المجال.

المشكل إذن السيد الوزير، ليس في حجم الميزانيات ولكن أين وكيف تصرف هذه الميزانيات؟

الإشكالية الثانية تتعلق بالموارد البشرية. إذا كان العنصر البشري هو أهم حد لكل عمل منتج، فإن أهميته تتضاعف عندما يتعلق الأمر بصحة المواطنين. قطاعكم السيد الوزير الذي من المفروض أن يؤتمن على صحة الجميع، يعرف منذ مدة عدة حركات احتجاجية، أطباء، ممرضون، تقنيون، طلبة، وبملفات مطلبية مشروعة، وعوض البحث في الأسباب ومعالجتها، نرى في فريق الإتحاد المغربي للشغل، أن سياسة ربح الوقت هي سيدة الموقف، الاجتماعات مع النقابات لم تفضي إلى نتائج ملموسة وحتى المحاضر التي وقعت لم تحترم.

ينضاف إلى كل ذلك عدم احترام مبدأ تكافؤ الفرص في التعيين، في الانتقال، في الترقية، في التعيين في مناصب المسؤولية، وعلى ذكر المسؤولية خصوصا في المناصب العليا لم نفهم لحد الآن السيد الوزير لماذا فرض على المرشح لمنصب الكاتب العام أن يكون طبيبا، والحال أن المنصب إداري بامتياز، ألا يعتبر ذلك خرقا للفصل 35 من الدستور؟ بما أن هذا الشرط يحرم كفاءات أخرى من الترشح.

خلاصة القول السيد الوزير أنه دون حل هاتين الإشكاليتين لا يمكن أن تنجح لا خطة وطنية ولا قطاعية.

ثانيا، أن ما ذكرناه عن قطاعكم هو جزء لا يتجزأ من سياسة عامة تسود البلاد، حيث مازلنا بعيدين عن تطبيق مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، ومازال الإنسان المغربي لا يحظى بالمكانة الحقيقية التي يستحقها، أي أن يكون في قلب اهتمام السياسات العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير الصحة:

لا، أنا ما غناقش أسلوب التدبير والتسيير ديال الوزير لأنه ربما لن يروق الكثير لما كتلتصق بالقوانين والإجراءات التنظيمية للتعيين في المناصب العليا والتعيين فعدد ديال المناصب على مستوى الجهات إلخ.

أنا أريد أن أؤكد على أن مؤشرات الصحة متقدمة، إلى اخذينا مؤشر ديال التنمية البشرية عندنا 3 فيهم ديال الصحة هو اللي مرتفع في بلادنا هو اللي كيرفع الرتبة ديال المغرب على المستوى العالمي، ثم كذلك وهذا كيدل عليه التقلص ديال عدد الوفيات ديال الأمهات والأطفال حديثي الولادة والأطفال أقل من 5 سنوات.

قلتم الموارد المالية، الموارد المالية اليوم هي اللي مكنت باش يمكن نخلقو في سنتين 950 سرير جديد ونمشيو في 52 مؤسسة إستشفائية جديدة اللي غتعطينا 6000 سرير من هنا ل 2021، هي اللي غتخلينا كذلك نديرو 150 مليون ديال الدرهم في البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، هي كذلك اللي كتسمح لينا باش نديرو 850 مليون ديال الدرهم باش نعاودو التجهيزات 11 ديال (IRM) جوج مؤخرا غيكونو في طنجة وورزازات، عندنا في الراشيدية وغنزيدو وارزازات، ديال درعة-تافيلالت.

ثم كذلك 54 (scanners) اللي تدارو من 2014 كل واحد كيسوى 4 مليون ديال الدرهم، هاذ الشي فين هو؟ فين هي الحكامة اللي تتكلمو عليها، فين مشى هاد الشي؟ الأدوية ضاعفنا 3 دالمرات وكاينة مكتكفيش، غنقول ليك حتى الميزانية مكتكفيش.

لذلك الحل هو تعميم التغطية الصحية ماشي نخليو الوزارة هي اللي يمكن تكفل بتمويل ذلك، هناك اليوم التعميم على المستقلين وبالنسبة للفئات..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لوضع سؤال موضوعه، إختلالات وفوضى الاستقبال بالمستشفيات العمومية، تفضلو السي عبد الصمد.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تعاني مجموعة من المستشفيات والمؤسسات الاستشفائية العمومية من اختلالات وفوضى على مستوى الاستقبال للمرضى وذويهم، الأمر الذي يزيد من معاناتهم.

لذلك نسائلكم السيد الوزير، حول الإجراءات التي ستتخذونها للحد من مظاهر الفوضى والاختلالات على مستوى استقبال المرضى؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بطبيعة الحال الاكتظاظ في المستشفيات هاذي ظاهرة واقعية وكيكون الحجم ديالها مرتفع على مستوى المستشفيات الجامعية، لأنه للأسف لم نستطع لحد الآن من تثبيت احترام المسار العلاجي من المركز الصحي إلى المستشفى ديال القرب إلى المستشفى الإقليمي إلى المستشفى الجامعي، وربما يعني جودة خدمات المستشفيات الجامعية هي اللي تتجعل هاذ المسألة هاذي كذلك.

ولذلك اليوم احنا مشتغلين بشكل كبير على تأهيل المستشفيات الجهوية، خاصة على مستوى المستعجلات، والتأهيل ديال جميع المستشفيات، تكلمت على الميزانية التي نوفرها لذلك باش يمكن نحسنو الخدمات ونقويو الجاذبية ديال هاذ المؤسسات.

ثم كذلك استخدام بعض الطرق الجديدة يمكن كذلك ما يسمى بالمستشفى ديال النهار، اليوم وصلنا ل 10% ديال الأسرة تنخدموها للمستشفيات ديال النهار، يعني كتدوز 24 ساعة وتتمشي، وهذا تيقلص حتى الخطر ديال الإصابة بالأمراض الجرثومية اللي كتكون فالمستشفيات (les maladies nosocomiales).

ثم كذلك فيما يتعلق بالمواعيد ديال الجراحات، اخذينا واحد المبادرة هاذ السنة جادة تعبوية قمنا بها واعطيناه إمكانيات لا الموارد البشرية ولا المعدات وغيكون فيها الشراكة كذلك مع القطاع الخاص من خلال تجفيف اللوائح ديال الانتظار بالنسبة للعمليات الجراحية، 415 حملة طبية اللي غتكون، درنا الآن 84 وتم الاستفادة ديال 26 ألف ديال المواطنين.

أمور أخرى كذلك متعلقة بالمستعجلات، أطلقنا مخطط لتسريع تأهيل المستعجلات في نهاية السنة، وفيه مجموعة ديال الإجراءات اللي يمكن نتكلمو عليها فيما بعد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

لا نجاملكم إذا قلنا بأن هناك مجموعة من الإصلاحات، مجموعة من الاجتهادات المبذولة لتحسين العرض الصحي ببلادنا، نثمن ما قامت به الحكومة برفع الميزانية المخصصة لهذا القطاع ما بين سنوات 2016

حتى ل 2019 بنسبة تتجاوز 16%، غير أن هذه المجهودات تبقى غير كافية لكون أن حجم الخصاص هو كبير والخدمات الصحية لا تزال دون مستوى تطلعات المغاربة، فهذا القطاع هو في حاجة إلى إصلاح عميق. الأزمة ليست اليوم بل هي متوارثة ومستمرة مع جميع الحكومات.

إذن الكل يعترف بضعف الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، للمغاربة، نظرا لضعف الطاقة الاستيعابية بالمستشفيات، نظرا لقلة الأطر الطبية وشبه الطبية، من قلة الأدوية ولغياب التحفيزات لدى العنصر البشري.

لذلك، نطالبكم السيد الوزير، أولا، برفع الطاقة الاستيعابية عن طريق إنشاء المزيد من المؤسسات الاستشفائية، المواصلة في تأهيل ما هو موجود، كذلك البحث عن مصادر أخرى للتمويل، كاين الكثير من المستشفيات اللي هي خاوية ما فيهاش أدوية، الأدوية اللي هي ضرورية كالأنسولين ديال السكري وكذلك الأمصال اللي كتكون في معالجة لسعات العقارب في الكثير من المناطق.

نطالبكم السيد الوزير بإبرام اتفاقيات شراكة مع الجماعات الترابية، وهنا كاين مجموعة من الأمثلة اللي اعطات نتائج إيجابية، لأن المنتخبين المحليين على دراية بواقع الصحة يمارسون سياسة القرب.

الكثير من مجالس العمالات والأقاليم وكذلك الجهات أبرمت اتفاقيات مع مؤسسات تابعة لكم، وكانت النتائج حسنة، لهذا ندعوكم إلى مزيد من الانفتاح والتواصل في إطار السياسة المعروفة اللي كتأدي إلى نتائج إيجابية.

الغرض ديالنا من هذا السؤال هو بغينا نفتحو معكم واحد الموضوع اللي يتعلق بكما تعلمون أن جميع المؤسسات تقريبا كتديرو احد شركات الحراسة بباب المستشفيات، كاين مشاكل كبرى، هادو جاو للأمن ولكن يساهمون في غياب الأمن، أصبحوا يتدخلون في كل شيء، بل يتدخلون حتى في تحديد المواعيد، هذا ليس كلامي وليس كلام المواطنين، جاء في تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2015 في بعض المؤسسات، هناك تدخل في كل شيء، هناك ابتزاز للمواطن، الكثير من الحوادث والاعتداءات اللي كتكون على الأطباء وعلى الأطر الصحية السبب ديالها هما هاد الأشخاص الموجودين لأن ما عندهمش تكوين، كانت لديكم بادرة ديال مضيفات الاستقبال اللي عندهم تكوين خاص لم تستمر، نتساءل معكم لماذا؟

نطلب منكم السيد الوزير أن تعملوا جاهدين من أجل تغيير نظرة المواطنين لهذا القطاع لأن مازال المفهوم اللي عندهم هو أن الداخل إلى المستشفى مفقود والخارج منه مولود.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

تغيير العقليات والممارسات يأخذ وقت صراحة، ولكن الحكومة خاصها تبادر، أخذ المواعيد عن بعد مسألة أساسية، الآن احنا في 17%، وضعنا هدف في أفق 2021 ل 50%، مع اتخاذ مجموعة من الإجراءات بما فيها أخذ موعد من المركز الصحي.

المسألة ديال الأدوية اليوم اخذينا كذلك عملنا إجراء، أنه نعملو واحد الصفقة إطار 3 سنوات، وكذلك التدبير المفوض للوجيستيك والتوزيع، وهذا من المؤكد أنه غيأدي إلى تحسين التزويد ديال المستشفيات، مع العلم أنه دائما اليوم إذا خدينا الأمراض المزمنة وصلنا ل 900 ألف اللي تياخدو الدواء ديال (tension) 900 ألف تقريبا اللي تياخذو الدواء ديال السكري، راه عندنا تحول وبائي في بلادنا، آخر دراسة في 2018، 29% اللي أكثر من 18 عام عندهم ضغط دموي مرتفع، 11% عندهم سكري، وهذه أرقام زادت على هاذي 10 سنوات، وهاذي كلها كلفة بطبيعة الحال اجتماعية واقتصادية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غياب الأمن بالمستشفيات، سؤال موضوع من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

سؤال الفريق الاستقلالي هو غياب الأمن بالمستشفيات، السيد الوزير، ونحن نستمع ممن سبقوني في وضع الأسئلة إلى الاختلالات الموجودة في مختلف المستوصفات والمستشفيات، فماذا أعدت وزارتكم للتقليل من هذه الحدة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

أنا عندي إيمان بأنه الرفع من مستوى الأمن داخل المستشفيات مرتبط بتحسين الجودة ديال الخدمات الصحية وأنسنة المستشفيات،

ما شي بالإكثار بالعدد ديال الحراس على ضرورة ذلك، وحتى بعض المرات يتم التدخل ديال قوات الأمن، وعندنا بعض المستشفيات اللي فيهم داخل المستشفى قوات الأمن، لأنه خاصنا نحميو السلامة ديال المواطن اللي في الداخل وديال الأطر الصحية بطبيعة الحال كذلك.

اليوم هاذ الإمكانيات اللي تنتكلم عليها واللي تتعبأ بشأنها أنه تخفض من هاذ الضغط اللي كاين وكذلك من التوتر، مثلا مؤخرا في سيدي قاسم واحد المصلحة ديال الأشعة فيها سكانير، فيها المصلحة ديال (la mammographie) الثانية في الإقليم، مللي تتشوف العدد الآن ديال الطلبات تتلقى بأن غتجففف اللوائح ديال الانتظارات، إلى كان الاشتغال حقيقي وغنقدرو نوفرو الموارد البشرية، مثلا في ذيك المصلحة كاين 3 ديال الأطباء ديال الراديو ديال الأشعة، فإلى كلشي غيقوم بالدور ديالو من المؤكد ما غادي يكونش مشكل.

بالتالي هنا خاصنا عواد ثاني أساليب أخرى ديال التدبير ديال هاذ الموارد، فيها التحفيز، فيها استقلالية المستشفى، فيها الضبط ديال الدخول والخروج إلى آخره، فيها تتبع المردودية، وهاذ الآليات راه تيغيبو على واحد العدد الإدارات العمومية، وربما باقي بعيد فيهم قطاع الصحة، الآليات الحديثة لتدبير الموارد بشكل عام لا المالية ولا البشرية.

فيما يتعلق بالإجراءات، هناك بطبيعة الحال إضافة إلى تحسين الظروف، هاذ المضيفات اللي تكلمتو عليهم، تنديروهم مازال مستمرين فيهم، مضيفات خاصين بالاستقبال، وعندنا كذلك هاذ الحراس الخاصين عززناهم وغندخلو في واحد البرنامج ديال التكوين ديالهم، ربما كذلك يمكن نرفعو من الميزانيات، لأن حتى الأجور ديال الحراس إلى ما كانوش في المستوى، تيجيونا ناس في واحد المستوى، خاصنا ناس اللي عندهم قدرة على التواصل وفي نفس الوقت كاين العفة، فتتجي حتى بالأجر الكريم.

كاين كذلك مساعدات اجتماعيات اللي تندخلهوم اليوم في واحد العدد دالمؤسسات باش يكونو رهن إشارة المريض يتبعو معه واحد المجموعة دالأمور، كاين كذلك مساعدات العلاجات ما بين المريض والممرض، هناك مساعد العلاجات، دخلناه في المستعجلات هاذ السنة تقريبا 120 وفي 2019 بغينا نوصلو لأكثر من 500 مساعدة ديال العلاجات، وبالتالي ها هم المهن اللي تندخلو اللي يمكن تحسن من الجودة ديال العلاقة بين المستشفى والمواطن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات، وفعلا أننا نشاطركم الرأي أن هناك خلل، الخلل أظن أن وضعتم عدة فرضيات وعدة تجارب للتقليل من حدة التوتر داخل المستشفيات، غير أنني أقول–وبدون طرح فرضية فهي ملموسة–أن قلة الأطر وقلة الأدوية وقلة الآلات هي التي تؤجج غضب المتوافدين على المستشفيات، مما يجعل الطبيب أنه لا حول له ولا قوة، لا يستطيع الطبيب أو الممرض أن يلبي طلبات المرضى، الشيء الذي يجعل هؤلاء المرضى ومرافقيهم بأن يثوروا على الطبيب، وربما تقع أحداث.

فمهما أكثرنا وتعددت الوسائل ديال الوقاية، فيجب العناية بالمستوصفات، بالأدوات، الموارد البشرية قليلة والأدوية قليلة والصحة عليلة السيد الوزير. راه وخا نجيبو اللي جبنا، راه الآن خاصنا سياسة قوية للضبط، راه الناس كيجيو ما كيسولو فين، أنا جبت القريب ديالي وكنلقى ها هو الطبيب قدامي، ما عطاني دوا، مادوز لي شي راديو ولا سكانير ولا شي وسيلة وما كنثيقش به، وكنشكك في المقدرة ديالو أنه هو غير بخل علي، في حين أن الطبيب لا حول له ولا قوة، لأن هذا خاصنا ناقشو..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، شكي على السيد وزير الصحة ماشي على السيد كاتب الدولة في التنمية القروية. أنا شفتك شاد على السيد كاتب الدولة في التنمية القروية، هضر مع السيد وزير الصحة.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

ضيعتنا السيد الرئيس الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

نخلفوها لك.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

على أي كنلتمس رد لي الوقيت ديالي، دقيقة.

السيد رئيس الجلسة:

اليوم كاينة المرونة كلشي عشرة ديال الثواني.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

إذن أنا كنشوف السيد وزير الصحة لازم خاصها تكون عندها واحد العناية خاصة، ونتساءلو علاش كيوقعو هاذ الأحداث، راه كيوقعو نظرا لعدم تلبية طلبات المرضى، وعندما يلاحظ الرفيق، رفيق المريض أنه هناك ما كاينش تجاوب يثور ويفقد صوابه.

إذن احنا خاصنا العناية بالصحة، والسؤال اللي غادي نطرحوه مجموعين وهي الصحة مريضة ونقلبو على الدوا ديال الصحة. هناك خلل في الصحة، السيد الوزير.

واسمح لي أنا أقول واحد الحقيقة اللي كلشي أجمع أغلبية ومعارضة أجمعت على أنه وزارة الصحة غائبة، وشافاها الله هاذ الصحة من عدة أوبئة، أوبئة الاكتظاظ، أوبئة الشح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرفيق الرئيس.

تفضل السيد الوزير، ما بقاش غير 26 ثانية.

السيد وزير الصحة:

قلة الموارد، قلة الأدوية، كاين حتى قلة الصبر عن المرتفقين، وكاين قلة كذلك التدقيق عند السيد المستشار المحترم، أنا أطلب منك أن تقوم، أنا أحترم المثل ديالك، كاين أمثلة كذلك إيجابية على تحسن المنظومة، ولأن هناك وزارة، وكانت وستبقى وستتطور وأن الوزير قائم بالعمل ديالو، وحاضر معك اليوم، ما كهربش، شوف شحال الأسئلة اللي كتطرحو على واحد العدد ديال القطاعات، هذا هو القطاع الحساس، وأنا جاي كنتحمل مسؤوليتي وكنواجه المشاكل اللي هي عبارة عن تراكمات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونتقل إلى السؤال الرابع، موضوعه تحسين ظروف الممرضين على مستوى التعويض والحماية من الأخطار المهنية، وهو سؤال موضوع من طرف فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

يتعرض الممرضون والممرضات بشكل دائم لمختلف الأخطار المهنية.

لذا، نسائكم عن الإجراءات التي قمتم أو تنوون القيام بها لتحسين ظروف اشتغال هاته الفئة أولا، وخاصة على مستوى التعويض وحماية الممرضين من الأخطار المهنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

غير بغيت نجاوب نيت على واحد المداخلة نقولو بأنه الحوار الاجتماعي اللي مأسسناه حقيقة هو مضيعة للوقت، كأن الحوار الاجتماعي هو حوار في اتجاه واحد، واحد كيطلب وواحد كيعطي، لا هو أخذ ورد، هو كذلك الاعتراف لكل طرف بالمطالب ديالو، وفي نفس الوقت بالإكراهات ديال الطرف الآخر.

الحوار الاجتماعي يشتغل بمجموعة ديال الاجتماعات، 12 اجتماع اللي قمنا به، اللجان ولجنة خاصة الممرضين والتقنيين ديال الصحة وحددنا جردنا المطالب وحددنا الأولويات، وكانت اجتماعات ديال اللجنة المركزية ديال الحوار الاجتماعي في 28 مارس و 18 أبريل، وفي القريب العاجل غنجتمع في إطار لجنة القيادة مع الكتاب العامين ديال النقابات، باش نسطرو أشنو يمكن لو يدار على مستوى وزارة الصحة. ما هو له أثر مالي راه عاد وقعت الحكومة اتفاق مهم في 15 مليار ديال الدرهم، راه كيهم جميع الأطر، بما فيهم الممرضين، فيه الزيادة في الأجر، فيه التعويض عن التعويضات العائلية وهاد الشي مهم، ولكن أنا مستعد نزيد لهذه الفئات ديال الصحة لأن كاين الخصوصية، هذه الفئة تيطالبو بالزيادة في التعويض عن الأخطار، فعلا كاين تعويض جزافي، وكيطالبو أنه يكون مرتبط بالسلم الإداري.

الأثر المالي كبير مسألة نحن كنناقشوها وكنشوفو كفاش يمكن لنا نبداو فيها، تعزيز الأمن خدامين فيه، الحماية القانونية عبر إحداث مدونة خاصة بالحماية والمتابعات القانونية اللي كيتعرض لها الممرض فمشتغلين عليها، إحداث تأمين لضحايا الاعتداءات والمتابعات المدنية، كذلك، توسيع خدمات مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية باش تدير التأمين للموظفين والتأمين عن حوادث الشغل والأمراض المهنية، التأمين على الأخطاء، كتدير كذلك التأمين الصحي التكميلي، أمور اللي احنا كنضيفوها باش يمكن نحسنو الأوضاع ديال مهني الصحة وخاصة الممرضين كما جاء في سؤالكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار الرد على التعقيب.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير،

طبعا لن نختلف لأن أشرتم في ثنايا الجواب بأنه كاين خصوصية بالنسبة لهذه الفئة، وعموم في الحقيقة المشتغلين في القطاع الصحي

لأنه قطاع حساس لارتباطه المباشر بالمواطن، فهذه الفئة ديال الممرضين اللي خصصناها بالسؤال اليوم هي عانت في الحقيقة ظلم لفترة من الزمن.

الآن كاين فعلا التحرك من أجل إنصافها ومحاولة إنصافها، لكن النقطة الأساسية السيد الوزير في هذا السؤال هو التعويض عن الأخطار المهنية، فالتعويض عن الأخطار يجب أن نتفق جميعا يجب أن يكون على أساس الأخطار المهنية وليس على أساس الشواهد، هذه الفئة كتقول بأنها إذا قارنها مثلا مع زملائهم في القطاع اللي هم الأطباء كنلقاو بأن الأطباء مثلا كيخرجو أثناء التعيين كتعويض عن الأخطار المهنية ب 2800 درهم، وكتوصل حتى ل 5900، في حين أن الممرضين كتبقى في 1400 ثابتة منذ التعيين إلى التقاعد، فإذن كاين واحد الحيف على هذه الفئة رغم أن هذه الأخطار لا تميز بين الممرض والطبيب لأنهم يشتغلون في نفس الفضاء.

فإذن المطالب السيد الوزير اللي هي عادلة ومشروعة خاص الحكومة وخاصنا جميعا أننا نحولو ما أمكن.. فعلا كاين إكراهات مالية، نقدر هذا الأمر، وفعلا نثمن الحوار القطاعي اللي تم، وبالمناسبة من بين الخلاصات اللي تم الاتفاق بخصوصها مابين ممثلي ووزارة الصحة واللجنة ديال الممرضين والتقنيين هو الإضافة ديال 3000 درهم كحد أدنى في هذه القضية ديال التعويضات، فبالتالي نثمن أنه على مستوى اللجنة المركزية وعلى مستوى اللقاء ما بينكم وبين الأمناء العامين للنقابات أنهم اتخذو هذه التوصيات اللي ترفعات بعين الاعتبار.

كاين مسألة أخرى وهي أنه ممكن أنه نمشيو في المقاربة ديال التعويض بناء على ظروف أو وسط العمل، بحال النموذج الجزائري أو النموذج ديال فرنسا، بحيث أنه التعويضات تتكون لأن اللي كيشتغل في الأشعة ولا في المستعجلات ولا في كذا ماشي بحال الواحد اللي يشتغل ربما في ظروف نسبيا فيها نوع من...

النقطة الثالثة وبها سأختم السيد الوزير هي أنه عندنا سوابق في هذه القضية ديال التوحيد ديال التعويض عن الأخطار المهنية، إلى اخذينا النموذج مثلا ديال الوقاية المدنية، كنلقاو أن مختلف الدرجات مثلا التعويض أنا عندي هنا عندي مرسوم ديال التعويضات عن الحريق مثلا كنلقاو الكولونيل تياخد بحال الملازم بحال العريف بحال رقيب أول للوقاية المدنية، لأن علاش؟ لأن نفس الأخطار فبالتالي كتكون نفس توحيد التعويضات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى، 30 ثانية أو 40، 50 ثانية.

السيد وزير الصحة:

غنسميو هاذ الشي كيف ما بغينا نسميوه، تيبقى دائما المسألة تتعلق بكتلة الأجور وبحزمة مالية اللي خاصنا نوفروها، بعض المرات بعض الفئات تنحاولو باش نحسنو من الوضع ديالهم نقلبو على شي مسالك، منين تندوزو من ذاك المسلك كنلقاو راسنا خلقنا مشكل مع فئات أخرى، هي هاذي اللي واقعة ديال التعويضات عن الأخطار والفرق بين الأطباء والممرضين.

أنا متفق معك بأن يمكن نعيدو هاذ الشي في إطار الإصلاح ديال الإدارة العمومية، هذا خاصو إصلاح شمولي اللي الآن الحكومة منكبة عليه، ونتمنى أنه غيأخذ الوقت، لأن هاذ الشي ديال الفئات بالعشرات وأنواع التعويضات بالعشرات ما غنخرجوش من هاذ الشي، والمالية عندها كلام واحد هي شحال كياخذ هاذ القطاع، وشحال يمكن لي نزيد ليه والنبي عليه السلام.

فبالتالي احنا متفقين باش نعاودو النظر فهاذ الطريقة ديال الاحتساب، وبغيت نذكر واحد المسألة لهاذ الممرضين، ونذكرها ودارتها الحكومة في 2017، النظام الأساسي الجديد اللي غيعالج الوضعية المالية والإدارية والعلمية ديال هاذ الناس 250 مليون ديال الدرهم ماشي ساهلة، 250 مليون ديال الدرهم أنا تيبقاو فيا اليوم واحد 5000 ديال الممرضين اللي ما كيشملهمش هاذ المرسوم، هاذو بالنسبة لي أولوية وبالتالي نجبرو لهم شي حلول، ولكن كل مطالبهم مشروعة غير خاصنا نحددو الأولويات على حسب الإمكانيات ديال الحكومة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل للسؤال الخامس، وموضوعه تجاوزات المصحات الخاصة، وهو موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تستغل بعض المصحات الخاصة الظروف الصحية للمرضى للاغتناء السريع، فالبعض يلزم المرضى بوضع شيك ضمان–اللي هو ممنوع قانونيا–قبل الولوج إلى المصحة عوض استقبال المريض وإنقاذ حياته اللي هو الدور ديال الطبيب والدور ديال المصحة.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن التدابير التي ستتخذونها لوضع حد لهذه التجاوزات في هذا المجال الحساس بالضبط؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

هذا سؤال مهم موضوع آني ما يمكنش نحلو هاذ المسألة إلى ما مشيناش إلى تعميم التغطية الأساسية، باش أي مواطن لما يمشي ما يجبد لا فلوس لا والو يجبد لاكارط، هذا هو الأمل، هذا هو الأفق، ولكن هذا تيبغي الإمكانيات وتيبغي تعزيز البرامج ديال الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، وهاذ الشي غنوصلولو له إن شاء الله مع الوقت أكيد كيف ما وصلو ليه دول أوربية اللي سبقتنا أو متقدمة بشكل عام اللي سبقتنا إلى ذلك واحنا غاديين فيه، التوجه ديال الترسانة القانونية غاديين فيه.

مسألة أخرى كذلك المراجعة ديال الاتفاقيات الجماعية والتعرفة باش يمكن نخفضو على المواطن هذاك الباقي أداؤه، اليوم أكثر من 50% تتجي من الجيب ديال المواطن ديال النفقات ديال الصحة اللي كتوصل ل 65 مليار ديال الدرهم، القانون كيعطي أنه ما يمكن تعطي للمصحة إلا ما تبقى من الأداء، ولكن منين تنشوفو التعرفة اللي كاينة فالمصحة والتعرفة المرجعية تيبان ليك فرق كبير، التعرفة المرجعية تتعطي 120 درهم مثلا ف (consultation spécialisée) راه تيحسبها ليك ب300 درهم شكون اللي بغا يخلص الفرق؟ راه غتخلصو تخلصو، إذن هاذ الشي هو اللي خاصنا نتجاوزه.

فيما يتعلق بالقانون 131.13 الوزارة حريصة على التطبيق ديالو، الإشهار ديال الأثمنة، كذلك الفوترة ديال الأدوية، احترام فاتورة الأدوية بارتباط مع القانون 17.04 وتطبيق السعر ديال المستشفى ماشي ديال الصيدلية أو سعر آخر، وهذا كان فيه واحد المنشور اللي صيفطتو للمصحات، وغتكون هناك مراقبة.

هناك كذلك، قلت الإعلان بشكل واضح عن الفوترة، ثم كذلك أنه عملية التفتيش الدورية تنقومو بها باش نشوفو مدى مطابقة هاذ المصحات للقانون.

بطبيعة الحال ما يمكنش نقلبو احنا واش عندو الشيك أو لا ما عندو الشيك، هاذ الشي ماشي شغالنا، ولكن خاصنا نشوفو واش تيطبق واش تيعلن بأنه هاذ الثمن واش تيطبق الاتفاقية الوطنية أو لا ما تيطبقهاش اللي هي براسها تجاوزت، واحنا خدامين باش نخرجو، إن شاء الله، واحدة جديدة. ثم مجموعة ديال الأمور الأخرى مرتبطة بالمعايير التقنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الوزير المحترم،

في الواقع هاذ عندما نتكلم عن المصحات الخاصة، لأن كما قلتو السيد الوزير، على أن القطاع الصحي ببلادنا، كما قال الأخ الرئيس، مريض فيه إشكاليات كبيرة ومرتبطة كذلك بذاك الشي اللي قلت، هاذ الشي فيه ماشي غير أنت بوحدك اللي مسؤول عليه، متفقين، لأن فيه تراكم كبير جدا، ولكن هاذ التراكم اللي كاين ما يمكنشاي نخليوه 7 سنين ديال التراكم، نعطيكم مثل بعض الدول اللي كانت فيها إبادة عرقية مثلا دول إفريقية معروفة اللي كانت فيها حرب أهلية خطيرة جدا، في ظرف 7 سنين أو 10 سنين انتقلت من دولة فقيرة جدا إلى دولة يعطى بها المثل، إذن 7 سنوات أو 8 سنوات من عمر الحكومة وكانت باش تبدل منحنى التطور في بلادنا.

إذن هاذ الشي اللي بغينا نديروه، لأن كون كانت الصحة مزيانة، وهاذ الشي اللي تتقول كامل متفق معك عليه، على أنه ما غاديش يمشيوش الناس يتدفعو مباشرة يمشيو لهاذ القطاع الصحي وكاين الفقر في بلادنا، راه كاين الفقر في بلادنا، اللي تيمشي الواحد عيب مثلا اللي تيمشي الواحد المصحة ويطلب منه، ما تيسولوش باش يدخلوه لنا للجانب الإنساني هو الأساس ماشي الجانب التجاري، أن المعاملات داخل مصحاتنا أصبحت معاملات تجارية تطغى على العالم الإنساني اللي هو أساسي في هذا القطاع اللي هو قطاع صحي.

نتمناو على أنه الاتفاقيات اللي قلتو خاصكم تفضيوها، لأن ملي تيمشي الإنسان اللي عندو تغطية صحية تيمشي تيخلص 50% من جيبو، علاش؟ لأن كاينة اتفاقية ما بين الوزارة وبيناتكم انتما الجمعية الوطنية لأصحاب المصحات، ما تداكرتوش معهم، ما تتداكروش معهم، ما فضيتوش معهم المشكل، إذن القضية، ها انتما قلتوها، خاصنا نفضيوها، ماشي أنا نفضيها أو لا هاذ الناس اللي تيفضيوها، انتما اللي تفضيوها، انتما اللي تقعدو مع هاذوك الناس وتفضيو هاذ المسائل، تراجعو معهم التعريفة إلى كانت مراجعة التعريفة نراجعوها معهم، في إطار باش يخليو المواطن ما يخلص، كما قلت، والو لأن عندو التغطية، هذا اللي عندو التغطية تيخلص 50%، اللي ما عندو التغطية مشكل آخر، الناس تيبيعو ديورهم، إشكاليات كبيرة زعما هاذ الشي أنت تتعرفوه، أنت كمغربي راه تتعرف هاذ الشي.

وبالتالي كذلك كاين مشاكل، سمعت غير البارح في الجرائد على أن المشاكل اللي كاينين فيما يخص (les ambulances) وتشكات هاذ الجمعية ديال المصحات على أن هناك لوبيات، أنا تنتكلم على مصحات ما يمكنش نتكلمو على جميع المصحات، ماشي كاع المصحات، كاينين مصحات اللي فيها ذاك الجانب الإنساني، ولكن كاين المصحات اللي في الواقع اللي عندها هاذ الجانب اللي خاص يكون زجري، اللي خاصكم تراقبوه، واللي خاصكم تشوفوه، حتى قضية الضرائب اللي كان قالها الكاتب العام ديال الوزارة على أن واحد العدد ما تيخلصوش الضريبة، .. ديال هاذوك واحد العدد الناس لوبي ضد كاتب عام ديال وزارة المالية اللي قال على أن هناك خلل فيما يخص التصريح، فيما يخص كذا، والحكومة بلعت لسانها أمام أمام هاذ.. حتى واحد ما هضر فيما يخص هاذ ..

هذه هي الحقيقة لأن وصلنا واحد الوقيتة في المغرب على أنه شي واحد يخاف يقول الحقيقة في قضية اللي هي أساسية في بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

والكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير الصحة:

فعلا كاين تراكم، ومنذ 7 سنوات كاين عمل جاد من أجل الالتحاق بالركب، ومن أجل التدارك ديال هاذ الخصاص اللي واقع، مع العلم أنه المتطلبات على الصحة تتزايد، الاتفاقية الوطنية في 2019 خاصنا نعملوها، وكاين تقدم كبير في المشاورات، كبير واللي تيشمل ماشي غير التعريفة، كيشمل كذلك أدوات ديال المراقبة، اللي كيشمل كذلك وضع بروتوكولات، كيشمل كذلك بشكل عام الحماية ديال المستهلك، ومجموعة ديال الأمور اللي يمكن تصفي وتجعل الشفافية والوضوح بين العلاقة بين المنظمات ديال التأمين ومقدمي ديال الخدمات.

في ما يتعلق بالتفتيش، هاذ السنة غادي نديرو 100 عملية ديال التفتيش إن شاء الله، درنا 16 العام الآخر، لأن كاين الهيئة الوطنية كان عندهم انتخابات وهي شريك أساسي في العمل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي، الإضرابات المتتالية لطلبة الطب بالكلية، للمستشارين المحترمين للفريق الإتحاد الاشتراكي.

المستشار السيد ابوبكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

لا يزال طلبة الطب وطب الأسنان والصيدلة بالكليات والمستشفيات العمومية وكذلك الممرضين يخوضون إضرابات متتالية ومتعددة الأسباب منذ مدة طويلة، مما ينذر حسب البعض بسنة بيضاء.

ومع تفاقم المشاكل، نسائلكم السيد الوزير عن نتائج الحوار مع تنسيقية طلبة الطب والأسنان ومع الممرضين وعن الإجراءات التي ستقوم بها الوزارة للحد من تأثيرات هذه الإضرابات على سير وخدمات المصالح الصحية التي يحتاجها المواطن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار المحترم،

منذ بداية الاحتجاجات ديال الطلبة ديال الطب، فتحنا معهم باب الحوار، وتكلمنا معهم في جميع النقط ديال الملف المطلبي ديالهم، لا قطاع الصحة ولا قطاع التعليم العالي، وكانت اجتماعات عدة في 12 فبراير- 15 مارس- 29 مارس، وأنا والسيد وزير التربية الوطنية، اجتمعنا معهم يوم الجمعة 12 أبريل، وخرجنا واحد البلاغ، لأن طلبنا منهم باش نوقعو اتفاق وعطيناهم يومين، ومشاو هما دارو المسيرة ديالهم واخذاو الوقت اللازم، فاضطرينا نخرجو بلاغ باش نوضحو للرأي العام والآباء بأن هناك التزام ديال الحكومة تلبية جل المطالب اللي كاينة.

كذلك جولة حوار أخرى انطلقنا فيها من بعد ذلك، باش ندققو هاذ العرض الحكومي، ولكن للأسف لحد الآن كيف ما قلت قبيلة الحوار في اتجاه واحد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الوزير.

احنا في الفريق الاشتراكي، طرحنا السؤال على وزيرين: وزير الصحة وزير التربية الوطنية، باعتبار أن الإشكالية هما قطاعين وزاريين، لكن السيد الوزير، ما أعتقد أن المشكل يختزل في ما تفضلتم بالإجابة به.

أعتقد أنها لسنا كمغاربة في حالة ترف من حيث قطاع الصحة، ومن حيث الموارد البشرية خاصة في الأطباء، حتى نقول بأنه سواء كانت السنة بيضاء ولم تكن سيان، ما أعتقد أن هاذ الأمر يستقيم.

لذلك فمسؤولية الحكومة قائمة في إيجاد الحلول لهاذ الإشكال، لأنه يوم 10 يونيو كاين الامتحانات، كاين الأسدس الثاني ديال الامتحانات، وبالتالي إلى ما شاركوش هاذ الطلبة في هاذ الامتحانات بمعنى سنعتبر الأمر سنة بيضاء.

كذلك الأطباء يطالبون بشيء معقول وموضوعي، لا يمكن الدولة المغربية تقدم مساعدات في الاستثمارات للقطاع الخاص، في التسهيلات الضريبية، في مجموعة من الأشياء، لكن لا يمكن أن تكون المستشفيات العمومية وأن تكون مصالح الطلبة اللي قراو في الكليات العمومية أنه تكون على مصالح هاذ الناس باش نرضيو واحد الجهات معينة، إلى كان القطاع الخاص باغي يدير الكليات ديالو، يدير المستشفيات ديالو، يدير.

اليوم كتقولو بأنه الإقامة الطلبة ديال القطاع الخاص حتى هما يكونو في الإقامة ويكونو في الداخلية، إيوا العدد ديال المقاعد أصلا محدود، أصلا الطلبة في القطاع العام ما قادينهومش هاذ المقاعد، ونزيدو القطاع الخاص.

كذلك في ما يتعلق بدفتر الضوابط البيداغوجية اللي الميزات اللي معروفة في كلية الطب ديال مشرف ومشرف جدا لا يمكن التنازل عليها، دفتر الضوابط البيداغوجية جاب، قال حسن ومستحسن، كذلك سد الخصاص بهاذ الأطباء في غياب الطبيب المؤطر هذا إشكال هاذي مطالب معقولة تيطلبوها الطلبة، وبالتالي يجب إعمال العقل وإعمال المسؤولية السياسية في هاذ الموضوع، ولا يجب أن نقول أننا جلسنا مع الناس وهما دايرين مسيرة يوم 30 في الشهر الحالي في الرباط لتأكيد مطالبهم والدفاع عنها.

لذلك، أنا أتوجه إليكم السيد الوزير ومن خلالكم إلى الحكومة بمعاودة الجلوس مع الطلبة الأطباء وتفادي السنة البيضاء لأنها لا تخدم البلد أصلا ولا تخدم الإنسان المغربي أصلا قبل الطلبة الأطباء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار،

الحكومة طمأنت بأن ما غتكونش سنة بيضاء الامتحانات في وقتها إن شاء الله وأنا غنسرد عليك من خلالكم للرأي العام الالتزامات الأساسية المهمة واللي تتجاوب على مجموعة من التساؤلات ديالكم.

المراكز الاستشفائية الجامعية العمومية تشكل ميادين تدريب خاصة بطلبة كلية الطب العمومية، المباراة الخاصة بالداخليين (les internes) لن يطرأ عليها أي تغيير في وضعها القانوني، يعني لا تسمح للطلبة ديال الكليات الخاصة أنهم يدوزوها، هما خاصهم يديرو مباريات ديالهم، الرفع من مناصب الداخلية من 220 في 2017 ل 360 في 2018 وغنزيدو نرفعو في 2019، الرفع من مناصب الإقامة من 197 في 2017 إلى 700 في 2019، راه زدناهم، الرفع من مناصب الشغل الحاصلين على دكتوراه الصيدلة وطب الأسنان، مراجعة دفتر الضوابط البيداغوجية اللي ناض عليه كاع الصداع، المراجعة ديالو، التحيين والتجويد ديالو بتشاور مع الأساتذة والطلبة، الالتزام باستفادة طلبة السنة الخامسة من الصيدلة من المنحة والسنة السادسة صيدلة وطب الأسنان من التعويض عن المهام، تغيير المنشور المتعلق بتدبير التداريب الخاصة بطلبة الطب، الأطباء الداخليين، تأهيل فضاءات التداريب الاستشفائية وتوسيعها، إشراك الجميع في تنزيل الإصلاح البيداغوجي للسلك الثالث ونقط أخرى.

جوج ديال النقط اللي ما يمكنش نرجعو فيهم للور، هما ديال مباراة التخصص ما يمكنش نحصروها في خريجي الكليات العمومية على غرار حاملي الديبلومات المعترف بها اللي تيجيو من الخارج، حتى هاذوك مغاربة تيجيو من الخارج، وهاذو اللي قراو في الخاص ما عندهوش الحق؟ هو طبيب ما يمكنش يدوز، ولكن قلنا بأن احنا مستعدين نعيدو النظر في المباراة بما يضمن حقوق ومكتسبات هؤلاء الخريجين اللي تكلمتي عليهم ديال القطاع العمومي.

السنة السادسة طب الأسنان ما فيهاش تراجع، هذا معيار بيداغوجي، ولكن قلنا ما كاين مشكل نراجعو المضامين ديال دفتر الضوابط البيداغوجية ونراجعو الملف الوصفي ونوفرو الظروف الملائمة ديال جودة التكوين والتدريب واعطينا وزارة الصحة مراكز جديدة يلاه تفتحات ديال طب الأسنان يلاه تفتحات، اعطيناها للمستشفيات الجامعية قلنا ها فين يجيو يتدربو، درنا جميع الحلول.

فوق ذلك راه ما يمكنش، غتقول ليا المستشفى الجامعي ديال أكادير اعطيه ليا غدا غنقول لك ما يمكنش، نعطيه لك من دبا عامين، ما يمكنش نعطيه ليك غدا، ولكن نعطيك جوج مستشفيات أكادير وإنزكان ونعطيك طنجة ومحمد الخامس ومحمد السادس مرحبا ونخدم معك ونديرلك القاعات ونديرلك هاذ الشي مرحبا.

إذن هاذ الشي علاش تنقول الحوار خاصو يكون في الاتجاهين، راه ما يمكنش بغيت هاذ الشي وإلى ما كاينش ما لعابينش، اسمحولي.

إذن احنا نعم لكل الوساطات وكيف تلقينا مجموعة من الاقتراحات ديال الوساطات ديال فرق برلمانية مرحبا بها ونزيدو للقدام إن شاء الله، واحنا بغينا غير مصلحة وليداتنا ومصلحة هاذ الطلبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد وزير الصحة على مساهمتكم.

وننتقل إلى قطاع وزارة الشغل والإدماج المهني، علما بأننا توصلنا من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية طلب تأجيل السؤال الذي كان موجها إلى السيد وزير الثقافة لجلسة لاحقة.

إذن السؤال الموجه إلى قطاع الشغل والإدماج المهني موضوعه، احترام الصيدليات لقانون الشغل، والكلمة لأحد السادة المستشارين أو المستشارات من طرف المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

تعرف العديد من الصيدليات على الصعيد الوطني خرقا سافرا للقانون، لذا نسائلكم السيد الوزير عن الأسباب التي تجعل وزارتكم تتساهل مع هذا القطاع في عدم تطبيق القانون

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد يتيم وزير الشغل والإدماج المهني:

لا يجوز لهذه الوزارة أو غيرها أن تتساهل في تطبيق القانون مع أي كان، كما ورد في سؤالكم، ولا أن تستثني قطاعا من القطاعات من تطبيق القانون، والدليل على ذلك أن البرنامج ديالنا يستهدف البرنامج ديال التفتيش الوطني، يستهدف مراقبة ظروف عمل العاملين بالصيدليات، فأدرجت ضمن الأولويات الجهوية المتضمنة في البرنامج الوطني لسنتي 2017-2018. بطبيعة الحال خدينا 2 ديال المديريات، باش نكونو واضحين، المديرية الجهوية ديال الشغل والإدماج المهني بكل من الرباط ووجدة وسجلت الملاحظات كالتالي:

إنجاز 150 زيارة تفتيش للصيدليات والعيادات ومختبرات التحاليل الطبية بالمديرية الجهوية بالرباط، في إطار تنفيذ الأولوية الجهوية الثانية من البرنامج الوطني لتفتيش الشغل برسم 2017، وجه خلالها 5705 ملاحظة؛

تم إنجاز 124 زيارة تفتيش للصيدليات ومختبرات التحاليل الطبية بالمديرية الجهوية بوجدة، في إطار تنفيذ الأولوية الجهوية الثانية لتفتيش الشغل، وجه خلالها 873 ملاحظة.

وهذا يعني على أنه المفتشين ديال الشغل في المديريات الآخرين ما تيستهدفوش الصيدليات، هذا غير في إطار الأولويات باش نعطيو لهاذ القطاع ما يستحق من التفاتة ومن اهتمام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السي حيسان.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية لابد نترحمو على أرواح العاملات اللي توفاو عاود في حادثة ديال نقل العمال والعاملات، وبالمناسبة نترحمو أيضا على السي عبد الله الحجيلي أب الأستاذة التي فرض عليها التعاقد واللي توفى البارحة.

ففيما يتعلق بالموضوع ديال السؤال ديالنا اللي هو ديال الصيدليات، مع كامل الأسف، هاذ القطاع على الصعيد الوطني ما تيحترمش قانون الشغل، أولا، وما تيطبقش الحد الأدنى للأجور وما تيصرحوش بالأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وأكبر المشاكل اللي كاينة في مدونة الشغل كاينة في التوقيت، لأنه كتلقى هاذ الأجراء تيخدمو واحد الوقت اللي تيفوت 44 ساعة اللي تتفرضها مدونة الشغل.

أيضا أنهم ما تيعطيوهمش الأعياد الدينية والوطنية، فالبعض يكتفي بالأعياد الدينية، البعض تيدير النص ديال الأعياد الدينية والوطنية، وأنا عندي هنا منشور ديال الهيئة ديال الصيادلة المجلس الجهوي للجنوب، ولى هو مشرع تيقول بأنه يلاه 7 ديال الأعياد الوطنية والدينية اللي تيتأداو، 7 ماشي 12 اللي كاينين في القانون، وماشي غير هاذ الشي، وتيقول بأنه إلى جاو 2 ديال الأعياد في سيمانة واحدة يلاه العيد الديني هو اللي يتخلص، تيشرعو بعيدا لا على وزير التشغيل ولا على البرلمان.

وأكثر من هذا هاذ المجلس الجهوي لصيادلة الجنوب ما جاش للاجتماع ديال اللجنة الوطنية اللي انعقدت، اللي تستدعاو فيها في 6 فبراير وعاود ما جاوش واستدعاوهم ل 21 فبراير، انتما تتقولو السيد الوزير تتراقبو.

المفروض أنهم إلى ما جاوش تفعيل المادة 583 من مدونة الشغل، أنه رئيس اللجنة الوطنية يبعث بتقرير لكم وانتما السيد الوزير تبعثوه للنيابة العامة.

مع كامل الأسف، كاين جانب آخر في هاذ الاتجاه، هو أن هناك

قرارات عاملية لا تحترم القانون وتدير 50 ساعة عوض 44 ساعة، قرارات عاملية اللي تيدير التوقيت ديال الصيدليات، وقرارات عاملية تختلف من مدينة إلى أخرى، أنا عندي هنا 5 ديال القرارات عاملية كل واحد تيلغي بلغاه، المفروض أنه يتدارو القرارات العاملية تكون بعدا على الأقل واحد النموذج ويكونو بحال بحال، ويكون فيه احترام الحد ديال الساعات المفروضة قانونا واللي هي 44 ساعة، وإلى كاينين ساعات إضافية يتخلصو الناس، هاذ الناس ما كيتخلصوش في الساعات الإضافية.

بالنسبة لأشنو المطلوب؟ وهو أنه يتوحدو هذوك القرارات العاملية وأنه القانون اللي كينظم هاذ القطاع خاصو يتنظم ويتقنن، بالخصوص أننا كنلقاو العديد من التسميات في أربعة ديال القوانين عندنا أربعة ديال التسميات، محضر في الصيدلية ومساعد صيدلي ومستخدم صيدلي وبائع الصيدلية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي حيسان.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

السيد المستشار المحترم،

لما تكلمت عليك على 5705 ملاحظة بالنسبة للمديرية الجهوية ديال الرباط، ولما تكلمت لك كذلك على المختبرات، الزيارات اللي درنا ديال التفتيش لمختبرات التحاليل الطبية في الجهة ديال وجدة، وقلت لك 873 ملاحظة بمعنى أنه كنسجلو خروقات، كنعطيك معطيات، كنعطيك معطيات وكنديرو الواجب اللي كيخصها تديرو الوزارة اللي هو التنبيه على الخروقات والملاحظات، إلى ما كانش الأمر كنحيلو الأمر على الجهات المختصة اللي هي الجهات القضائية.

ولكن احنا بعاد، الآن احنايا هاذ الواقع باش نكونو واضحين هاذ القطاع كيعاني من واحد الهشاشة وخاصنا نميزو ما بين الصيدليات اللي كيمكن تتوفر فيها الظروف باش تكون عندها الملاءمة الاجتماعية اللي كيخص واحد الحد الأدنى من المداخيل، باش نعطيك في ما يتعلق بالتصريحات يستوجب باش تكون تصريحات خاص واحد الرقم ديال المعاملات أزيد من 3.50 مليون درهم، وأنتما كتعرفو الظروف ديال الهشاشة اللي كيعاني منها القطاع خاصنا نكونو واضحين.

خلال السنوات الأربعة تمت تسوية مسألة الملاءمة الاجتماعية، سوينا وضعية أزيد من 700 أجير أو مساعد، والزيارات ديال المراقبة خلال السنوات الثلاث الماضية في المجال ديال الملاءمة الاجتماعية، كنتكلم على العمل اللي كيقوم به أيضا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تدارت 2240 صيدلية، وهاذ 2019 عندنا واحد الأولوية ديال المراقبة ديال التصريحات بالأجور مقارنة مع رقم المعاملات، غادي نركزو على رقم المعاملات كنشوفو التصريحات بالأجور والأمور الأخرى اللي أشرت إليها، قلنا لك احنا كنسجلوها كملاحظات بمعنى كنديرو العمل ديالنا في إطار وزارة الشغل والإدماج المهني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي هو موجه لقطاع التنمية القروية والمياه والغابات، وموضوعه خلق نموذج مغربي لتنمية المناطق الجبلية، وهو موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل الحاج العربي لوضع السؤال.

المستشار السيد العربي المحرشي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

بغينا نسولو الحكومة أشنو قدمت لساكنة العالم القروي وساكنة الجبل بشكل خاص؟

وبغينا الرد ديالكم السيد الوزير في هاذ المدة أشنو هي الإجراءات العملية اللي قمتم بها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد حمو أوحلي كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات مكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار،

أولا كنشكركم على طرح هاذ السؤال المهم جدا، الحقيقة المناطق الجبلية ماخذاتش القسط ديالها في ما يخص التنمية، ولكن يمكن لنا نعترفو في الآونة الأخيرة بفضل المشاريع الكبرى المهيكلة اللي أعطى الإنطلاقة ديالها صاحب الجلالة الله ينصرو، كاين واحد التغييروكاين واحد الانعكاس إيجابي، جد إيجابي عند الساكنة، وأخص بالذكر البرنامج ديال تقليص الفوارق الاجتماعية اللي من طبيعة الحال ملي

شفنا بتدقيق تبين لنا أن 66% ديال فيما يخص هاذ ثلاث سنوات اللي نزلنا فيها هاذ المشروع هذا أن 14.5 ديال المليارديال الدرهم في 22 مليار ديال الدرهم اللي تخصصت لهاذ المشاريع مشات للأقاليم الجبلية، فمن طبيعة الحال هاذ البرنامج عندو انعكاسات فيما يخص الطرق والمسالك بأصنافها، التعليم، الصحة، الكهرباء والماء إلى آخره.

عندك البرنامج الثاني الكبير وهو برنامج مخطط المغرب الأخضر، ولاسيما في الشق ديالو التضامني للدعامة الثانية، بحيث أن كل هاذ العمليات ديال التشجير خاصة ديال الفواكه ديال الأشجار المثمرة اعطات كذلك واحد الزخم فيما يخص الاقتصاد في هاذ المناطق، وكذلك الري الصغيروأشياء أخرى.

عندك بطبيعة الحال المياه والغابات تتقوم بالحفاظ على الإيكولوجيا والحفاظ كذلك على التنوع البيولوجي، وعندك برنامج كبير آخر وهو (INDH) اللي كذلك أعطى صاحب الجلالة الانطلاقة ديالو وأعطى واحد الانعكاس جيد فيما يخص كذلك الأنشطة المدرة للدخل، هاذو مشاريع بطبيعة الحال بجانب تدخلات ديال القطاعات الحكومية الأخرى اللي من طبيعة الحال اعطات واحد المنظور آخر وواحد الانطلاقة للتنمية ديال المناطق الجبلية، ونتمناو نزيدو للأمام إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي المحرشي:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير،

حقيقة أنا راني رئيس مجلس إقليمي وانتما السيد الوزير راكم رئيس مجلس إقليمي والفوارق الاجتماعية اللي تكلمتي عليها احنا جزء من الجهات وتنتبعوها مزيان، وهاذ الفوارق راه في الحقيقة كاينة في الأوراق، عمليا باقية ما نزلتش احنا متبعين، راه مازال ما نزلتش.

العالم القروي والمناطق الجبلية، السيد الوزير، ملي تنشوف أنا 13 ديال مليون ديال المغاربة هما ساكنة العالم القروي، ملي تنشوف من 1503 الجماعات اللي كاينة على الصعيد الوطني، 1282 جماعة كلها في العالم القروي، ملي تنشوف ثروات العالم القروي وخيرات العالم القروي كلها ما تيستفدوش منها ساكنة العالم القروي، لأن إلى جيتي تشوف وتدير إحصائيات عملية السيد الوزير، وتشوف الفقروالتهميش والقهر اللي تيعيشوه ساكنة العالم القروي، بل وتقارن ذاك الثروات والخيرات ديالهم لأن الحبوب 100% في العالم القروي، الحليب 98% في العالم القروي، جميع المنتوجات اللي كاينة في العالم القروي، ولكن للأسف الشديد العالم القروي مهمش.

البرامج اللي تدارت السيد الوزير، ما تتمشاش مع الحاجيات ديال العالم القروي، نتصورو السيد الوزير وأنا تنحترمك وتنقدرك وتنتمنى أن هاذ الرسالة توصل للحكومة وللسيد رئيس الحكومة ولجميع المتدخلين باش تكون واحد الإجابة حقيقية تكون إجابة صريحة، يكون انكباب ديال الحكومة على إيجاد حلول عملية لساكنة العالم القروي، غير معقول السيد الوزير باش تكون هاذ الساكنة ديال 13 مليون ما كاينش اهتمام حقيقي وفعلي من طرف الحكومة بهاذ الفئة اللي هي مهمة واللي هي ذاك العمود الفقري ديال البلد ديالنا ديال المغرب ديالنا، لأنها هي اللي تتنتج وهي اللي تتساهم في الثروات ديال الماء، الماء جاي من العالم القروي، أي حاجة جاية من العالم القروي، ولكن الاهتمام بالعالم القروي ما كاينش.

بالله عليكم السيد الوزير، واش ما كاينش إرادة عند الحكومة باش تكون وزارة خاصة تهتم بالمناطق القروية؟ لأن كان نقاش مع المجتمع المدني الحي في الأطلس، في مجموعة المناطق، اللي كانو تيتكلمو على إيجاد حلول للمناطق الجبلية.

ولهذا الملتمس ديالنا هو خلق وزارة تهتم بشؤون المناطق الجبلية وبالجبل، لأن هاذ الناس كيستحقو من البلاد ديالنا الاهتمام والمخاطب اللي خاصو يكون الشغل الشاغل ديالو هو خلق الثروات وتتبع المشاكل في هاذ المناطق.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات مكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد المستشار،

كنبادلكم الاحترام كذلك، ولكن ماخصناش نكونو سوداويين حتى لهذاك الحد، غير المدخول ديال الشخص في العالم القروي راه تضاعف هاذ عشرسنين، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى عندي أرقام، البنيات التحتية اللي تدارت في العالم القروي في هاذ الآونة الأخيرة هي مهمة جدا، كيلومترات ديال المسالك، كيلومترات ديال السواقي، هكتارات ديال زرع ديال الأشجار، الملايين ديال النخيل، مثلا في درعة – تافيلالت، عندنا وكالة النخيل وديال أركان كذلك اللي هي قايمة بواحد المجهود، هناك خصاص متفق معاك، ولكن هاذ الخصاص هذا كنتداركوه وكاين مجهود.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى آخر سؤال في جدول الأعمال موجه لقطاع الأسرة والتضامن، وموضوعه التدابير الحمائية للطفولة المغربية، وهو موجه من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلو السيد المستشار المحترم لوضع السؤال.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني، أخواتي المستشارين،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

في انتظار المصادقة على البروتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، حول الإجراءات والتدابير المتخذة لتعزيز الآليات الحمائية للطفولة من كل أشكال العنف والاستغلال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السيد المستشار على هاذ السؤال المهم المتعلق بالطفولة، وأنتم تعلمون أننا منذ 2014 التاريخ الذي انعقدت فيه أول مناظرة خاصة بالنهوض بحقوق الأطفال، ونحن نشتغل على بلورة سياسة عمومية مندمجة، الشيء الذي تم بالفعل سنة 2015، ثم المخطط التنفيذي الذي نحن الآن نقدم الحصيلة نصف مرحلية، وقد تم هذا منذ تقريبا 15 يوم في اللجنة البين الوزارية، فهذا هو العنوان الكبير والإطار الذي نشتغل فيه.

أما ما يمكن أن نقوم به طبعا عدة أشياء، والخصاص سيبقى، كل ما يتعلق بالإنسان دائما كيبقى فيه خصاص، خصوصا عندما يتعلق الأمر بظاهرة التشغيل أو ظاهرة وجود الأطفال في الشارع أو غيرها.

الآن الاهتمام ديالنا منصب كذلك على أحد أهم المحاور التي جاءت بها السياسة العمومية المندمجة وهو إحداث الأجهزة الترابية، وهي التي ستمكننا من خلق سلسلة من الخدمات للأطفال ضحايا العنف أو ضحايا الاستغلال كيفما كان هذا الاستغلال، وهذا هو الورش اليوم المفتوح كأحد أهم المحاور التي جاءت به هذه السياسة العمومية لحماية حقوق الأطفال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على ما جاء في جوابكم.

لعل طرحنا لهاذ السؤال نابع من الاهتمام الكبير الذي يوليه دائما صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وهو ما يجسده جلالته بالدعم المستمر الذي يقدمه جلالته لعمل المرصد الوطني لحقوق الطفل، وهو ما أعاد التأكيد عليه في رسالته السامية التي وجهها إلى المشاركين في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنعقد بمراكش، نوفمبر 2014، بدعوة الحكومة للانخراط في مسلسل المصادقة على البروتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات.

نحن نعلم أن هذا البروتوكول قد صادق عليه مجلس الحكومة بتاريخ 12 نوفمبر 2012، بموجب مشروع قانون 59.12، كما تم التوقيع عليه من طرف المملكة المغربية بتاريخ 28 فبراير 2012، وتم نشره بالجريدة الرسمية، لكن الغريب في هذه الوقائع هو أنه لحدود اليوم لم تتم المصادقة بشكل نهائي على هاذ البروتوكول للاختيار الثالث بسبب عدم اكتمال مسطرة المصادقة، خصوصا أن السياسة الحمائية للأطفال ببلادنا عرفت منعطفا حاسما في مسلسل تعزيز المنظومة الوطنية للحماية القانونية للطفل، حيث نص الفصل 32 من دستور 2011، على أن الدولة تسعى لتوفير الحماية القانونية والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال بكيفية متساوية بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية، وتم التنصيص على إحداث مجموعة من الهيئات الجديدة للارتقاء بالحكامة والديمقراطية والمساواة من بينها المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.

في هاذ السياق نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، عن أسباب تعثر الإجراءات المتعلقة بالمصادقة عن البروتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بعد مرور 5 سنوات على دعوة جلالة الملك نصره الله وأيده للمصادقة عليه.

ونسائلكم أيضا عن ما تحقق من أهداف ونتائج السياسة العمومية المندمجة للطفولة، والتي أطلقتها وزارتكم في مارس 2013 بدعم من اليونيسيف وتنسيق مع باقي الشركاء.

كما نسائلكم السيدة الوزيرة عن حدود تفاعلكم ومواكبتكم للآليات الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الأطفال المنصوص عليها في المادة 18 من القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ونسائلكم أيضا عن مآل مقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المتعلق بإنشاء لجنة جهوية لحماية الطفولة، مكلفة بترجمة السياسة المندمجة لحماية الطفولة إلى مخططات عمل وبتنسيقه للمتدخلين على المستوى الجهوي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ المساءلات ديال السيد المستشار، تستدعي انعقاد اللجنة وأنا مستعدة لكي آتي إلى اللجنة وأقدم جميع الشروحات وأجيب عن هذه الأسئلة وأسئلة أخرى، لكن مع ذلك مزيان ملي ذكرتي صححتي في التعقيب أن المغرب لم يصادق أنه وقع، وطبعا المسطرة المصادقة هي جزء منها خارج الحكومة.

القضية الثانية هي آلية التظلم وهذا شيء جديد يجب أن نصفق له، الذي وضع لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهذا أمر اليوم يدخل في منطق البروتوكول ديال التبليغ عن ما يمكن أن يقع للأطفال من تعسفات أو ظلم أو عنف.

في باب آخر هناك جملة من البرامج اليوم الحمائية للأطفال اليوم منها البرنامج الكبير اليوم ديال الأطفال في وضعية الشارع واللي منخرطين فيه على المستوى الإفريقي وعلى المستوى المحلي والرباط نموذجا، والتي طبعا منخرط فيها كذلك المرصد الوطني لحقوق الطفل.

بغيت نؤكد على أهمية وحدات الإسعاف المتنقل (SAMU)، لها أهمية كبيرة جدا، العدد ديالهم قليل اليوم تنشتغلو باش تواجد على الأقل في كل مدينة واحد الوحدة ديال الإسعاف متنقل لأنها ستساعدنا عند إحداث الأجهزة الترابية باش نقومو العمل بين العمل ديالنا الكامل لحماية الأطفال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على مساهمتها.

وأذكر السادة والسيدات المستشارين أننا سنكون على موعد مباشرة بعد هذه الجلسة مع جلسة عامة تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة.

كما سوف تجتمع كذلك اللجنة الموضوعاتية المخصصة للماء.

شكرا لمساهمتكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 224

التاريخ: الثلاثاء 22 رمضان 1440هـ (28 مايو 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ثمان عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الواحدة والدقيقة الثانية والاربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصين التشريعيين التاليين:

1- مشروع قانون التصفية رقم 26.18 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2016؛

2- مشروع قانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية (في إطار قراءة ثانية).

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدين الوزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروعي القانونين الجاهزين التاليين:

1- مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2016؛

2- مشروع قانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية، في إطار قراءة ثانية.

وقبل الشروع في دراسة هذين المشروعين، أود باسمكم جميعا أن أقدم الشكر لأعضاء لجنة المالية وأعضاء لجنة الفلاحة وكذلك لرؤسائهما وكذلك لكافة المستشارين ورؤساء الفرق على المجهودات الجبارة التي بذلوها أثناء الدراسة، وكذلك لأعضاء الحكومة الذين ساهموا في إغناء هذين المشروعين.

ونستهل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون التصفية، السيد وزير العلاقات مع البرلمان، أنت اللي غادي تقدم؟

إذن غادي نستهل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2016، الكلمة للسيد الوزير لتقديم مشروع القانون، تفضل.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله رب العالمين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقرين،

بداية، أبلغكم اعتذار السيد الوزير، الذي انتقل إلى مهمة، وأتشرف بعرض مشروع قانون التصفية رقم 26.18 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2016، والذي يندرج في إطار حرص الحكومة على تكريس المجهود المبذول لإعداد قوانين التصفية داخل الآجال الدستورية والقانونية، والآن راه تحال على البرلمان مشروع قانون التصفية ديال 2017 أيضا.

واسمحوا لي بداية أن أتوجه بالشكر إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين على العناية التي تم إيلاؤها إلى هذا المشروع، وهو ما يؤشر على الأهمية التي يحظى بها باعتباره أداة أساسية لتفعيل مضامين الدستور، وخاصة ما يتعلق بتعزيز الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة وكذلك ترسيخ نجاعة التدبير العمومي، باعتباره محورا أساسيا للإصلاح الميزانياتي القائم على التدبير وفقا للنتائج.

سنة 2016 كانت سنة دخول القانون التنظيمي لقانون المالية الجديد حيز التنفيذ، حيث قلص آجال إعداد وتقديم مشروع قانون التصفية للبرلمان من 24 شهرا إلى 15 شهرا، وعزز دور قانون التصفية كأداة أساسية للرقابة المالية للمؤسسة التشريعية لإبراز مدى التزامها بالترخيص البرلماني أثناء تنفيذ القانون المالي.

عمليا هذا أول قانون مالي قانون للتصفية يتم إعداده وفقا للقانون التنظيمي الجديد للمالية، وفي احترام للآجال التي حددها، حيث تمت إحالته على البرلمان بتاريخ 30 مارس 2018، أي 15 شهرا بعد نهاية 2016، كما تم إغناؤه بمجموعة من الوثائق، ومنها تقرير جديد لأول مرة حول الموارد المرصدة للجماعات الترابية، حيث لأول مرة العلاقة ما بين المالية ديال الدولة والمالية للجماعات المحلية مفصلة بتقرير تم تقديمه كمرفق، وهو الآن راه ضمن المرفقات للتقرير الصادر عن اللجنة.

أيضا يمكن القول أن النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2016 كما حددها مشروع قانون التصفية جاءت على الشكل التالي:

1- على مستوى الميزانية العامة بلغت النفقات المنجزة عند نهاية السنة 311.93 مليار درهم، تم تحصيل ما مجموعه 294.90 مليار درهم، بنسبة إنجاز بلغت 104.24%، وقد شكلت الموارد العادية 76.36% من مجموع هذه الموارد؛

2- فيما يتعلق بالحسابات الخصوصية للخزينة، بلغت النفقات

المنجزة ما مجموعه 76.38 مليار درهم، حيث تمثل النفقات هذه النفقات 83.47% من مجموع النفقات، أما فيما يخص موارد هذه الحسابات التي حددها قانون المالية لسنة 2016 في78.94 مليار درهم، فقد تم تحصيل 90.25 مليار درهم، أي نسبة إنجاز فاقت التوقعات.

أما فيما يخص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، فقد بلغت نفقات الاستغلال ما مجموعه 2.08 مليار درهم، وموارد الاستغلال لهذه المرافق بلغت تقديراتها النهائية 5.50 مليار درهم، وتم تحصيل 3.27 مليار درهم.

أما على مستوى نفقات الاستثمار لهذه المرافق والتي كانت مقررة في 1.57 مليار درهم، وبالمقابل بلغت التقديرات النهائية لموارد الاستثمار لهذه المرافق 4.43 مليار درهم، وقد تم تحصيل ما مجموعه 5.02 مليار درهم.

ختاما، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، فإن تنفيذ قانون المالية لسنة 2016 تم في ظل سياق داخلي وخارجي اتسم بالتقلبات والعديد من الإكراهات والتحديات، وعرف معدل نمو الاقتصاد الوطني آنذاك في تلك السنوات 1.1%.

كما أن التوقعات الخاصة بالقانون المالي لسنة 2016 تحققت بنسبة إجمالية حددت على مستوى الموارد في 83%، على مستوى التكاليف في 75%، وقد تم تقليص عجز الميزانية في تلك السنة إلى 4.3% من الناتج الداخلي الخام، مع تسجيل مقابل 4.2% سنة 2015، مع تسجيل نسبة إنجاز على مستوى تنفيذ ميزانية الاستثمار بلغت 75% مقابل 71% سنة 2015.

تلكم، السادة والسيدات المستشارات المحترمات، أهم المعطيات والمؤشرات المرتبطة بهذا القانون.

وشكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

كالعادة وكما تعلمون أن ندوة الرؤساء اتفقت على أن الأعضاء الذين يرغبون في أخذ الكلمة لهم ذلك، والفريق اللي أراد يقدم التقارير أو المداخلات كتابة له ذلك.

إذن ما كاينش حتى شي واحد يريد الكلمة، تفضل السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نحن صوتنا ضد مشروع قانون التصفية ديال ميزانية 2016 في اللجنة، وسنصوت كذلك برفض هذا المشروع القانون في هذه الجلسة، وبالتالي لابد من تفسير تصويتنا.

تصويتنا "ضد" لسببين:

- السبب الأول هو أن واحد العدد ديال تقارير المحاسبين العموميين لم تودع لدى المجلس الأعلى للحسابات في إبانها، حسب القانون، أولا، بل أن هناك بعض المحاسبين العموميين لم يودعوا قط تقاريرهم لدى المجلس الأعلى للحسابات، وكانت الملاحظة ديال المجلس الأعلى للحسابات، ولم تجب الحكومة على هذا الأمر، وبالتالي فمطابقة المجلس الأعلى للحسابات لهاذ التقرير المطابقة أو التصريح بالمطابقة كان بالتحفظ وليس بالمطلق، هذا السبب الأول.

- السبب الثاني أن جل الفرضيات التي وردت في مشروع القانون المالي لسنة 2016 لم تتحقق، وفي مقدمتها الفرضية أو التوقع ديال نسبة النمو، اللي الحكومة توقعت 4% تقريبا، بالكاد وصلنا 1%، وبطبيعة الحال بمنطق الأرقام والمنطق الاقتصادي فالتنفيذ ديال هاذ المشروع القانون ما غيكونش كما ورد في ثنايا تفاصيل هاذ القانون.

- الأمر ما غنقولش الثالث ولكن ضمن هاذ التوقعات وضمن بعض التفاصيل، أن الحكومة التجأت بدون مبررات مقنعة إلى الإفراط أو الاستمرار في الإفراط في الاستدانة والاقتراض في السوق الداخلية والسوق المالية الدولية، الشيء الذي جعل المجلس الأعلى للحسابات يدق ناقوس الخطر الذي يشكله هاذ الإفراط في الاستدانة على الاقتصاد الوطني والمستقبل ديالو.

ولذلك، نصوت بالرفض على هاذ مشروع القانون.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الإخوان يجمعو التقارير.

إذن غادي ندوزو للتصويت على مواد المشروع.

المادة 1:

الموافقون= 36؛

المعارضون = 11؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن المجلس وافق على هاذ المادة.

المادة 2:

الموافقون: نفس العدد.

المادة 3:

الموافقون: نفس العدد.

المادة 4:

الموافقون: نفس العدد.

المادة 5:

الموافقون: نفس العدد.

المادة 6:

الموافقون: نفس العدد.

المادة 7:

الموافقون: نزيدو جوج (38)

المادة 9:

الموافقون: نفس العدد.

المادة 10:

الموافقون: نفس العدد.

المادة 11:

الموافقون: نفس العدد.

والآن غادي نعرض المشروع برمته:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 4.

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون التصفية رقم 26.18 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2016 بأغلبية الحاضرين.

شكرا السيد الوزير.

الآن غادي نمرو إلى مشروع قانون آخر رقم 51.14 للتصويت عليه، يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية، في إطار قراءة ثانية.

الكلمة لكم السيد الوزير.

<u>السيد حمو أوحلي، كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم .

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يسعدني أن أقدم أمام أنظار مجلسكم الموقر في قراءة ثانية، مشروع القانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم قانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية.

للتذكير، فقد سبق لمجلسكم الموقر أن تدارس هذا المشروع وصادق عليه بالإجماع في جلسته العامة بتاريخ 12 فبراير 2018.

وخلال قراءته الثانية من قبل زملائكم النواب، تم إعادة تعديل المادة الثانية للمشروع، التي تنسخ وتعوض أحكام المادة 17 من القانون رقم 25.06 الخاصة باللجنة الوطنية للعلامات المميزة للمنشأ والجودة، وخاصة فيما يتعلق بتركيبتها لتضم بالإضافة إلى أعضاء يمثلون الإدارة والمؤسسات العمومية والمؤسسات العلمية المعنية وفيدرالية غرف الفلاحة وفيدرالية غرف الصيد البحري، ممثلا عن الهيئة البين مهنية المعنية بالفلاحة أو الصيد البحري عوض ممثلي الهيئات بين المهنية المعنية للفلاحة والصيد البحري التي كان مجلسكم الموقر قد صادق عليها.

وعند تقديم هذا التعديل على أنظار لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلسكم الموقر، وافق أعضاؤها بالإجماع عليه.

للتذكير فإن مشروع هذا القانون يهدف إلى توسيع مجال القانون رقم 25.06 ليشمل المنتوجات البحرية، فبلادنا والحمد لله تتوفر على مؤهلات كبيرة من منتجات بحرية قابلة للترميز، حيث يمكن للأسماك الطازجة لطنجة و(L'Anchois) المملح والروبيان المجمد المقشر وكويريات السردين المعلب وغيرها من المنتوجات أن تستفيد من (LABEL) بعلامة الجودة البحرية، كما يمكن على الخصوص لكل من أخطبوط الداخلة، ومحار الداخلة، والدورة بوجدور، وسردين الحسيمة، الحصول على علامات البيان الجغرافي، مما من شأنها أن يثمن هذه المنتوجات ويرفع من قيمتها.

في الختام، اسمحوا لي السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون أن أتقدم بالشكر الخالص إلى لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، رئيسا وأعضاء، على تجاوبهم راجيا أن تحظى هذه الصيغة الجديدة بموافقتكم، كما كان الشأن عليه داخل اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن ننتقلو للتصويت على المشروع المحال علينا من طرف مجلس النواب في إطار قراءة ثانية:

المادة 17 من المادة الثانية من المشروع:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نصوتو على المشروع برمته:

الموافقون: بالإجماع.

وبذلك، **يكون المجلس قد وافق على مشروع قانون رقم 51.14 بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية، في إطار قراءة ثانية.**

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحـق: المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة.

أولا- مشروع قانون رقم 26.18 يتعلق بتصفية الميزانية السنوية لسنة 2016.

1- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لمناقشة مشروع قانون رقم 26.18 المتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2016 بغرض تقييم عمل الحكومة ومراقبة أدائها برلمانيا، في إطار الصلاحيات والترخيصات الممنوحة لها بموجب القانون المالي 2016 والاطلاع والتحقق على الكيفية التي تم بها استخلاص الموارد وصرف الاعتمادات برسم نفس السنة المالية.

ونود في البداية أن نسجل بكل ايجابية تقليص آجال إعداد وتقديم مشروع قانون التصفية للبرلمان من 24 شهرا إلى 15، شهرا طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، مما سيمكن من مناقشته في مدة زمنية معقولة، وهو ما سيسهم في تقوية الرقابة البعدية للبرلمان على المالية العمومية وتعزيز الشفافية بالشكل الذي يحقق نجاعة التدخلات العمومية، وتحسين أداء المرفق العمومي والرفع من أثر السياسات العمومية على السكان.

ومن جهة أخرى، فإننا نعتبر في نفس السياق أن إغناء الوثائق المصاحبة لهذا المشروع مستقبلا بتقرير جديد حول الموارد المرصدة للجماعات الترابية سيشكل مجهودا معتبرا يمكن من إضفاء مزيد من الصدقية على الأرقام والمعطيات المقدمة في الوثائق الميزانياتية المرافقة لمشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية.

إن قراءة النتائج النهائية لمشروع قانون التصفية لسنة 2016 كانت في مجملها إيجابية نذكر من بينها مايلي:

- تنفيذ نسبة إنجاز مهمة على مستوى نفقات الميزانية العامة لسنة 2016 حيث بلغت 99.40% بالنسبة للاعتمادات النهائية مقارنة بنسبة 90% برسم 2015؛

- تسجيل نسبة إنجاز على مستوى نفقات الاستثمار لسنة 2016 تقدر ب 74.96% من الاعتمادات النهائية مقارنة بنسبة 71.10% برسم 2015؛

- تنفيذ نسب إنجاز مهمة على مستوى موارد ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة التي تقدر على التوالي في 114.33%و114.49%؛

- تسجيل زيادة للموارد على النفقات بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة قدرها 4.64 مليار درهم؛

- تنفيذ نسب إنجاز إجمالية على مستوى التوقعات الخاصة بقانون المالية للسنة المالية 2016 التي تحققت فيما يخص الموارد ب 83% وكذا التكاليف ب 75%؛

- انخفاض نفقات الدين العمومي خلال السنة المالية 2016 بنسبة 19.57% مقابل نسبة 23% بالمقارنة مع السنة المالية 2015.

ومن جهة أخرى، نسجل بكل ايجابية نسبة ارتفاع الموارد غير الجبائية بين سنتي 2015 و2016 التي بلغت 21.8% وكذا الموارد الجبائية التي تزايدت بنسبة 1.9% بفضل المجهودات المبذولة من طرف المديرية العامة للضرائب في مجال التحصيل الضريبي والمراقبة الجبائية، مما سيمكن من تجاوز الوضعية الراهنة المتسمة بالضغط المستمر للنفقات أمام قلة الموارد.

ويمكن القول أن التفاوتات المسجلة في الأداء المالي للقطاعات الوزارية (فيما يخص على سبيل المثال تنفيذ نفقات المعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2016، نسجل على التوالي نسب 1.90%، 68.6% بالنسبة لوزارة الاقتصاد والمالية و الوزارة المنتدبة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة)، يدعونا بإلحاح إلى مطالبة الحكومة بترسيخ متطلبات الحكامة الجيدة، من خلال تفعيل نظام لليقظة

مدعوم بنظام معلوماتي لتمكين التفاعل بشكل مبكر مع تدهور المؤشرات الاقتصادية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة، وكذا تدبير المخاطر، باعتبارها عنصرا أساسيا في مسلسل إعداد وتدبير السياسات العمومية.

إننا نعتقد جازمين أن أي تأخير من لدن الحكومة في تفعيل آلية تدبير المخاطر سيرهن تحسن معدلات النمو الاقتصادي، وما يقتضيه تسريع مسار الإصلاح والرفع من قدرات الانجاز مما يعزز لدينا قناعة راسخة أن ترسيخ عنصر الحكامة الجيدة على مستوى إصلاح الإدارة والمؤسسات العمومية مع ربط الانجازات بالأهداف يعتبر حجر الزاوية لضمان نجاح هذا الورش.

ومن هذا المنطلق، إننا في فريق العدالة والتنمية، وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نعتبر أن تفعيل المقتضيات المتعلقة بالحكامة الجيدة المنصوص عليها في الدستور يستلزم التسريع باعتماد ميثاق المرافق العمومية باعتباره إطارا مرجعيا شاملا وموحدا للقواعد والضوابط التي يجب أن تؤطر سير المرفق العام بمختلف مكوناته، والواجب على الإدارة الالتزام بها سواء على مستوى التنظيم والتدبير الإداريين أو في علاقاتها بالمتعاملين معها.

إن تحقيق هذه المقاصد يستلزم، في نظرنا، مأسسة الالتزامات الإرادية بين الدولة والقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية وتقوية آليات التشاور والبناء المشترك.

ولايفوتنا بهذه المناسبة التذكير بقناعتنا كفريق العدالة والتنمية أن ترسيخ عنصر الحكامة الجيدة على مستوى إصلاح الإدارة والمؤسسات العمومية وجب إدراجه في إطار سياسة عمومية حتى يتسنى لنا القيام بتقييم حصيلتها بالشكل المطلوب قصد الوقوف على الجوانب الإيجابية وتحديد مكامن الخلل التي تعيق تطورها، وفعاليتها وإعمال المقتضى الدستوري القاضي بتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وبالنظر لتزايد حجم الحاجيات الأساسية للمواطن في مجال التجهيزات والبنيات التحتية والسياسات الاجتماعية، يتطلب في تقديرنا ضرورة أن تبقى مسألة ترسيخ الحكامة الجيدة من خلال اعتماد أعلى درجات الشفافية وضمان الحق في الوصول إلى المعلومة حتى تتمكن بلادنا من ترشيد النفقات على ضوء الرهان الأكبر وهو خلق التوازن المجالي وبالتالي الرفع من الهوامش الميزاناتية للدولة.

ومن شأن هذه الإجراءات أن تمنح زخما إضافيا لوتيرة التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني، لتحقيق نمو تصاعدي شمولي ومستدام.

لكل هذه الأسباب، فإننا كفريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 26.18 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2016.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 26.18 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2016، لأعرض على أنظار مجلسنا الموقر وجهة نظرنا حول هذا المشروع، مسجلين في البداية وفاء الحكومة بالتزامها في ظل الدستور الجديد، وهو إجراء دستوري وقانوني يتم من خلاله تقييم سنة مالية منتهية من الجانب المحاسبي، وذلك من حيث النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية، وعلى مستوى الميزانية العامة، وعلى مستوى الحسابات الخصوصية للخزينة وعلى مستوى مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

السيد الرئيس،

إن أهمية هذا القانون تظهر أثناء تقديمه، حيث تحدد مجموع عمليات تنفيذ القانون المالي وعمليات خزينة الدولة والترخيص بالتحويل المحاسبي لحساب الخزينة، وبذلك فإن مناقشة قانون التصفية تكتسي أهمية خاصة، حيث تمكن من الوقوف على الاختلالات وحصر النفقات وأوجه الصرف المختلفة وتوظيفها في مساءلة الأداء الحكومي.

لذا وجب تقوية دور هذه القوانين وإغناء مضامينها وتبويئها مكانة لائقة بها انسجاما مع المقتضيات الدستورية التي تلزم الحكومة بان تعتمد مشروع قانون خاص بتصفية الميزانية، قبل نهاية السنة المالية الثانية الموالية، وبالتالي فقانون التصفية هذا يكتسي أهمية بالغة باعتباره آلية لإخبار البرلمانيين وإطلاعهم على كيفية صرف الاعتمادات، وهو كذلك وسيلة لممارسة الرقابة البعدية على أعمال الحكومة من طرف البرلمان، لذا أصبح لزاما على الحكومة تقديم مشروع قانون التصفية أمام البرلمان لمناقشته ومعرفة أوجه صرف المال العام قبل نهاية السنة الثانية الموالية، وهو رهان يمكن تسجيله إيجابيا، بحيث أصبح بالإمكان الوصول إلى معدل زمني متوسط للمصادقة على قانون تصفية ميزانية السنة المالية في حدود سنتين على أبعد تقدير، بعدما كان المعدل الزمني يتراوح ما بين 5و9 سنوات، مما يجعلها مجرد قوانين شكلية يفقدها التأخير في تقديمها، أهميتها ويفرغها من مضمونها.

وعليه فإن الحكومة مطالبة اليوم بمضاعفة مجهوداتها من أجل الالتزام بالآجال القانونية التي ينص عليها الدستور خاصة وأن العديد من الدول المتقدمة لا يتطلب منها إعداد وتقديم مشروع قانون التصفية إلا شهورا معدودة.

وأخيرا، لابد أن نحيي الحكومة على المجهودات التي بذلتها من أجل تسريع وتيرة إعداد وتقديم قوانين التصفية، وذلك في إطار الحرص على

تفعيل أحكام الدستور من جهة، وكذا في إطار إعطاء قانون التصفية الأهمية التي يستحقها كأداة مهمة من أدوات الرقابة البرلمانية، وعلى اعتبار أننا كأغلبية تساهم في التدبير الحكومي، وساهمنا في تنفيذ قانون المالية، من الطبيعي أن نتفاعل بالإيجاب مع مشروع قانون التصفية هذا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمناسبة مناقشة مشروع قانون التصفية رقم 26.18 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2016 الذي صادقت عليه لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

السيد الرئيس،

يعتبر قانون التصفية رقم 26.18 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2016 قيد الدراسة والمصادقة أحد المؤشرات الدالة على نضج الرقابة البرلمانية، ذلك أن قوة وصلابة مؤسسات الرقابة القضائية والبرلمانية هي الضمانة الحقيقية للحد من الفساد ومكافحته، تأسيسا على مبادئ ربط المسؤولية بالمحاسبة والحكامة الجيدة، وهو ما يمكن ممثلي الأمة بالقيام بالأدوار المنوطة بهم، وأهمها محاسبة الحكومة على تدبيرها للشأن العمومي في نطاق القانون ووفقا لأحكام الدستور. وهو ما يمكن البرلمان من تحليل ودراسة مؤشر دقة تخطيط الموارد والنفقات ومؤشر دقة إعداد وتنفيذ الميزانية بشكل عام.

السيد الرئيس،

إذا كان مشروع القانون قيد التصويت والمصادقة عليه أمام الجلسة العامة، يهدف إلى مواصلة المجهودات المبذولة من طرف الحكومة والرامية إلى إعداد قوانين التصفية وتقديمها إلى المؤسسة التشريعية داخل الآجال الدستورية والقانونية وذلك لتمكينها من الاطلاع والتحقق من كيفية استخلاص الموارد وصرف الاعتمادات برسم السنة المالية 2016؛ وكذا تثبيت النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2016، وذلك على مستوى كل من الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

فالفارق بين التوقعات والمنجزات، والتفاوتات المسجلة في الأداء المالي للقطاعات الوزارية؛ فحسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2016 وكذا التقارير المرفقة بقانون التصفية قيد الدراسة، يتبين أن نسبة الإنجاز لا تعطي صورة حقيقية حول التنفيذ الفعلي والنهائي لجميع النفقات (باستثناء ثمن برميل النفط)، فنسبة مهمة منها تتعلق بالإمدادات والإعانات التي تتحملها الميزانية العامة للدولة وتوجه إلى أجهزة عمومية أو ميزانيات موازية، منها ما لا يدرج في قانون المالية ويقيد على أنها نفقة عمومية بنسبة إنجاز100%، علاوة على أن إلغاء بعض الاعتمادات من ميزانيات بعض القطاعات، مسألة يتعين تداركها مستقبلا، مع ضرورة توضيح بعض الأمور من بينها؛ أسباب ارتفاع الاعتمادات المرحلة؟ هل بسبب المبالغة في التوقعات المبرمجة أم لأسباب أخرى؟ وهو ما يستدعي بذل المزيد من الجهود في سبيل ضبط طرق الإنفاق العمومي مع ما يفرض ذلك من تقوية منهجية وضع الفرضيات والتوقعات وجعلها أكثر واقعية.

السيد الرئيس،

في الشق المتعلق بنفقات الدين العمومي، يلاحظ استمرار تفاقم عجز الميزانية وبالتبعية تفاقم عجز الخزينة التي بلغت 657.5 مليار درهم مع متم سنة 2016، واستمرار المنحى التصاعدي لدين الخزينة الذي وصل مع نهاية عام 2016 إلى نسبة 64,7% من الناتج الداخلي الخام، مقارنة ب 64,1 %عند متم سنة 2015، رغم الإصلاحات الكبرى التي عرفتها المالية العمومية بالمغرب؛ ذلك أن ارتفاع مديونية الخزينة هي المؤشر الأساسي على مدى جودة التوازنات المالية وسلامة الميزانية العمومية من الهشاشة ومخاطر الأزمة المالية.

وعلى المستوى الاقتصادي، ورغم أن المنظومة الاقتصادية لبلادنا تشوبها اختلالات بنيوية وعجز متواصل في الميزانيات العامة بفعل عدة عوامل، حيث تم تسجيل انكماش القيمة المضافة في الفلاحة واستمرار ضعف القطاعات غير الفلاحية وضعف أداء قطاع البناء والصناعة الاستخراجية، كما تم تسجيل نمو سلبي في صافي الصادرات إذ بلغ4,7- %.

السيد الرئيس،

ورغم ما قيل سلفا، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن ما جاء في مقتضيات مشروع القانون الحالي، ذلك أن الحكومة قامت بالعديد من التدابير وسطرت مجموعة من الإجراءات الضرورية والرامية إلى دعم الاستثمار الخاص وتحفيز المقاولة المواطنة؛ حيث إن المعطيات الواردة في مشروع قانون التصفية رقم 26.18 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2016 عرف إقرار 403 تدبير خاص بتحفيز الاستثمار العمومي والخاص، وهو ما يجعلنا نشيد بتلكم التدابير، مع المطالبة بتركيز الاستثمار في الرأسمال البشري في أفق النجاح في رفع تحدي التصنيع وجعل ريادة الأعمال (خلق المقاولة) إحدى دعامات استراتيجية النهوض بتشغيل الشباب، باعتباره أحد المداخل التي ينبغي استكشاف ما تحبُل به من فرص كفيلة بتعزيز إدماج الشباب داخل المجتمع انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية.

وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة بخصوص مشروع قانون رقم 26.18 المتعلق بتنفيذ قانون المالية

للسنة المالية 2016، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

4- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، بأن أتناول الكلمة بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 26.18 يتعلق بتصفية الميزانية السنوية لسنة 2016 بالجلسة العامة، ونعتبرها مناسبة للوقوف على مدى إنجاز قانون المالية لسنة 2016، والتعثرات التي عرفها هذا الإنجاز والنقائص والاختلالات التي اعترضت تنفيذه، وأكيد أن هذا النقاش يرتكز على دور البرلمان في المراقبة البعدية لقوانين المالية من جهة وكذا ما ورد في تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2016، والتصريح العام بمطابقة حسابات المحاسبين الفردية للحساب العام للمملكة للسنة المالية 2016، وكذا مختلف الوثائق والتقارير التي زودت بها وزارة الاقتصاد والمالية أعضاء اللجنة.

السيد الرئيس،

إن مناقشة هذا المشروع يجب أن تكون وفق منهجية النجاعة المالية التي تؤسس لعمل اللجنة بصفة خاصة وعمل البرلمان بصفة عامة، من خلال دراسة أهداف ووسائل وإنجازات السنة المالية 2016، كما أنه من المفروض أن تعتمد هذه المناقشة على تقييم الاستراتيجيات من خلال توظيف الوسائل في بلوغ الأهداف والحكامة الجيدة، لتحقيق الإنجازات ودراسة أثرها على الوطن والمواطنين، خصوصا وأن بلادنا تعرف غليانا اجتماعيا اختلط فيه مفهوم تدبير الشأن العام والمسؤولية والمحاسبة على الحكومة الحالية، فأصبحت مرة تندد بهذا الغليان والاحتجاجات، ومرة أخرى تشارك فيها وتقدم تصريحات تنتقد فيها الحكومة نفسها.

إن ربط المسؤولية بالمحاسبة يتجلى في توضيح الأمور وإعطاء الحسابات الدقيقة لنسبة إنجاز المشاريع والميزانيات التي توقعتها قوانين المالية، مادامت كلها قوانين توقعية تنبني على الافتراضات، والمؤشرات المالية والاقتصادية العالمية (سعر البترول-سعر صرف العملات-توقعات الموسم الفلاحي....) وغيرها من التوقعات التي من المفروض أن تحصل الآن على نسبة صحتها وإنجازها، وتخطط من خلالها لتصحيح الأوضاع مستقبلا، رغم أن قوانين المالية التي جاءت بعد قانون المالية لسنة 2016 (2017-2018) لم تأتي بشيء يذكر لتصحيح الاختلالات الاجتماعية التي عرفتها بلادنا خلال الفترات السابقة.

السيد الرئيس،

إن وظيفة البرلمان في المراقبة البعدية على تنفيذ القانون المالي السنوي من المفروض أن تكمن في حصر نتائج السنة المالية وقياس الفوارق بين نتائج التنفيذ الفعلي والتقارير الواردة في القانون المالي السنوي لسنة 2016.

ومن خلال نقاش مشروع قانون المالية لسنة 2016، آنذاك كنا نأمل أن يكون هذا القانون هو التنزيل الفعلي للنظرة الملكية والرؤية الاستشرافية لتطوير نموذج اقتصادي جديد يُدخل المغرب في نادي البلدان الصاعدة، ولكن للأسف خابت كل الآمال والظنون، بل عرف المغرب تراجعات كبيرة على مستوى العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وزادت حدة التوترات والاحتجاجات، وضرب القدرة الشرائية وتبخيس العمل النقابي والهروب من كل الحوارات مع الفرقاء الاجتماعيين، بل وضرب الحوار الاجتماعي في العمق من خلال تنصل الحكومة من التزاماتها، وتقديمها لعرض اجتماعي ضعيف، لا يرقى إلى طموحات المواطنين عموما والطبقة العاملة على وجه الخصوص.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نعتبر أن مناقشة مشروع قانون رقم 26.18 يتعلق بتصفية الميزانية السنوية لسنة 2016، محطة للوقوف على مدى نجاعة الإدارة المالية المغربية في تنفيذ الميزانية السنوية، ومدى احترام الحكومة لالتزاماتها في عدة مجالات، وخصوصا في تحقيق إقلاع اقتصادي بهدف دعم النمو وخلق الثروة في إطار نموذج اقتصادي متجدد، وفي نفس الوقت إعادة التوازن إلى المالية العمومية ووفق النزيف، هذا النزيف المزمن الذي يعرفه اقتصادنا الوطني والذي كانت له تأثيرات سلبية على العرض الاجتماعي، وعلى المعيش اليومي للمواطنين وخصوصا الطبقات الفقيرة والفئات العمالية وعموم موظفات وموظفي الدولة بما فيهم الطبقة المتوسطة التي أصبحت تتقهقر سنة بعد سنة، جراء الضغط الضريبي المباشر وغير المباشر (الضريبة على الدخل- الضريبة على القيمة المضافة) مصاريف التعليم الخاص والتطبيب وغيرها من الاكراهات الاجتماعية الأخرى التي يئن تحت وطأتها عموم المواطنين.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالفرضيات، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل، نؤكد على أن المعطيات الاستشرافية المتعلقة بميزانية سنة 2016، هي توقعات فرضتها البرامج الحكومية المنبثقة بدورها من البرامج الانتخابية للأحزاب المشكلة للحكومة، والمفرطة في التفاؤل، حيث أن هذه المنهجية تصطدم بواقع التحولات السياسية والدستورية التي عرفتها بلادنا، مما يجعلنا نؤكد مرة أخرى على ضرورة وضع فرضيات أكثر واقعية وأكثر جدية وأكثر قربا من الواقع المعيش للمواطنين.

واعتمادا على ما ورد في تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2016، وكذا التقارير المعدة من طرف وزارة المالية المصاحبة لقانون التصفية نجد من خلال مقاربة إحصائية أن نسبة

الإنجاز لا تعطي صورة حقيقية حول التنفيذ الفعلي والنهائي لجميع النفقات، وهنا نطرح سؤالا عريضا حول ضعف نسبة الإنجاز في بعض القطاعات رغم أن هذه القطاعات وخلال مناقشة الميزانية الفرعية القطاعية تشتكي من ضعف الموارد أو الخصاص في ميزانياتها الفرعية، وهذا ما يجعلنا نطرح السؤال العريض والأبدي حول سوء توزيع الموارد المالية بين المرافق العمومية، خصوصا وأن هذه العملية تحول لبعض المرافق اعتمادات مالية تفوق طاقتها الاستيعابية، في حين تحرم مرافق أخرى من موارد إضافية لها القدرة على استغلالها كليا، أضف إلى هذا كله أن المرافق الاجتماعية بالعديد من الوزارات والمؤسسات العمومية تشكو من عدم توفرها على إمكانات مادية كافية، في حين أن المرافق الأخرى يبين واقع الحال فيها أنها لم تقم باستغلال الموارد المخولة لها بشكل كلي.

لكل ما سبق الإشارة إليه، السيد الرئيس، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالامتناع على نص المشروع.

ثانيا: مشروع قانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية (في إطار قراءة ثانية):

1- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية، نستحضر جميعا المكانة المتميزة التي يحظى بها قطاع الصيد البحري في الاقتصاد الوطني حيث سيمكن إدخال علامة الجودة البحرية على غرار علامة الجودة الفلاحية ضمن مقتضيات مشروع القانون بما في ذلك النصوص التطبيقية التي تؤطر مجال عمله.

إننا في فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نعتبر مشروع القانون الذي نحن بصدده يكتسي أهمية كبرى، على اعتبار أنه يروم تثمين المنتجات البحرية وتحسين قدرتها التنافسية من خلال إدخال علامة الجودة البحرية، وكذا الاعتراف بمنشئها ومواصفتها وطريقة إنتاجها، والتي تهدف على وجه الخصوص، إلى تعزيز جودة الإنتاج وتحسين ظروف عيش وعمل مهني قطاع الصيد البحري بالنظر إلى الطلب العالمي المتزايد على المنتجات البحرية.

من هذا المنطلق، إننا نسجل بايجابية ونشيد بهذا الإجراء التشريعي للحكومة في إطار الاستجابة لمطلب تثمين الثروة السمكية لبلادنا، وإنعاش مهارات مهني قطاع الصيد البحري حتى يتسنى لهم ممارسة أنشطتهم في أحسن الظروف للاستجابة بصفة كمية ونوعية للتحديات التي تواجههم بشكل يومي، مع الأخذ بعين الاعتبار فرص الشغل التي يمكن أن تكون عامل استقرار للعديد من الأسر المغربية.

يأتي هذا الإجراء لسد فراغ تصدير الإنتاج الوطني للأسماك في غياب أي علامة مميزة للمنشأ والجودة يؤثر بشكل سلبي على تثمين أفضل للمنتجات البحرية وكذا تنمية قطاع الصيد البحري الوطني. كما نعتبر أن التأطير القانوني لعلامة الجودة البحرية سيمكن من تدارك تأخر بلادنا في هذا الباب، لاسيما وأنه يتم تصدير جزء كبير من إنتاج الأسماك دون أي تثمين والتي تمثل 41% من إجمالي حجم صادرات القطاع. وعلى الرغم من الانخفاض التدريجي لهذه الحصة في السنوات الأخيرة، إلا أن ذلك يشكل إمكانات ضائعة من حيث إحداث فرص الشغل والقيمة المضافة على المستويين الوطني والمحلي.

وعلاوة على المزايا والضمانات القانونية التي يتيحها توفر المنتوج البحري على علامة مميزة للمنشأ والجودة، يبقى نجاحها، من وجهة نظرنا، رهينا بتفعيل عدد من التدابير المصاحبة من طرف الحكومة وفق ما يلي:

- ترسيخ آليات الحكامة والشفافية على مستوى اعتماد أنظمة المراقبة الداخلية والمعلوماتية للمنتوج البحري الوطني لتثمينه والرفع من قيمته المضافة؛

- ضرورة التأطير القانوني لعمليات المواكبة لفائدة مهني قطاع الصيد البحري في إطار المساعدة التقنية التي تقدمها الحكومة لفائدتهم مع الإشارة إلى تفعيل إلزاميتها وضرورة تقديمها وفق جدولة زمنية محددة على مدار السنة من خلال التنصيص عليها كإجراء تنظيمي.

وفي الختام، فإننا نعتبر أن حرص كل من الحكومة والبرلمان على إخراجه إلى حيز الوجود والتعامل معه بنفس إيجابي توافقي نظرا لأهميته، يجعلنا نُعبّر عن دعمنا لكل التدابير التي تعزز عمل مهني قطاع الصيد البحري ببلادنا. كما نغتنم هذه الفرصة لنوجه تحية تقدير إلى جميع مهني قطاع الصيد البحري، والذين يبذلون جهودا مهمة للنهوض بهذا القطاع وتطويره في أفق الرفع من القيمة المضافة لعملهم وتحسين أثرها على النمو الاقتصادي الوطني.

ولذلك، فإنّ فريق العدالة والتنمية سيصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2- مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لأعرض وجهة نظرنا في مشروع القانون رقم 51.14 يقضي بتغييروتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية، وذلك في إطارقراءة ثانية.

في البداية لابد من استحضار أهداف هذا المشروع المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة، مؤكدين على أن تعديله، يهدف إلى ضرورة الحفاظ على تنوع المنتوجات الفلاحية والبحرية، وحماية الإرث الثقافي المرتبط بها، وكذا الإعتراف بمنشئها ومواصفاتها وطريقة إنتاجها والتأكيد على ضرورة إنعاش المهارات، مع العمل على تثمين المنتوجات الفلاحية والبحرية، والسعي للرفع من جودتها قصد تحسين مستوى دخل المستفدين من عمليات الترميز.

السيد الرئيس،

فيما يخص المادة 17 من المشروع المتعلقة بتأسيس اللجنة الوطنية للعلامات المميزة للمنشأ والجودة، فقد تم إعادة النظرفيها قصد إدخال الممثلين التابعين للمؤسسات التي تم إحداثها بقطاعي الفلاحة والصيد البحري وإحداث لجنة فرعية منبثقة عنها، والتي تقتضي إضافة تمثيلية الهيئات بين مهنية لما لها من قيمة مضافة، وأيضا بالشكل الذي يضمن تمثيلية واحدة للمنظمات بين مهنية.

السيد الرئيس،

نظرا لأهمية هذا المشروع، فإننا في الفريق الحركي سنصوت عليه في إطار القراءة الثانية إيجابا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.